دولـــة لـيـبـيـا
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الزّاوية
إدارة الدّراسات العُليا والتّدريب
كلّيّة الآداب
قِسم اللّغة العربيّة / شُعبة الدّراسات اللُّغويّة

عَوارِضُ التّرْكِيبِ في دِيْوانِ عَليّ بنِ الْجَهْمِ (دراسَةٌ نَحْويّةٌ دِلالِيَّةٌ)

أُطروحة مقدّمة لنيل درجة الإجازة الدّقيقة (الدّكتوراه) في اللغة العربية

(شُعْبَةُ الدِّرَاساتِ اللُّغَوِيَّةِ)

إِعْدادُ الطّالبِ: عَليٌّ صَالِحٌ أَحْمَدُ عَبْدُ اللهِ

القيد: (22110250)

إِشْرافُ الأُسْتاذِ الدُّكْتورِ : الْبِشْتي الطَّيب بِشْنَة

للعام :2025ـــــ2026م

﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾

﴿قَالَ رَبِّ ٱشۡرَحۡ لِي صَدۡرِيO وَيَسِّرۡ لِيٓ أَمۡرِيO وَٱحۡلُلۡ عُقۡدَةٗ مِّن لِّسَانِي O يَفۡقَهُواْ قَوۡلِي﴾ [1]

صَدَقَ ٱللَّهُ الْعَظِيمِ

1() سورة طه الآيات من 25– 28.

الإهـــــــــداء

إلى اللَّذين ربياني صغيراً والديّ العزيزين، حفظهما الله وأمدّ في عمريهما

وإلى أمّ سلسبيل وجنَّات التي احتسبتْ وصبرتْ فكانت خير رفيق ومعين.

وإلى الزهرتين اللَّتين تزينان الوجود، ملح الحياة وزينتها ابنتيَّ العزيزتين: (سلسبيل وجنات).

وإلى كل من علمني حرفاً: أساتذتي الأفاضل.

وإلى زملائي الأفاضل الذين رافقوني في هذه الرّحلة العلميّة من شرق ليبيا وغربها وجنوبها.

إلى هؤلاء جميعاً أهدي ثمرة هذا الجهد وفاء وتقديراً.

الـشكـر والــتــقــدير

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رسوله وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد..

أشكر الله العظيم على توفيقه وامتنانه أنْ وفقني وسدّد خطاي حتى وصلت إلى ما أنا فيه الآن.

ولا أنسى في هذا المقام أهل الفضل ، بعد الله (سبحانه وتعالى) أستاذي الفاضل الدّكتور **البشتي الطّيب بشنة** الذي غمرني بعطائه وبملاحظاته القيّمة وتوجيهاته السّديدة حتّى وصل البحث إلى ما هو عليه الآن.

والشّكر كذلك للجامعة التي استضافتني ولأساتذتها الذين علموني وأخذوا بيدي

كما أشكر السادة القائمين على مكتبة الأكاديمية اللّيبيّة الذين سمحوا لي الاستفادة من المصادر والمراجع الموجودة بها.

وفي هذا المقام أتوجه بالشّكر إلى أعضاء اللجنة الذين كُلِّفُوا بمناقشة هذه الأطروحة وتقييم مستواها العلمي وسألتزم بكل توجيهاتهم وستكون بإذن الله رافداً من روافدها.

الـــمـلـخـص

عوارض التّركيب في ديوان علي بن الجهم

(دراسة نحوية دلالية)

الحمد لله ربّ العالمين والصّلاة والسّلام على أشرف خلق الله أجمعين محمّد (صلّى الله عليه وسلّم) وعلى آله وأصحابه أجمعين ومن اهتدى بهديه إلى يوم يقوم النّاس لربِّ العالَمين.

أمَّا بعد...

فقد تناولتْ هذه الدّراسة عوارض التّركيب في ديوان (عليِّ بن الجهم) حيث درست العوارض الواردة في الدّيوان وهي التّقديم والتّأخير والحذف والزّيادة والإطالة والاعتراض في الجملتين الاسميّة والفعليّة مع بيان الدّلالة المترتّبة عن هذه العوارض.

وقد اعتمدتُ في هذه الدّراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتألفت هذه الدّراسة من مقدّمة وثلاثة فصول وخاتمة.

درس الفصل الأوّل التّقديم والتّأخير في ديوان علي بن الجهم، حيث قُسّم إلى نمطين وعدد من الصّور وفق ما اقتضته الدّراسة.

وخُصّص الفصل الثّاني لعارضي الحذف والزّيادة في الجملتين الاسميّة والفعليّة وفق الخطّة السّابقة.

أمَّا الفصل الثّالث فقد درست فيه عوارض الإطالة والفصل والاعتراض ، حيث درس المبحث الأوّل الإطالة بالعناصر المؤسسة ودرس المبحث الثّاني الإطالة بالعناصر غير المؤسسة وخصص الثّالث للفصل في الجملتين الاسميّة والفعليّة والرابع للاعتراض.

ثم الخاتمة التي خُصصتْ لأبرز نتائج هذا البحث ، أهمها:

ـ إنّ أكثر العوارض ورودا في ديوان عليّ بن الجهم التّقديم والتّأخير سواء في الجملة الاسميّة أو الفعليّة، يليه الإطالة ثم الحذف وأقلّها الاعتراض، والسّبب بحسب رأي الباحث أنّ أغلب قصائد الدّيوان كانت في المدح الذي يستوجب قصر صفات الممدوحين أو تخصيصها ممّا يستوجب تقديم تلك الصفات.

وختاما.

فما كان من توفيق في هذا البحث فمن الله التوفيق ثم بفضل جهد أستاذي وتوجيهاته القيمة، وإن كانت الأخرى فمني وأنا المسؤول الأول والأخير عنه، وإن ورد به خلل أو خطأ فأنا في انتظار توجيهات أساتذتي أعضاء لجنة المناقشة لتداركه، ويبقى الكمال لله وحده.

الْــمُــقَــدَّمَــــةُ

الحمد لله الواحد الأحد الفرد الصمد،الذي لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْO وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ،والذي علّم بالقلم علّم الإنسان ما لم يعلم، والصّلاة والسّلام على آل سيدنا محمد وأصحابه الطِّيبين الأطهار، الحمد لله حمداً كثيراً يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه.

أمَّا بعد.

فإنّ براعة الكاتب أو الشَّاعر تبرز عند تركيبه للكلام وفق ما ترتضيه قواعد اللّغة، بحيث يضع كلّ اسم أو فعل أو حرف في مكانه الصّحيح، حتّى يكون كلامه مفهوماً وذا دلالة، والخروج عن الأصل مسموح به وَفق ما يدور في ذهنه؛ فقد يقدِّم ماحقّه التّأخير، أو يؤخِّر ماحقّه التّقديم ، أو يحذف أو يُطيل أو يعترض وَفق ما يقتضيه المقام.

ومن المعلوم أنَّ كل لفظ له معنى ثابت من النّاحية المُعجميّة، إلّا أنّ دلالته قد تتغيّر بوضعه في مكان وفي مقام معيَّن، فتقديم ماحقّه التّأخير معناه الاهتمام به وقصر الكلام عليه، وحذفه معناه الاستغناء عنه، أو أنّه معلوم للمخاطب حتّى إنّنا لا نحتاج إلى ذكره، أو أنَّ مقام الكلام لا يستدعي ذكره، وقد يُؤتى بالاعتراض لتوضيح مفهوم، أو المبالغة في المدح أو الاحتراس.

ومن هنا جاء اختيار موضوع (عوارض التّركيب)، ثم وقع الاختيار على ديوان من دواوين الشّعر، وعلى شاعر يُعدُّ من كبار الشّعراء، فكان عنوان هذا البحث (عوارض التّركيب في ديوان عليّ بن الجهم دراسة نحويّة دلاليّة).

وهذه العوارض تُعدُّ خروجاً عن أصل التّركيب لتحقيق معنى أو دلالة أو غرض ما كان ليتحقق لو جاء الكلام وفق تركيبه الأصلي.

وعوارض التّركيب كثيرة؛ إلّا أنّني في هذه الدّراسة اقتصرت على دراسة خمسة منها وهي: **التّقديم والتّأخير، والحذف، والزّيادة، والإطالة والاعتراض**، وكل منها تمّ دراسته في الجملتين الاسميّة والفعليّة وفق أنماط وصور متعددة وفق ما اقتضته الدراسة.

أسباب اختيار الدّراسة:

من الأسباب الدّاعية لاختيار هذا الموضوع ما يأتي:

1ـ الرّغبة في دراسة موضوع (عوارض التّركيب) من خلال الشّعر العربي القديم؛ لأنَّه مصدر ثريٌّ بمثل هذه الموضوعات.

2ـ إنَّ تتبع (عوارض التّركيب) في الجملة العربيّة، يبين أسباب خروج الجملة عن نسقها الأصلي، والوصول إلى معرفة الدّلالات المترتبة عن هذا الخروج.

3ـ دراسة شعر(عليّ بن الجهم) في المدح والفلسفة والزّهد لكونه ممثلا لعصره، ثم إنَّ هذا الشّاعر؛ لقلة الدراسات على شعره.

4ـ توجيه أنظار الدَّارسين إلى الشّعر العربي، لاسيما القديم منه، بوصفه مصدراً ثريّاً للدّراسات النّحويّة.

أهمية الدّراسة:

تكمن أهمية الدّراسة في أنَّها تمكِّن القارئ من الاطّلاع على (عوارض التّركيب) في الجملتين: الاسميّة والفعليّة، مثل التّقديم والتّأخير والحذف والزّيادة والإطالة وعلاقة كل ذلك بالمعنى، وكذلك دراسة هذه العوارض من خلال الشّعر العربي، وديوان (عليّ بن الجهم) لنؤكد أنَّ النّحو هو المدخل الرّئيس لتفسير معاني الشّعر، والرّبط بين علمي النّحو والدّلالة.

أهداف الدّراسة:

1ـ التّعريف بـ(عوارض التّركيب) في الجملة العربيّة، وما تحوي من ظواهر لُغويّة.

2ـ الكشف عن عدول النَّص وبلاغته وذلك باختيار نماذج من الجمل العربيّة في تركيبها الأصلي، ومقارنتها بجمل أخرى خرجت عن الأصل، وبيان سبب هذا الخروج و نوع العارض، وما ترتَّب عليه من أغراض بلاغيّة.

كما تهدف الدّراسة إلى تحليل العلاقة بين النّحو والدّلالة، حيث أنَّ النّحو لا يمكن أن ينحصر في قواعد الإعراب بل هو في خدمة الدّلالة.

3ـ تطبيق هذه العوارض على نماذج من شعر (عليّ بن الجهم)، وطريقة استعمالها، وربطها بالمعاني النحوية.

4ـ كما تهدف هذه الدّراسة إلى الإشادة بديوان علي بن الجهم، فمهما قامت عليه من دراسات لن تفيه حقَّه، بالنّظر إلى شاعريته الفذَّة وسعة ثقافته.

5ـ إضافة جانب من الدّراسة النّحويّة الدّلاليّة، من خلال دراسة ديوان علي بن الجهم وتحليلها، وبيان مدى التزام الشّاعر بالقواعد النّحويّة.

6ـ إثراء المكتبة العربية بموضوع عوارض التركيب، وفتح الآفاق أمام الباحثين للاستفادة منه..

الدّراسات السّابقة:

عند البحث على الدراسات السابقة التي درست موضوع (عوارض التركيب) أو ما يشابهه في بعض الفصول، عثرت على بعض الدّراسات التي عنونها مؤلفوها بالعنوان نفسه، إلّا أنّ جلّها درس بعض

العوارض كالتّقديم والتّأخير مثلا، ولم أعثر على أيّة دراسة درست العوارض كلها، ومن هذه الدّراسات:

1ـ رسالة لنيل درجة الماجستير بعنوان: (عوارض التّركيب في شعر عبد الله بن قيس الرّقيات، دراسة نحويّة)، للباحثة: أمل منسي القديري، جامعة أم القرى1999م.

وتتألف هذه الرسالة من مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول وخاتمة، درست الباحثة في الفصل الأول عارض الحذف في ثلاثة مباحث: الحذف الواجب والحذف في العناصر الإسنادية والحذف في العناصر غير الإسنادية.

وفي الفصل الثاني درست الباحثة التقديم والتأخير في الجملة الاسمية والفعلية كل في مبحث خاص به مثل تقديم الخبر أو المفعول به وغيرهما من أركان الجملتين.

وخصصت الباحثة الفصل الثالث المطابقة في مبحثين: الأول: عارض المطابقة في النوع(التذكير والتأنيث) والثاني: عارض المطابقة في العدد (مفرد ـ مثنى ـ جمع).

وقد تفاوت حضور العوارض في ديوان الرقيات ، حيث جاء عارض التقديم والتأخير في المقدمة، يليه عارض الحذف وأقلها حضورا عارض المطابقة، وعثرت الباحثة من خلال هذه الدراسة على مجموعة من الشواهد تمثل جلَّ القضايا النحوية مستخدمة المنهج الوصفي في هذه الدراسة.

2ـ أطروحة لنيل درجة الدّكتوراه بعنوان: (عوارض التّركيب في ديوان الحماسة لأبي تمام دراسة نحويّة دلاليّة) للباحث: يوسف محمد عويهان، جامعة القاهرة، 2010.

وشملت هذه الأطروحة مقدمة درس فيها الباحث أهمية الدراسة وأسباب اختياره لها والمنهج الذي اتبعه وهو المنهج الوصفي، وتمهيد تناول فيه معنى العارض والتركيب ثم تعريف بديوان الحماسة ، وثلاثة فصول: درس الأول التقديم والتأخير في الجملتين الاسمية والفعلية، ووقف الثاني عند موضوع الحذف في الجملتين الاسمية والفعلية، وخصص الثالث للاعتراض بين عناصر الجملتين الاسمية والفعلية، وتوصل الباحث إلى أنَّ الشعر العربي مصدر من مصادر الدراسات النحوية واللغوية، وأنَّ التقديم والتأخير له درور في إثراء المعنى وتقويته.

3ـ رسالة لنيل درجة الماجستير بعنوان: (مظاهر التّقديم والتّأخير في ديوان أحمد رفيق المهدوي)، للباحث ضو حسن عون، الأكاديمية اللّيبية، طرابلس 2010م.

وقدمت هذه الدراسة إلى الأكاديمية الليبية في طرابلس، درس فيها شعر أحمد رفيق المهدوي، وخصصت لعارض واحد من عوارض التركيب وهو التقديم والتأخير، بدأها بمقدمة بين من خلالها أهمية الدراسة وسبب اختياره لها والمنهج الذي اتبعه وهو المنهج الوصفي ثم تمهيد عرف فيه بموضوع التقديم والتأخير وترجمة موجزة للشاعر أحمد رفيق المهدوي، ثم الدراسة التاي ركزت على موضوع التقديم والتأخير في الجملتين الاسمية والفعلية وبعض متعلقات الجملة، وتوصل الباحث من

خلال هذه الدراسة إلى أنَّ الشعر العربي مصدر من مصادر الدراسات النحوية والصرفية، وأنَّ التقديم والتأخير سواء في الجملة الاسمية أو الفعلية يؤدي دورا مهما في إثراء المعنى وتقويته.

4- رسالة لنيل درجة الماجستير بعنوان: (عوارض التّركيب في الأصمعيات، دراسة نحوية وصفية) للباحثة أرواح عبد الرّحيم الجرو. الجامعة الإسلاميّة بغزة، 2012م.

درست الباحثة في هذه الرسالة التي قُدِّمت إلى عمادة الجامعة الإسلامية بغزة، موضوع عوارض التركيب في الأصمعيات وهي جملة من قصائد الشعر اختارها الأصمعي ووضعها في ديوان شعري أُطلِق عليه: ديوان الأصمعيات، وقد قسمت الباحثة هذه الرسالة إلى مقدمة شملت أهمية الدراسة، وأسباب اختيار الموضوع، والمنهج الذي اتبعته وهو المنهج الوصفي، وتمهيد وثلاثة فصول، درست في التمهيد معنى العارض ومعنى التركيب والتعريف بالأصمعيات، وفي الفصل الأول درست عارض الحذف في ثلاثة مباحث: الحذف الواجب، والحذف الإسنادية وغير الإسنادية، وفي الفصل الثاني درست الباحثة التقديم والتأخير في الجملتين الاسمية والفعلية، وخصصتْ الفصل الثالث لعارض المطابقة في التذكير والتأنيث والعدد، في مبحث خاص بهما بينما خصصت المبحث الآخر في هذا الفصل الثالث لموضوع المطابقة بين الضمير ومرجعه.

وتوصلت الباحثة إلى جملة من النتائج أهمها: إنَّ الشعر العربي مصدر ثري لموضوع عوارض التركيب وغيره من موضوعات النحو واللغو.

وإنَّ الدراسة النحوية تستفيد من المعارف اللغوية الأخرى في استنتاج أحكامها كالدراسات اللغوية والنحوية والبلاغية

5- أطروحة لنيل درجة الدّكتوراه بعنوان: (عوارض التّركيب في شعر فدْوى طوقان دراسة نحويّة دلاليّة)، للباحث: محمد حسن عبد ربه أبو شباب، الجامعة الإسلاميّة بغزة، 2020م.

فكل الدّراسات السّابقة تناولت عوارض التركيب في ميادين مختلفة كان أغلبها في الشعر العربي، وشملت بعض عوارض التّركيب كالتّقديم والتّأخير والحذف وعدم المطابقة، وتوصلت جميعها إلى أنّ الشّعر العربي ميدان واسع للدراسات النحوية واللغوية، فهو معين لا ينضب، وعوارض التركيب لها دور في توسع المعاني سواء بالتقديم والتأخير أو الزيادة وغيرهما.

ومع تشابه الدّراسة الحاليّة مع الدّراسات السّابقة إلّا أنّها جعلت ديوان(عليّ بن الجهم) ميدانا، وأضافت على الدّراسات السّابقة عارض الإطالة والفصل الذي لم تتناولهما أيُّ دراسة ممَّا ذُكر، علاوة على التّوسع في عارضي التّقديم والتّأخير والحذف وفق ما سمحت به إمكانات الباحث وجهده، ومهما حاول أيُّ دارس فلن يُفي به؛ نظراً لتشعبه ودقته.

منهج البحث:

لقد اعتمدت في هذا البحث على المنهج الذي يتلاءم مع الدّراسة، ألا وهو المنهج (الوصفي) الذي حاولت من خلاله أن أجمع عوارض التّركيب من كتب القدماء ثم المحدثين ومناقشتها، ثم الاستشهاد عليها من الدّيوان موضوع الدّراسة، مع التّحليل هذه المواضع والتعليق عليها دلالياً.

حدود الدراسة:

تقف هذه الدّراسة عند ديوان عليٌّ بن الجهم لكونه الميدان التّطبيقي لعوارض التّركيب السّالفة الذّكر.

إشكالية الدّراسة:

تكمن إشكالية الدّراسة في التّساؤلات الآتية:

1ـ ما مفهوم التّركيب؟ وما أنواعه ؟

2ـ ماذا يقصد بالعارض؟ وما أقسام العوارض؟

3ـ ما مفهوم الجملة؟ وما الفرق بينها وبين الكلام؟ وأيهما أعم؟ وما مفهومها عند العرب قديماً وحديثاً؟

4ـ كيف وظَّف الشّاعر عوارض التَّركيب نحوياً ودلالياً؟

5ـ ما الفرق بين الزّيادة والإطالة من خلال عوارض الدّيوان؟

أهم المصادر والمراجع:

اعتمدتُ في هذه الدراسة على جملة من المصادر والمراجع، حيث كان المصدر الأساسي هو ديوان علي بن الجهم بالإضافة إلى كتب النحو القديمة منها: (الكتاب) لسيبويه (ت180هـ)، و(الخصائص) لابن جنّي(ت 392هـ)، و(شرح المفصل) لابن يعيش(ت643هـ) و(مغني اللبيب عن كتب الأعاريب) لابن هشام(ت762هـ)، وبعض المصادر الحديثة، نحو: (النحو الوافي) لعباس حسن و(الأصول) و(اللغة العربية معناها ومبناها) لتمام حسان و(التطبيق النحوي) لعبده الرّاجحي، و(معاني النحو) لفاضل السامرائي.

هيكلية الدراسة :

لقد تم تقسيم الأطروحة وفق متطلبات الدراسة وما تناولته من عوارض وفق الخطة الآتية:

المقدمة:ابتدأت بحمد الله والثناءعلى رسوله صلى الله عليه وسلم، ثم بيان أهمية الموضوع وأسباب اختياره، وأهدافه ثم إشكالاته، ثم بيان حدود الدراسة وهيكلية موجزة للبحث.

التمهيد: يحتوي على: معنى العارض والتركيب لغةً واصطلاحاً، و الجملة لغةً واصطلاحاً، والتعريف بالشاعر عليّ بن الجهم بتقديم ترجمة له، ثم التعريف بديوانه.

وتم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأوّل: عوارض التقديم والتأخير

المبحث الأوّل ـ عوارض التقديم والتأخير في الجملة الاسمية.
المطلب الأوّل ـ التقديم والتأخير الواجب
المطلب الثّاني ـ التقديم والتأخير الجائز
المبحث الثّانيـ عوارض التقديم والتأخير في الجملة المنسوخة.
المطلب الأوّل : التقديم والتأخير في معمولَّي كان وأخواتها.
المطلب الثّاني : التقديم والتأخير في معمولَّي إنَّ وأخواتها.
المبحث الثّالث ـ عوارض التقديم والتأخير في الجملة الفعلية
المطلب الأوّل ـ التقديم والتأخير الواجب
المطلب الثّاني ـ التقديم والتأخير الجائز
الفصل الثّاني: الحذف والزيادة في ديوان علي بن الجهم
المبحث الأوّل ـ الحذف في ديوان علي بن الجهم.
المطلب الأوّل ـ الحذف في الجملة الاسمية.
المطلب الثّاني ـ الحذف في الجملة الفعلية.
المبحث الثّاني ـالزيادة في ديوان علي بن الجهم.
المطلب الأوّل ـ الزيادة في الجملة الاسمية.
المطلب الثّاني ـ الزيادة في الجملة الفعلية.
الفصل الثالث: الإطالة والفصل والاعتراض
المبحث الأول ،، الإطالة.
المطلب الأول. ـ الإطالة بالعناصر المؤسسة.
أولا ـ الإطالة بالمركب الإضافي
ثانيا ـ الإطالة بالمشتقات العاملة
ثالثا ـ الإطالة بالجار والمجرور
المطلب الثاني ـ الإطالة بالعناصر غير المؤسسة.
أولاً ـ الإطالة بتعدد الأخبار
ثانياً ـ الإطالة بتعدد المفاعيل
ثالثاً ـ الإطالة بالتوابع
المبحث الثاني ـ الفصل في الجملة الاسمية والفعلية
المطلب الأول ـ الفصل في الجملة الاسمية.
المطلب الثاني ـ الفصل في الجملة الفعلية

المبحث الثالث ـ الاعتراض في الجملة الاسمية والفعلية.

المطلب الأول ـ الاعتراض لغة واصطلاحا.

المطلب الثاني ـ الاعتراض في الجملة الاسمية والفعلية.

ثم ذيلت هذه الأطروحة بخاتمة تضمنت أبرز النَّتائج التي توصلت إليها، وفهارس للآيات القرآنية، والشَّواهد الشعرية، وثَبت بالمصادر والمراجع، وفهرس للمحتويات.

فما كان من توفيق، فالفضل لله أولاً، ثم للأستاذ المشرف، وإنْ كان من عثرة فالأمل بالإقالة من هذه العثرة، بمزيد من التَّوجيهات والإرشادات .

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين والصلاة على رسوله وعلى آله وصحبه أجمعين.

والله ولي التوفيق

الـتّـمْـهِيـدُ

أولاً ـ مفهوم الْعَارضِ لُغَةً واصْطِلَاحَاً.

ثانياً ـ مفهوم التَّركِيبِ لُغَةً واصْطِلَاحَاً.

ثالثاً ـ مفهوم الْجُمْلةِ وأقْسَامُهَا.

رابعاً ـ تَرْجَمَةُ الشَّاعِر عَلِيّ بنِ الْجَهْمِ (ت 249 هـ)

(اسمه و نسبه وكنيته ـ نشأته ـ وفاته).

خامساً ـ التّعريف بديوان عَلِيّ بنِ الْجَهْمِ.

أولاً ـ مفهوم الْعَارِضِ لُغَةً واصْطِلَاحَاً:

لكلّ مصطلح معنى لغوي وآخر اصطلاحيّ، وعادة ما يكون هناك نقطة تقاطع بينهما، والبداية دائماً بالمعنى اللغوي.

1ـ العارض لغةً:

ورد لفظ عارض في القرآن الكريم وفي كلِّ معاجم اللغة العربية بمعنى الفاصل بين شيئين أو الحاجز الذي يفصل بين أمرين متلازمين، كالفصل بين الفعل وفاعله أو المضاف والمضاف إليه.

ففي القرآن الكريم ﴿**فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُّسْتَقْبِلَ أَوْدِيَتِهِمْ قَالُواْ هَٰذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَاۚ بَلْ هُوَ مَا ٱسْتَعْجَلْتُم بِهِۦۖ رِيحٌ فِيهَا عَذَابٌ أَلِيمٌ**﴾[1] والضَّمِيرُ فِي" رَأَوْهُ" يَعُودُ إِلَى غَيْرِ مَذْكُورٍ، وَبَيَّنَهُ قَوْلُهُ:" عارِضاً" فَالضَّمِيرُ يَعُودُ إِلَى السَّحَابِ، أَيْ فَلَمَّا رَأَوُا السَّحَابَ عَارِضًا. ف" عارِضاً" نُصِبَ عَلَى التَّكْرِير، سُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ يَبْدُو فِي عُرْضِ السَّمَاءِ... وَالْعَارِضُ السَّحَابُ يَعْتَرِضُ فِي الْأُفُقِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى في الآية السابقة: **سمح**" هَذَا عارِضٌ مُمْطِرُنا **سجى** أَيْ مُمْطِرٌ لَنَا، لِأَنَّهُ مَعْرِفَةٌ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً لِعَارِضٍ وَهُوَ نَكِرَةٌ[2]. فالعارض وفق الآية السابقة هو الحاجز الذي يفصل بين أمرين أو العارض الذي يعترضك في سيرك.

وجاء في معجم (العين) للخليل بن أحمد (ت175هـ): "عَارضْتُ فُلاناً، أيْ: أَخَذ في طَرِيقٍ وأخذتُ في طَرِيقٍ غَيرهُ، ثمّ لقيته. ونَظَرْتُ إليه معارَضةً، إذا نَظَرتَ إليهِ منْ عُرْض، أي :ناحية. وعَارضْتَ فُلاناً بِمتاعٍ، أو شَيْءٍ مُعارَضَةً. وعارَضْتُهُ بِالْكِتابِ إذا عارضْتَ كِتابَك بِكتابِهِ. وَاعْتَرَضَ الشَّيءُ، أَيْ :صارَ عَارِضاً كالْخَشبَةِ الْمُعْترضَةِ في النَهرِ..."[3].

وفي (لسان العرب) لابن منظور (ت711هـ): العارض"السَّحابُ المُطِلُّ يَعْتَرِض فِي الأُفُقِ ...، والعارض: الجيْشُ الضَّخْمُ مُشَبَّهٌ بِنَاحِيَةِ الْجَبَلِ، وَجَمْعُهُ أَعراضٌ. يُقَالُ: مَا هُوَ إلا عَرْضٌ مِنَ الأَعْراضِ، وَيُقَالُ: شُبِّه بالعَرْضِ مِنَ السَّحاب وَهُوَ مَا سَدَّ الأُفُق ... و أَن يُعارِضَ الفحلُ الناقةَ فَيُعَارِضُهَا مُعَارَضَةً مِنْ غَيْر أَن يُرْسَلَ فِيهَا "[4].

---

[1] ـ الأحقاف الآية 24

[2] ـ الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد الأنصاري القرطبي، تح أحمد البردوني وآخر، دار الكتب المصرية، ط2، 16205

(3) كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي دار ومكتبة الهلال،1 /273، مادة (عرض).

(4) لسان العرب، ابن منظور الإفريقي خرّج حواشيه اليازجي وآخرون، دار صادر بيروت، ط 3، 1993م 7/ 174 وما بعدها (مادة عرض).

وممَّا تقدَّم يتبين أنَّ العارض لغة المانع الذي يمنعك من بلوغ مرادك، والحاجز الذي يحجز بين أمرين أو شيئين ويمنعهما من التّواصل.

2ـ العارض اصطلاحاً:

أمَّا العارض اصطلاحاً فهو: ما يفصل بين أجزاء الكلام أو الجملة، أي ما يعرض للشيء بحيث يخرجه عن أصله،وقدجاء مرادفًا لمصطلح العدول أو الترك، ويُعدُّ سيبويه (ت 180 هـ) أول من أشار إلى هذا المصطلح في قوله: "هذا باب ما يكون في اللفظ من الأعراض: اعلم أنهم مما يَحذفون الكلم وإنْ كان أصلُه في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويُعوِّضون، ويَستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يَصير ساقطًا"[1].

وقوله: "هذا بابٌ يُحْذَفُ منه الفعل لكثرته فى كلامهم حتى صار بمنزلة المَثَل وذلك قولك: " هذا ولا زَعَماتِك ". أى: ولا أَتَوَهَّمُ زَعَماتِك"([2]).

فقد أشار في النص السابق إلى عارض الحذف الجائز، ونحديدا حذف الفعل.

وتكلم ابن جني (ت 392ه)ـ باستفاضة عن العوارض، في باب أسماه:: (في نقض المراتب إذا عرض هناك عارض)، وباب: (في إقرار الألفاظ على أوضاعها الأول ما لم يَدْعُ داعٍ إلى الترك والتحول)[3].

فقد أشار إلى مواضع الكلام ومراتبها مثل التقديم والتأخير، وهذا في صلب موضوع عوارض التركيب.

أمَّا عبدالقاهر الجرجاني (ت 471هـ) فقد فرَّق بين الجملة قبل دخول العوارض عليها وبعد دخولها، ويرى أنَّ أسلوب الجملة قد ازداد جمالاً بعد دخول هذه العوارض، حيث قال: "فإذا رأيتها قد راقَتْكَ وكَثُرَتْ عندك، ووجدتَ لها اهتزازًا في نفسك، فعُدْ فانظُر في السبب واستقصِ في النظر، فإنك تعلم ضرورة أن ليس إلا أنه قدَّم وأخَّر، وعرَّف ونكَّر، وحذَف وأضمَر، وأعاد وكرَّر، وتوخَّى على الجملة وجهًا من الوجوه التي يقتضيها علم النحو، فأصاب في ذلك كله، ثم لَطُفَ موضع صوابه، وأتى مأتى يُوجب الفضيلة" [4].

---

(1) الكتاب، سيبويه، تحقيق محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 3، 1/ 25.

[2] ـالمصدر السابق 111/4

(3) يُنظر: الخصائص؛ لابن جني،ج1،ص 295، وج 2،ص 459،و ج 3،ص 20.

[4] دلائل الإعجاز؛ لعبد القاهرالجرجاني،85

فـ (العارض) هو مـا يطـرأ علـى الجمـل مـن تغييـر بالتقـديم أو التـأخير أو الحـذف أو الزيـادة، أو الإطالة، أو غير ذلك، ولابد أنْ يكون لفائدة يريدها المتكلم من هذا العـدول عـن الأصـل، ولايكـون ذلـك عبثا، فكل تقديم أو تأخير، أو حذف أو زيادة أو إطالة لا يكون إلا لمعنى.

ثانيا ـ مفهوم التركيب لغةً واصطلاحاً:

1ـ التّركيب لغةً:

إنَّ (التّركيب) هو ضمُّ شيء على آخر لإنشاء شيء جديد، أو بناء آخر جديد؛ فوضع لبنة على لبنة بشكل منتظم يعني تركيب، كبناء بيت مثلاً قال اللع تعالى. **﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡإِنسَٰنُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلۡكَرِيمِ ٦ ٱلَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّىٰكَ فَعَدَلَكَ ٧ فِيٓ أَيِّ صُورَةٖ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ﴾**[1] والخطـاب لابـن آدم فيقـال لـه: "مَـاذَا أَجَبْتَ الْمُرْسَلِينَ؟ (الَّذِي خَلَقَكَ) أَيْ قَدَّرَ خَلْقَكَ مِنْ نُطْفَةٍ (فَسَوَّاكَ) فِي بَطْنِ أُمِّكَ، وَجَعَلَ لَكَ يَدَيْنِ وَرِجْلَيْنِ وَعَيْنَيْنِ وَسَائِرَ أَعْضَائِكَ (فَعَدَلَكَ) أَيْ جَعَلَكَ مُعْتَدِلًا سَوِيَّ الْخَلْقِ، كما يقال: هذا شي مُعَدَّلٌ"[2]

جاء في (لسان العرب): "وَتَراكَبَ السَّحابُ وتَراكَم: صَارَ بعضُه فَوْقَ بَعْضٍ... ورَكَّبَ الشيءَ: وَضَعَ بَعضَه عَلَى بعضٍ، وَقَدْ تَرَكَّبَ وتَراكَب"[3].

وفي (المعجم الوسيط): "تراكب الشيء رُكّب بعضه فوق بعض أو تراكم، ويقال: تركّب الشيء من كذا وكذا تألف وتكون"[4].

2ـــ التّركيب اصطلاحاً:

إنَّ (التركيب) بحسب ما ورد في كثير من كتب النحو هو ضم كلمة إلى أخرى، لتحصل الفائدة، قال أبو علي الفارسي (ت377هـ): "اعلم أنَّ الاسم يأتلف مع الاسم فيكون منهما كلاما، وذلك نحو زيدٌ أخوك وعمرو ذاهب"[5] ويدخل الحرف كل ما حَدَّ من هاتين الجملتين فيكون كلاماً نحو قولك: هل زيد أخوك؟ فالجملة في اللغة العربية تنشأ من ضم كلمة إلى أخرى لتأليف معنى[6]، فجملة (جاء زيد

---

[1] سورة الانفطار الآيات من 6ـــ8

[2] ـ الجامع لأحكام القرآن للقرطبي19/ 245.

(3) لسان العرب لابن منظور 432/1، مادة (ركب)..

(4) المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ثلة من المؤلفين، دار العوة، 368/1، مادة: (ركب)

(5) المسائل العسكريات ، لأبي علي الفارسي، تحقيق: علي جابرالمنصوري، الدار العلمية للنشر والتوزيع، عمان ـ الأردن ـ 2002م .، ص63

(6) يُنظر: المصدر السّابق، ص 64.

ضاحكاً) على سبيل المثال مركَّبة من الفعل (جاء) والفاعل (زيد) والحال (ضاحكاً)، فهي أشبه بالبناء الذي ينشأ من وضع لبنة فوق أخرى، ولهذا أطلق النحويون على الحروف الهجائية حروف (المباني)؛ لأنّها تدخل في بناء المفردات، والمفردات تؤلِّف الجمل، ومن ثَمّ يأتي المعنى، وتتنوع مستويات دراسة اللغة وهي: الحرف والكلمة والجملة ومن ثمَّ المعنى.

وتركيب الجملة قد يعتريه جملة من العوارض تعدل بها عن تركيبها الأصلي، وهذه العوارض متمثلة في التقديم، والتأخير، والحذف، والزيادة، والإطالة، وكل ذلك يأتي لفائدة ــ كما أشرت في تعريف العارض ـ على أنّ (التركيب) في اللغة العربية أنواع: فمنه المركَّب الإضافي وهو الاسم المؤلف من مضاف ومضاف إليه مثل: عبد الله، وأم كلثوم، والمركَّب الإسنادي المؤلف من فعل وفاعل أو فعل وفاعل ومفعول به مثل: جاد المولى وتأبط شرّاً والمركب المزجي مثل معدي كرب وبرز جمهر وحضرموت [1].غير أن ما يدخل في هذه الدراسة ــ إن شاء الله ـ هو تركيب الكلام وما يعتريه من عوارض.

ثالثا ــ مفهوم الجملة وأقسامها :

(الجملة) بوجه عام هي الوحدة الكلامية الصغرى، وهي وحدة التفاهم بين المتكلم والمتلقي وتمثل (الجملة) مجال دراسة النحو؛ لأنَّه يُعنى بالكلام المركَّب، وليس الحرف أو الكلمة، وعلى الرغم من أنّ سيبويه لم يذكر مصطلح الجملة صراحة إلا أنَّه عنى بها بطريق غير مباشر في ثنايا كتابه، إذ أفرد بابا سماه (باب المسند والمسند إليه) [2].

وقد عني كثير من النحاة قديماً بدراسة (الجملة)، باعتبارها الوسيلة للتعبير عمَّا يدور في نفس المتكلم، واتفقوا على أنَّ (الجملة) نوعان: اسمية وفعلية، فإذ صُدِّرت باسم فهي الاسمية، وإذا صُدِّرت بفعل فهي الفعلية، وتبعه الزمخشري، حيث جعلها هو الآخر اسمية وفعلية، إلا أنه فصل فيهما فقسمهما أربعة أنواع: (اسمية وفعلية وشرطية وظرفية)[3]، وجعلها ابن هشام في (المغني) نوعين: (صغرى وكبرى)[4].

وللجملة في اللغة العربية معنيان، معنى لُغوي وآخر اصطلاحي:

---

(1) ينظر: مقدمة الخصائص لابن جني 19/1، والتمهيد في علم اللغة، د. محمد خليفه الأسود، منشورات الجامعة المفتوحة، ط3، 2000م، ص 77.

(2) ينظر: الكتاب لسيبويه، 23/1.

(3) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري، تح علي بوملحم، مكتبة الهلال، ط1، 1993/ ص 48ـ49.

(4) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام، 13/1.

1ـ الجملة لغة:

جاء لفظ جملة في القرآن الكريم بمعنى الجمع بعد التفريق قال الله تعالى: **﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡلَا نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلۡقُرۡءَانُ جُمۡلَةٗ وَٰحِدَةٗۚ كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَۖ وَرَتَّلۡنَٰهُ تَرۡتِيلٗا﴾** [1].

والآية على لسان اليهود فقالوا: كيف لم ينزل القرآن الكريم جملة واحدة كما نزلت التوراة والإنجيل، فأجابهم بأنَّ الكتب السابقة نزلت على أنبياء يقرؤون ويكتبون والقرآن الكريم نزل على أمَّي، وفيه الناسخ والمنسوخ، ومنه ماهو إجابات عن أسئلة، لذلك أنزله الله مفرقا لحكمة يعلمها([2]).

جاء في (كتاب العين) للخليل بن أحمد" (والجُملةُ: جَماعَةُ كُلِّ شَيءٍ بِكمالِهِ مِنَ الْحِسابِ وَغَيرِهِ، وأجملت لَهُ الْحِسابَ وَالْكَلامَ مِنَ الْجُملةِ"[3].

فالجملة بمعن الجمع وجماعة الشيء وهو المعنى نفسه الذي نقله صاحب اللسان بشيء من التفصيل.

وفي (لسان العرب): "والجُمْلَة: وَاحِدَةُ الجُمَل. والجُمْلَة: جَمَاعَةُ الشَّيْءِ. وأَجْمَلَ الشيءَ: جَمَعه عَنْ تَفْرِقَةٍ؛ وأَجْمَلَ لَهُ الْحِسَابَ كَذَلِكَ. والجُمْلَة: جَمَاعَةُ كُلِّ شَيْءٍ بِكَمَالِهِ..." [4].

2 ـ الجملة اصطلاحاً:

لقد ورد مصطلح الجملة في كتاب سيبويه بغير مفهومها، حيث قال: "... وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك ههنا؛ لأنَّ هذا موضع جمل..."[5]. وكان المبرد (ت285هـ) أكثر وضوحاً في حديثه عن (الجملة)، حيث اشترط المعنى والفائدة فقال: " وإنّما كان الفاعل رفعاً؛ لأنّه هو والفعل جملة يحسن السكوت عليها" [6]،وساوى الشريف الجرجاني (ت816هـ) بين الجملة والكلام، وعدَّ (الجملة) كلاماً مركَّباً من كلمتين أُسندت إحداهما إلى الأخرى، سواء أفادت معنى كقولك: زيد طالب، أو لم تفد كقولك: إذا جاء زيد[7].

وقد انقسم النحويون في تحديد مفهوم (الجملة) إلى اتجاهين:

1ـ سورة الفرقان الآية32,

2 ـ ينظر: الجامع لأحكام القرآن 28/13.

3 العين 16/ 142.

(4) لسان العرب لابن منظور 128/11، مادة (جمل).

(5) الكتاب لسيبويه، 32/1.

(6) المقتضب، أبو العباس المبرد، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب بيروت، د ت، 146/1.

(7) ينظر: معجم التعريفات، الشريف الجرجاني، ضبطه وشرحه مجموعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1983، ص 78.

الاتّجاه الأوّل: يرى أصحاب هذا الاتجاه أنَّ (الجملة) والكلام مترادفان، ومن هؤلاء سيبويه حيث يُفهم من كلامه أنَّ (الجملة) والكلام الكلام مترادفان حيث قال في تقسيمه للكلام: " مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم مستقبح..."[1]، فلم يعرِّف (الجملة) تعريفا دقيقا، بل جاءت بمعنى الكلام، وهو، ـ الكلام ـ بمعنى الجملة، وسيبويه في الحقيقة وإنْ لم يرد عنده مصطلح الجملة (ج ـ م ـ ل) فإنّه عني بها في كتابه وأفرد لها بابا سماه باب "[2]المسند والمسند إليه" وإنَّ كل ما ذُكِر هو اجتهاد مني في تأويل كلامه.

ويقول ابن جني: أمَّا لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، فهو الذي يسميه النحويون الجمل"[3]، وهو ما وافقه فيه الزّمخشري[4].

فالقدماء جعلوا مصطلح (الجملة) والكلام مصطلحين لشيء واحد، فمتى تحقق المعنى كانت (الجملة).

الاتّجاه الثّاني: فرّق أصحاب هذا الاتّجاه بين (الجملة) والكلام، وعدُّوا (الجملة) أعمّ من الكلام ومن هؤلاء رضي الدّين الاستراباذي (686هـ) حيث قال:" إنَّ الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي... كالجملة التي هي خبر المبتدأ..."[5]. وتبعه ابن هشام في (المغني)، حيث أكَّد: أنَّ الكلام هو القول المقيد بالقصد، بمعنى ما دل على معنى، والجملة عبارة عن الفعل وفاعله، كـ (قام زيد) والمبتدأ وخبره كـ (زيد قائم)[6].

أمَّا المحدثون، فمنهم مَنْ نَهجَ نَهْجَ القدماء فجعل (الجملة) مرادفة للكلام، ومن هؤلاء عبَّاس حسن ،في (النحو الوافي) الذي قال: " الكلام أو الجملة: ما تركب من كلمتين أو أكثر، وأفاد معنى مستقلا"[7].

كما أشار فاضل السامرائي إلى أنَّ الجملة والكلام بمعنى واحد؛ فهما مترادفان بحسب رأيه، إذ لا فرق بينهما [8]

---

(1) الكتاب لسيبويه، 25/1.

[2] ـ ينظر المصدر السابق، 23/1.

(3) الخصائص لابن جني، 17/1.

(4) ينظر المفصل في صنعة الإعراب، ص32.

(5) شرح الرضي للكافية، تحقيق حسن بن محمد الحفظي، إدارة الثقافة والنشر بجامعة الرياض، ط1، 1993، 18/1.

(6) ينظر مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري، 5/2.

(7) ديوان البحتري، 1/ 51.

(8) ينظر الجملة العربية، تأليفها وأقسامها، فاضل السامرائي، دار الفكر، عمان، ط2، 2007.ص11.

وممَّا سبق نرى أنَّ النحاة القدامى تناولوا الحديث عن الجملة والكلام، ولكن لم يضعوا حدا فاصلا بينهما؛ لأنَّ غرضهم من وضع القواعد هو المحافظة على اللغة سواء أكانت كلاماً أم جملاً، ولذلك لم أر أحداً من المتقدمين وبعض المحدِثين مَن وضع فاصلاً بين الكلام والجملة.

رابعاً ـ ترجمة الشّاعر علي بن الجهم:

اسمه:

هو علي بن الجهم بن بدر بن مسعود بن أسيد بن أذينة، وأصله من خَراسانَ[1] وكان كثيراً ما يفتخر بذلك في شعره.

حياته:

وأسرته من عِلْيةِ القوم، إذ تولّى أبوه بريد اليمن في عهد المأمون ابن هارون (ت275هـ)، كما ولاه الواثق (ت 232هـ) الشرطة في بغداد.

وانتقل مع والده إلى بغداد حاضرة العلم والأدب آنذاك، وبدأ يذهب إلى الكتَّاب، وكان حسن الوجه جميلاً، ذكي الفؤاد، كثير النشاط، ظهرت عليه علامات النجابة منذ طفولته[2]، ومن حوادثه في الكتَّاب أن أخذ لوحة وكتب فيها إلى بنت صغيرة:

مَاذا تقولين فِيمَنْ شفَّه سَهرٌ* مِنْ جَهدِ حبِّك حتّى صار حيرانَا[3].**

وفي هذه البيئة البغدادية نشأ وانصرف شاعرنا عن الثقافة اليونانية التي انتشرت في العصور العباسية إلى الثقافة العربية، ومال عن أهل الجدل من المعتزلة إلى مذهب أهل الحديث والأثر، واعتنق مذهب الإمام أحمد بن حنبل(ت 241هـ)، إذ كان يختلف إليه ويسأله في بعض المسائل[4].

وقد مدح الشاعر الخليفة الواثق (ت 232هـ)، إلا أنَّ مدحه له كان أشبه بالأغاني وبمقطوعات قصيرة، قد يكون مردُّ ذلك عدم ارتياح نفسه أو انشراح صدره للخليفة الواثق.

وعند وصول المتوكل إلى الخلافة (ت233هـ)، استبشر علي بن الجهم، حتى أنَّه مدحه بقوله:

قالُوا أتاك الأملُ الأكبرُ* وفَّاز بالملك الفتى الأزهرُ[5].**

---

(1) ينظر: معجم الشعراء للإمام أبي عبد الله المرزباني، تح كرنكو، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1982، ص 286.

(2) ينظر طبقات الشعراء لابن المعتز، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، دار المعارف القاهرة، ط3، ص320.

(3) ديوان علي بن الجهم ص 7، والبيت من بحر الطويل.

(4) طبقات الحنابلة، أبو الحسين محد بن أبي يعلى، صححه، محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية، 1952. دون ذكر رقم الطبعة.

(5) ديوان علي بن الجهم ص 26، والبيت من بحر السريع.

وقد قرَّبه المتوكل واتخذه جليسا، وجعله من خاصة ندمائه، حتى أنه أفضى له ببعض أسراره، وكان ممن يشارك الشاعر في هذه المنادمة بعض الشعراء منهم البحتري (ت 284) والحسين بن الضحاك(ت250) وغيرهما، وكان يتعالى عليهم، ويراهم دونه، حتى اتفقوا عليه وهجاه بعضهم لاسيما البحتري.

والندماء لم يقفوا عند الهجاء بل كادوا له عند المتوكل حتى أُتُّهم بالطعن في أخلاقه، ومن ثَمّ حبسه ونفاه إلى خُراسان بعد أنْ صادر كلّ أمواله، ثم كتب إلى أمير خراسان طاهر بن عبد الله بن طاهر (248هـ) بأنْ يصلبه يوما إلى الليل.

وفاته:

وفي صفر سنة (249هـ) شاع مقتل قائدين من أعظم قادة الثغور العراقية مع عدد من جنودهما، فهب الناس في بغداد، وسامراء، وخرج علي بن الجهم في قافلة قاصدا الثغر فلما وصل إلى خساف [1] خرج عليه نفر من الأعراب الكلبيين أعداء أفكاره الدينية فقاتلهم حتى قُتِل وكان ذلك سنة(249هـ) وبذلك طويت صفحة من صفحات الشعر العربي الرصين.

خامساً ـ التّعريف بديوان علي بن الجهم:

لعليّ بن الجهم ديوان شعر ذكر ابن خلكان(ت681هـ): أَنَّ له ديوان شعرمشهور، جيد الشِّعر، وكان عالماً بفنونه، وله اختصاصٌ بجعفر المتوكل، وكان متديناً فاضلاً [2].

ويحوي ديوان علي بن الجهم قرابة التسعين ونيف من القصائد، بعضها طويل قد يصل أبياتها للثلاثين بيتا، وبعضها مقطوعات قصيرة.

وقد غلب على شعره المدح، إذ كان يتردد على بلاط الخلفاء يمدحهم وينال عطاياهم على عادة الشعراء في عصره. وله قصائد في الوصف، والهجاء، والغزل، الذي تربعت قصيدته (عيون المها) عليه، فهي أجود ما قيل فيه.

وقد جمع هذا الديوان وحققه خليل مردم بك (ت 1959م) ونشرته دار الآفاق الجديدة ببيروت في طبعة ثانية مزيدة ومنقحة سنة 1980 م.

فمثال المدح من ديوان علي بن الجهم قوله من قصيدة يمدح فيها المعتصم بالله:

(1) (قرية بين بالس وحلب)، ينظر معجم البلدان، ياقوت الحموي، دار صادر بيروت، ط2، 1995، 149/4.

(2) يُنظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، دت ، 3/ 355.

فأَسْرعَ كُلُّ أَرْوعَ مِنْ قُرِيشٍ[1] * نَماهُ أبٌ إلى الْعَلْياءِ نَامِ[2].**

والشاعر يمدح المعتصم إلا أنّه في هذا البيت ينزع إلى التعبير عن الذات ويمدح قومه أولا، وهم بنو لؤي إحدى قبائل قريش.

ومن أمثلته قوله في الوصف:

لَمْ يَخْلُقْ الله مِثْلَها وَطَناً * فِي مَشْرِقِ الْأَرْضِ أوْ مَغَارِبِها[3].**

فالشّاعر يصف البركة ويقول إن هذه البركة لا يوجد مثيل لها في أي مكان.

ومثاله في الرّثاء قوله:

سَلِ الدَّمعَ عَنْ عَيني وَعَنْ جَسَدِي الْمُضْنَى * وَهَلْ لَقِيتْ عَينَايَ بَعْدُكُمْ غَمْضا[4].**

والشّاعر يخاطب رجلا فيقول:(سل الدمع) المنحدر على خدي فعيناي لم تر النوم بعدك، ولم تغمض حزنا عليك ولوعة.

وعبر الشّاعر **بالْمُضْنَى** ومعناه الهزيل المريض جاء في صحاح الغة"وأَضْنـاه المرض، أي أدنفَه وأثقله. والمضاناة: المعاناة" [5] ـ ليستقيم له الوزن ويتحقق التصريع ".

ومثاله في الغزل قوله من قصيدته المشهورة (عيون المها):

عُيُونُ الْمَها بَينَ الرَّصَافَةِ والْجِسْرِ* جَلَبْنَ الْهَوَى مِنْ حَيثُ أَدْرِي وَلَا أَدْرِي[6].**

والمها نوع من البقر الوحشي ذات عيون كبيرة يشبه بها النساء في جمال عيونهن، والرّصافة والجسر (مكانان في العراق)، ولهذه القصيدة قصة مشهورة، إذ إنَّ علي بن الجهم كان بدويا جافيا فلمَّا قدم على المتوكل مدحه بأبيات منها:

أَنْتَ كَالْكَلبِ فِي حِفْاظِكَ لِلْودِّ* وَكَالتَّيسِ فِي قِرَاعِ الْخُطُوبِ [7].**

---

(1) قريش هو فهر بن مالك بن النضر وبنو قريش هم سادة العرب في الجاهلية، وقد تفرعت من قريش عدة قبائل منها بنو سامة بن لؤي الذين ينتسب إليهم الشاعر، ينظر:معجم الشعراء للمرزباني، تحقيق، كرنكو، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1982، باب: (من اسمه علي) ص286.

(2) ديوان علي بن الجهم ص 4، والبيت من بحر الوافر.

(3) المصدر السابق ص 32، والبيت من بحر المنسرح.

(4) المصدر نفسه ص 48، والبيت من بحر الطويل.

(5)تاج اللغة وصحاح العربية لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطَّار، دار العلم للملايين، بيروت ـ لبنان، ط1987،4، 6/ 2410، مادة(ضنا)

(6) ديوان علي بن الجهم ص 141، والبيت من بحر الطويل.

(7) المصدر السّابق، ص 117، والبيت من بحر الخفيف.

فعرف الخليفة قوته ورقة مقصده وخشونة لفظه، فأمر له بدار على شاطئ دجلة فيها بستان جميل والجسر قريب منه، وكان يخرج إلى بغداد فيرى حركة الناس ولطافة الحضر، فأقام أشهراً في ذلك المكان (بين الرّصافة والجسر)، ثم استدعاه الخليفة يوما لمجالسته فأنشده قصيدته التي عنوانها: (عيون المها...) فقال المتوكل: خشيت عليه أن يذوب من الصبابة[1].

(1) ينظر حاشية الديوان ص 143.

الـفـصـل الأوّل

عـوارض الـتّـقديـم والـتّـأخـيـر

المبحث الأوّل : عوارض التّقديم والتّأخير في الجملة الاسميّة.

المبحث الثّاني : عوارض التّقديم والتّأخير في الجملة الفعليّة.

المبحث الثّالث : عوارض التّقديم والتّأخير في الجملة المنسوخة.

المبحث الأوّل

التّقديم والتّأخير في الجملة الاسميّة

المطلب الأوّل : التّقديم والتّأخير الواجب

المطلب الثّاني : التّقديم والتّأخير الجائز

من المعلوم إنَّ المبتدأ هو الاسم الواقع في أول الكلام، مخبر عنه، والاسم المخبر به هو الخبر؛ فركنا جملة الابتداء هما : المبتدأ والخبر، أمَّا الابتداء لغة فقد جاء في لسان العرب: "بَدأَ بهِ وبَدَأَهُ يَبْدَؤُهُ بَدْءاً وبدأة وإبتداءً... وبَدِيتُ بالشيءِ وبَدأْتُ: ابْتَدَأْتُ. وأَبْدَأْتُ بالأَمْرِ بَدْءاً ابْتَدأْتُ بِهِ. وبَدأْتُ الشيءَ: فَعَلْتُهُ ابْتِداءً "[1] فالمبتدأ في اللغة ما يبدأ به.

أمَّا الابتداء اصطلاحاً: قال سيبويه: "المبتدأ كل اسم ابتدئ به ليبنى عليه كلام "[2] وذكر ابن يعيش (ت643هـ)أنَّ المبتدأ والخبر هما: الاسمان المجردان للإسناد، نحو قولك : زيد منطلق [3].

وعرَّفه ابن الحاجب (ت646هـ) بأنّه" الاسم المجرد عن العوامل اللفظية "[4].

فالمبتدأ بحسب ما ورد من تعريفات هوالاسم المجرَّدعن العوامل اللفظية سواء أكانت أفعالا أم حروفا، مخبر عنه بما تتم به فائدة الكلام، وقد لا يكون اسما وإنما يكون صفة رافعة اسما ظاهرا شرط سبقها بنفي أو استفهام، ويجوز تقديم الخبر عليه والنية على تأخيره، كقولك: أخي محمد، فمحمد مبتدأ مؤخر، وأخي خبر مقدم؛ لأنّ محمد هو الأعرف [5]، وقال تمام حسَّان: إنَّ "الأصل في المبتدأ والخبر تقديم المبتدأ وتأخير الخبر وهي رتبة غير محفوظة، فقد تخضع لاعتبارات سياقية وأسلوبية يتطلبها الغرض من الكلام " [6].

أمَّا الخبر فهو الجزء المتمم للفائدة مع المبتدأ، فـالخَبِيرُ: "مِنْ أَسماء اللَّهِ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ الْعَالِمُ بِمَا كَانَ وَمَا يَكُونُ، " وخَبُرْتُ بالأَمر: أَي عَلِمْتُهُ، وخَبَرْتُ الأَمرَ أَخْبُرُهُ إِذا عَرَفْتَهُ عَلَى حَقِيقَتِهِ... والخَبَرُ: مَا أَتاك مِنْ نَبإٍ عَمَّنْ تَسْتَخْبِرُ "[7].

وعرَّفه المبرِّد(ت285هـ) بقوله: "ما جاز على قائله التصديق والتكذيب"[8]، فكل كلام احتمل أن يقال لصاحبه صادق أو كاذب هو الخبر عند المبرِّد.

وعند ابن جنِّي هو: "كل ما أسندته إلى المبتدأ وأخبرت به عنه" [9]، وكلام ابن جنِّي أكثر وضوحا من المبرد؛ لأنَّه ربطه بالابتداء ولم يطلق لفظ الخبر؛ بل قيَّده بالإسناد إلى المبتدأ.

---

(1) لسان العرب لابن منظور، 26،27/1 مادة (ب د أ).

(2) الكتاب، لسيبويه 2/ 126.

(3) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش الموصلي، تحقيق إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001، 1/ 221.

(4) الكافية في علم النحو، ابن الحاجب، تحقيق صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2010م ص15.

(5) ينظر مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري2/ 123.

(6)الخلاصة النحوية، تمام حسان، عالم الكتب، ط1، 2000ص 109.

(7) لسان العرب لابن منظور، 225،226/4 ، مادة(خبر).

(8) المقتضب، 3/ 98.

(9) اللّمع في العربية لأبي الفتح عثمان بن جنّي، تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت د ت ص 26.

وينقسم الخبر إلى ثلاثة أقسام : مفرد وجملة وشبه جملة، فالمفرد ما ليس بجملة ولا شبه جملة، أما الجملة فهي على ضربين : اسمية وفعلية، والثّالث الخبر شبه الجملة وهو الظرف أو الجار والمجرور.[1].

ـ العامل في المبتدأ والخبر:

لقد اتّفق النّحاة على أنَّ المبتدأ هو الاسم الواقع في أوّل الكلام والخبر هو الجزء المتمم للفائدة مع المبتدأ، إلّا أنّهم اختلفوا حول العامل في (المبتدأ والخبر)، فرأى البصريون أنَّ العامل في المبتدأ عامل معنوي؛ ذلك أنّه مرفوع بالابتداء، أمّا الخبر فهو مرفوع بالمبتدأ. أمّا الكوفيون فذهبوا إلى أنَّ (المبتدأ والخبر) يترافعان، بمعنى أنَّ المبتدأ عامل في الخبر والخبر عامل في المبتدأ، وهذا محال؛ لأنّ العامل حسب رأي ابن الأنباري لابد أنْ يكون أولاً، وعمل كل من المبتدأ والخبر في بعضهما يلزم أنْ يكون كل منهما أول وهو محال، ومن ناحية أخرى لا يجوز أنْ يكون اللفظ عاملاً ومعمولاً في آن واحد [2].

ورأى سيبويه أنَّ المبتدأ والخبر كالكلمة الواحدة حيث قال: " فالمبتدأ كل اسم ابتُدِئ ليُبنى عليه كلامٌ. والمبتدأ والمبنىُّ عليه رفعٌ. فالابتداء لا يكون إلا بمبنيٍّ عليه. فالمبتدأ الأول والمبنىُّ ما بعده عليه فهو مُسنَد ومُسنَد إليه واعلم أنَّ المبتدأ لابد له من أنْ يكونَ المبنىُّ عليه شيئا هو هو، أو يكون في مكان أو زمان...فأمَّا الذي يُبنى عليه شيء هو هو فإنَّ المبنىَّ عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك: عبد الله منطلق" [3]،فرتبة الخبر يجب أنْ تكون بعد المبتدأ حقيقةً أو حكماً؛ لأنَّ المبتدأ هو الموصوف الذي ينتظر الصفة، والمحكوم عليه الذي ينتظر الحكم [4] وبمعنى آخر قد يتقدم الخبر ولكن يبقى المبتدأ هو الأوّل، وهو العامل في الخبر بحسب رأي علماء البصرة؛ لأنّه الرأي الموافق لقواعد النحو، وحكم الإعراب فيهما الرفع كما هو معلوم، إلّا أنّ العلامة تتغير حسب حال الاسم فالمفرد إذا كان صحيحاً علامة رفعه الضمة الظاهرة، وإلا فمقدرة، والمثنى يرفع بالألف؛ أمّا جمع المذكر السالم فعلامة رفعه الواو.

إنَّ التقديم والتأخير من أبرز الظواهر اللغوية التي تدل على مرونة اللغة ونظامها، وفيما يلي دراسة لمطالب هذا المبحث:

---

(1) ينظر: شرح التصريح على التوضيح ، خالد الأزهري، ،مكتبة التقوى للنشر والتوزيع، 2020م 220/1وما بعدها.

(2) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ـ بيروت 2007، 38/1.

(3) الكتاب لسيبويه 2 /126، 127.

(4) ينظر: شرح المقرب لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق محمد علي فاخر ط1، 1990م.

المطلب الأوّل ــ التّقديم والتّأخير الواجب:

وردت هذه الصورة في ديوان علي بن الجهم وفق المواضع الآتية:

الموضع الأوّل ـ إذا كان الخبر شبه جملة والمبتدأ نكرة:

إنَّ الرتبة الأصلية لركني الجملة الاسمية أنْ يتقدم المبتدأ ويتأخر الخبر، إلا أنّ هذا الترتيب قد يختل بتقدم الخبر لفظاً لا معنى؛ لأنّه إخبار عن المبتدأ الذي يدور حوله الكلام، وهذا التقديم قد يكون واجباً في حال كان المبتدأ نكرة والخبر شبه جملة مثل:في الدار رجل، وعندي ضيف قال ابن مالك في الألفيّة:

وَنحْوُ عِنْدي دِرْهمٌ وَلي وَطَرٌ* مُلْتَزِمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الْخَبَرُ** (1)

فقول ابن مالك: عندي درهم ولي وطر، كلاهما جملتان وقع المبتدأ فيهما نكرة ولا مسوغ للابتداء به إلا تقديم الخبر عليه، بمعنى إذا وجب تقديم الخبر وجب تأخير المبتدأ، وفي ديوان علي بن الجهم وردت أبيات كثيرة أغلبها الخبر فيها جار ومجرور والمبتدأ فيها نكرة منها ما ورد في قوله في مدح المعتصم بالله (ت 227هـ) عندما فتح عَمُّورية[2]:

عَلَى أَعْجَازِهَا قِرْمُ[3] إِذَا مَا * عَنَاهُ الْقَولُ أَوْجَزَ فِي تَمَامِ[4].**

والشّاهد فيه (على أعجازها قرم)وهو جملة اسمية تقدّم فيها الخبر على المبتدأ وجوبا؛

لأنَّ المبتدأ نكرة و لا مسوغ للابتداء به إلّا تقديم الخبر عليه، وتقديم الخبر هنا في هذا البيت اقتضته القاعدة النحوية التي لا تجيز الابتداء بالنكرة[5].

وممّا تقدّم فالعارض هو تقديم الخبر(على أعجازها) وتأخير المبتدأ النكرة(قرم) وقدْ تقدَّم الخبر في البيت السابق وفقا لقواعد اللغة، وتأكيداً للمعنى وتقويةً؛ ولأنَّ الخبر هو محط الفائدة.

والشّاعر هنا يمدح الخليفة المتوكل، ويصفه بأنَّه فاق الأوَّلين والأخِرينَ في الحضارة والعمران.

ومنه أيضاً قوله:

---

(1) الخلاصة في النحو ، تأليف أبو عبدالله بن مالك الأندلسي، تحقيق: عبدالمحسن بن محمد القاسم، ط4، 2021م

(2) عمورية: بلد في بلاد الروم غزاه المعتصم بسبب صراخ العلوية وأسرها من قبل الروم، فلما بلغه خبرها جهز جيشا وافتتحها وكان ذلك عام(223هـ) وكانت من أعظم فتوح الإسلام، ينظر معجم البلدان لياقوت الحموي، 158/4.

(3) القرم في الأصل البعير المقرم الذي لا يحمل عليه، والسيد من القوم، صحاح اللغة وتاج العربية للجوهري، تحقيق عبد الغفورعكار، دارالعلم للملايين، ط 4، 1987م، مادة:(قرم)5 / 2009

(4) ديوان علي بن الجهم والبيت من بحر الهزج ص 6

(5) ينظر شرح المفصل لابن يعيش، ، 237/1.

لَهَا شُرُفَاتٌ [1] كَأَنَّ الرَّبِيْعَ * كَسَاهَا الرِّيَّاضَ بِأَنْوَارِهَا [2].**

حيث يصف علي بن الجهم جمال القبة في القصر، بأنَّ لها شرفات عالية

وقد كُسيتْ بنباتات الزينة فمَنْ يراها يظن أنَّ الربيع قد حلّ بها وبأزهارها وصارت روضة غناء.

والشّاهد في البيت(لها شرفات)، جملة اسمية تقدم خبرها(لها) على اسمها(شرفات) لأن المبتدأ نكرة، والعارض في البيت تقديم الخبر(لها) وهو المركب من الجار والمجرور وتأخير المبتدأ النكرة (شرفات)وهو من التقديم الواجب.

جاء في المغني أنَّ بعض النُّحاة البصريين والكسائي والفراء من الكوفيين يرون أنَّ قبل شبه الجملة فعلا محذوفا، تقديره استقر أو مستقر [3].

الموضع الثّاني ـ إذا كان الخبر من الأسماء التي لها الصدارة في الكلام:

ذلك إنَّ أسماء الاستفهام وأسماء الشرط لها صدارة الكلام، فإذا جاء الخبر شرطاً أو استفهاماً وجب تصدره جملة الابتداء مثل: متى السفر؟ وأين أبوك؟ فلا يجوز في مثل هاتين الجملتين وغيرهما أنْ نقول:السفر متى؟

وقد جاء في ديوان علي بن الجهم مجموعة من الأبيات تقدَّم فيها الخبر على المبتدأ؛ لأنَّه اسم استفهام أو شرط، فمثال ما جاء فيه الخبر استفهاما قوله:

وَأَيْنَ الْهَوَى مِنّيْ وقَدْ عَضّتِ النّوى ***عَلَى كَبِدِي الْحَرَى بِأَنْيَابِهَا عَضّا [4].

والعارض في البيت السابق(أين الهوى) حيث جاء الخبر اسم استفهام (أين)

حيث حل الخبر مكان المبتدأ فتقدَّم عليه؛ لأنَّه استفهام، فالشاعر فقد الحب بسبب البعد فجاء الاستفهام مبينا حاله التي وصل إليها حيث إنَّ البعد الذي عبر عنه بالهوى سيطر عليه وآلمه.

قال ابن مالك:

كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرَا * كَـأَيْنَ مَنْ عَلِمْتَهُ نَصِيرَا[5]**

---

(1) الشرف في الأصل العلو، وهو هنا أعلى شئ في القصر، ينظر: تاج اللغة وصحاح اللغة العربية (مادة شرف)، 41379.

(2) ديوان علي بن الجهم ص29 والبيت من بحر المتقارب.

(3) ينظر مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري 112/2.

(4) ديوان علي بن الجهم والبيت من بحر الطويل ص48.

(5) الخلاصة في النحو لابن مالك 141. ص 141.

وجاء الخبر متصدِّرا في عدَّة أبيات أخرى، ومثال ما صُدِّر ب(كيف) قوله يمدح المتوكل:

قَالَ وَكيْفَ الْبأْسُ عِنْد الْوغَى * قُلْتُ أَتَاكَ النّبأُ الأَكْبَرُ.** [1]

والشَّاهد في البيت (كيف البأس)حيث تقدَّم اسم الاستفهام (كيف)الواقع خبر أو تأخر(البأس) الواقع مبتدأ، فالعارض هو تقديم الخبر(كيف) وتأخير المبتدأ (البأس)؛ لأنَّ الخبر اسم استفهام له الصّدارة في الكلام، وقد بين حاله وكيف سيكون البأس عند هذا الموقف.

الموضع الثّالث ـ اتّصال المبتدأ بضمير يعود على الخبر:

إنَّ (الضّمير) في اللغة العربية لا يعود على متأخر لفظا، ذلك أنَّ القاعدة في الضّمير ألاّ يعود على المتأخر وإنَّما يعود على المتقدِّم [2] فلا نقول: صاحبه في البيت وإنَّما (في البيت صاحبه).

ولم أعثر على أي شاهد في الدّيوان.

وممّا سبق يمكن القول إنَّ تقديم ما حقه التأخير قد يكون من باب تقديم الأهم، فقد ورد في أحكام القرآن أنَّ رجلاً سب آخر، فأعرض فقال له السَّاب: إياك أعني، فقال الآخر: (المسبوب) وعنك أعرض .[3]

فقد قدَّم كل منهما الأهم؛ لأنَّه يؤدي مراد المتكلم كما قد يأتي للاهتمام، فقولك مثلا: له الملك، تقدَّم الجار والمجرور لحصر الملك فيه، إذ لو قال الملك له لما تحقق المراد، قال سيبويه: " كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم."[4]

وممّا سبق يمكن القول إنَّ الخبر يجب تقديمه إنْ كان في تأخيره لبس، ولا يتحقق مراد المتكلم إلَّا بتقديمه، فكلُّ ما ذكر من مواضع وجب فيها تقديم الخبر وتأخير المبتدأ، حيث لا يجوز تأخير الخبر للأسباب التي ذُكِرتْ.

إنَّ تقديم ماحقه التأخير لا يكون إلا لفائدة، ويُعلّل تارة للعناية والاهتمام، وتارة توسعة على الشاعر حتى يطرد له الوزن والقافية[5].

---

(1) ديوان علي بن الجهم والبيت من بحر السريع ص73.

(2) ينظر شرح المفصل لابن يعيش، 203/1.

(3) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، 1/ 145.

(4) الكتاب لسيبويه 1/ 34.

(5) ينظر، دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 2001، ص 119.

فكل تقدّيم ـ وإنْ كان واجبا ـ في رأيي لابدّ أنْ يؤدي وظيفة في الكلام، إمّا بإضافة معنى وإمّا باستقامة وزن أو فاصلة.

المطلب الثّاني ـ التّقديم والتّأخير الجائز:

الموضع الأوّل ـ إذا جاء المبتدأ معرفة والخبر شبه جملة:

إنَّ من المواضع التي يجوز فيها تقدّيم الخبر مجيء المبتدأ معرفة والخبر شبه جملة (جارا ومجرورا أو ظرفا) جاء في كتاب سيبويه في كلامه على جواز تقديم الخبر: " لأنَّه مستقر لما بعده وموضع، والذي عمل فيما بعده حتى رفعه هو الذي عمل فيه حين كان قبله"[1].فكلامه دليل على جواز تقدِّيم الخبر ما لم يكن في تقديمه لبس، وتقديم الخبر لا يؤثر في كون المبتدأ مرفوعا بالابتداء، والخبر مرفوع بالمبتدأ، وتعقيبا على كلام سيبويه أكَّد السّيرافي أنَّ قولك: قائم زيد قبيح، إنْ أردت أنْ تجعل (قائما) هو المبتدأ و(زيد) خبره، وليس يقبح أنْ تجعل (قائما) خبراً مقدّماً والنية فيه التأخير كما تقول العرب: ضرب زيداً عمرو [2]. فتقديم الخبر جائز ما لم يؤد إلى لبس وهذا الرأي الذي ذهب إليه السّيرافي لا خلاف فيه بين النحاة قديماً وحديثاً قال ابن مالك:

والأَصلُ فِي الأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا * وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إذْ لا ضَرَرَا [3].**

فالتركيب الأصلي تقدّيم المبتدأ ويجوز تقدِّم الخبر عند أمن اللبس لتأدية معان زائدة على الأصل كالتعميم والاختصاص والاهتمام وغير ذلك.

حيث إنَّ المبتدأ هو الاسم المحكوم عليه، والمحور الذي يدور حوله الكلام، فلابدَّ أنْ يكون معرفةً ومعلوماً للمتكلم والسامع معاً؛ لأنَّه لا يُحْكم على مجهول، والخبر محكوم به، أي: هو الحكم، ولذا وصفهما النحاة بأنَّهما ركنان لجملة الابتداء، وفي ديوان علي بن الجهم وردت جملة من الأبيات تقدم فيها الخبر جوازاً؛ لأنَّ المبتدأ معرفة منها قوله يمدح الخليفة الواثق وذلك قبل أن تتوتر العلاقة بينهما بسبب مذهب الشاعر الديني:

لَكُمُ الْمُلْك علينا * آخِرِ الدّهرِ حَبيسُ [4].**

والشّاهد في البيت (لكم الملك)، ف(لكم) جار ومجرور شبه جملة في محل رفع خبرمقدم و(الملك) مبتدأ مؤخر والأصل (الملك لكم)، وعبر الشاعر هنا بصيغة الجمع في الخبر تعظيما لشأن ممدوحه.

---

(1) الكتاب لسيبويه 2/ 128.

(2) يُنظر: شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي بن المرزبان، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط2008،1 - 2/ 457.

(3) الخلاصة في النحو لابن مالك ص 139.

(4) ديوان علي بن الجهم ص 14والبيت من بحر مجزوء الكامل.

فالعارض في البيت تقديم الخبر(لكم) وتأخير الخبر (الملك)، وقدم الخبر ليجعل الملك للواثق دون غيره، لأنّه لو آخره لما تحقق ما يريد وهو جعل الملك مخصوصا بالخليفة الواثق، فأهم غرض من أغراض تقدم الخبر الظرف أو (الجار والمجرور) على المبتدأ المعرفة هو التخصيص وهو هنا تخصيص (الملك) بالضمير (لكم) العائد على الممدوح.

وقال في بيت آخر من قصيدة يصف حاله مع فتيان من بغداد:

لَكَ الْبيتُ مَادامتْ هَدايَاكَ جمّةً * ودُمْتَ مَليّا بالشّرابِ المُعسّلِ[1].**

والشّاهد في البيت (لك البيت)، فـ(لك) خبر مقدم وهو جار ومجرور و(البيت) مبتدأ مؤخر، وقدّم الخبر (لك) على المبتدأ المعرفة (البيت) وهو من التقدِّيم الجائز، وغرضه تخصيص وقصر البيت عليه مادامت عطاياه كثيرة.

فالعارض تقديم الخبر(لك)وتأخير المبتدأ (البيت).

وقال في آخر وقد تقدَّم الخبر أيضا:

لَنَا فِي بَنِي الْعَباسَ أَكْرَمُ إسوةٍ* فَهُم خَيْر خَلْق اللهِ طرا وأفْضَلُ[2]**

والشاهد في البيت (لنا أكرم أسوة) فـ(لنا) جار ومجرور خبر مقدم جوازا (وأكرم) مبتدأ مؤخر وهو مضاف وأسوة مضاف إليه، فالمبتدأ معرَّف بالإضافة، وشبه الجملة (في بني العباس) جار ومجرور ومضاف متعلق بالمبتدأ، فـ(الأكرم أسوة) هم بنو العباس، ومعنى (طراً) في البيت أي جميعاً[3].

فالعارض في البيت تقديم الخبر(لنا) وتأخير المبتدأ المضاف إليه (أكرم) وأفاد تخصيص بني العباس بالإكرام.

وقال من قصيدة طويلة في وصف المتوكل وهو في السجن:

عَلِيه الْعَفاءُ أَلَيسَ الْذِي * نَهَاهُ بِأنْ يَقْرَبَ الْمَسْجِدَا [4]**

والشّاهد في البيت (عليه العفاء) حيث تقدَّم الجار والمجرور (عليه) الواقع خبراً وتأخَّر المبتدأ المعرفة (العفاء) وهومن التقِّديم الجائز والغرض تخصيص المبتدأ بالخبر، فالعارض تقديم الخبر على المبتدأ جوازا وتخصيصه بالمبتدأ..

---

(1) ديوان علي بن الجهم 54والبيت من بحر الطويل.

(2) المصدرالسابق ص 70والبيت من بحر الطويل.

(3) ينظر لسان العرب لابن منظور، مادة: طرر 4/ 499.

(4) ديوان علي بن الجهم، ص 80. والبيت من بحر المتقارب

وقال أيضا من قصيدة يصف فيها مركباً :

لَهُ شِراعٌ مُشْرِفٌ * كالْبَنْدِ يَوْم الشّغَبِ [1].**

والبند: الراية، ويوم الشغب: ويقصد به اليوم الذي يخرج فيه الناس غاضبون .

والشاهد في البيت (له شراع) ف(له) جار ومجرور خبر مقدم جوازا، و(شراع) مبتدأ مؤخر وهو معرفة بالوصف فمشرف صفة للشراع ، فالعارض في البيت تقديم الخبر وتأخير المبتدأ جوازا والفائدة من تقديم الخبر تخصيصه بالمبتدأ.

وقال من قصيدة يمدح فيها المتوكل :

وَللهِ فِينَا عِلْمُ غَيبٍ وإنّمَا * يُوفَّقُ مِنّا مَنْ يَشَاءُ ويَخْذِلُ [2].**

والشاهد في البيت (لله فينا علم غيب) ف(لله) جار وجرور شبه جملة واقع في محل رفع خبر مقدم جوازا، و (فينا) شبه جملة متعلق بالخبر المقدم، أو هو حال من (علم)، و(علم) مبتدأ مؤخر مُعرَّف بإضافة غيب إليه، والتقديم جائز لأنَّ المبتدأ (علم) مُعرَّف بإضافة غبب إليه.

والعارض كسابقه وهو تقدّيُم الخبر (لله) وتأخير المبتدأ المضاف إليه وهو(علم)، والمعنى المراد من تقديم الخبر، أنَّ علم الغيب مقصور على لفظ الجلالة.

وقوله من نفس القصيدة السابقة :

لَهُ الْمِنّةُ الْعُظْمَى عَلَى كُلِ مَسْلِمٍ * وَطَاعَتُهُ فَرْضٌ مِنْ الله مُنْزِلُ[3].**

والشَّاهد في البيت (له المنة)، فله جار ومجرور خبر مقدم (والمنة) مبتدأ مؤخر وتقدَّم الخبر الجار والمجرور (له) لتخصيص المنة له، والعارض تقديم الخبر(له) وتأخير المبتدأ(المنَّة) وهو من التقديم الجائز، والمعنى أنَّ المنة العظمى له وحده لايشاركه فيها أحد.

ومن ذلك قوله:

مَا قَدْ تَولَّى شَرحَهُ القرآنُ* وَفِي القُرآنِ الصّدقُ والبَيَانُ[4]**

والشَّاهد (وَفِي القُرآنِ الصّدقُ والبَيَانُ) حيث قدّم الخبر وهو قوله: (فِي القُرآنِ) وأخّر المبتدأ وهو قوله: (الصّدقُ) وهذا من التقديم الجائز، حيث يجوز القول: (الصّدقُ والبَيَانُ فِي القُرآنِ).

---

(1) ديوان علي بن الجهم ص 115، والبيت من بحر مجزوء الرمل

(2)المصدر السابق، ص163والبيت من بحر الطويل.

(3) المصدر نفسه ، ص164والبيت من بحر الطويل.

(4) نفسه ، ص 234، والبيت من بحر الرجز.

ومن خلال دراسة هذا المبحث تبين أنَّ تقديم الخبر في ديوان علي بن الجهم أدى دورا في المعنى، فقد قدّمه لأهميته أو لتحقيق عنصري الوزن والقافية علاوة على مراعاة قواعد النحو التي تستوجب تقديم ماحقه التأخير وهذه أهم المواضع التي يجوز فيها التقديم والتأخير بين أركان جملة الابتداء.

الموضع الثّاني ـ إذا كان الخبر لفظ حسب[1]:

فإذا جاء الخبر لفظ (حسب) جاز تقديمه وتأخيره، فنقول مثلا: حسبنا الله، ويجوز أن نقول: الله حسبنا، ومثاله قول علي بن الجهم:

حَسْبُنا الله والْخَلِيفةُ مِنْ بَعْـ * ـدِ ومَنْ بَعْدِه ولاة الْعُهُودِ[2].**

والشاهد في البيت (حسبنا الله) حيث تقدّم الخبر (حسب) و تآخر المبتدأ (لفظ الجلالة)، وتعرب (حسب) خبر مقدم مرفوع بالضمة الظاهرة، لأنَّه اسم مفرد، و(نا) ضمير مبني في محلّ جرّ مضاف إليه، ولفظ الجلالة مبتدأ مؤخر وهو من التقديم الجائز إذ يجوز (الله حسبنا) لكنه تقدم ليفيد التأكيد على أنَّ الله أولا ثم الخليفة هما من يكفينا ويحمينا.

فالعارض في البيت هو تقديم الخبر(حسب) وتأخير المبتدأ (الله).

الموضع الثّالث ـ أنْ يتقدَّم الخبر مراعاة لضرورة الشّعر:

وذلك إذا كان تأخر الخبر يؤدي إلى الإخلال بالوزن أو القافية، ومثاله:

وَمِنَ الْعَدَالَةِ مَا يَنالُكَ نَفْعُهُ * وَمِنَ الصّدَاقَةِ مَا يَضُرّ وَيُؤْلِمُ [3].**

والشّاهد في البيت(وَمِنَ الصّدَاقَةِ مَا يَضُرّ) ف(في الصداقة) جار ومجرور خبر مقدَّم و(ما)اسم موصول في محل رفع مبتدأ وهي اسم موصول والفعل المضارع وفاعله المستتر صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، وهنا تقدّم الخبر(من الصّداقة) على الخبر(ما) للمحافظة على الوزن والقافية، فلو أخرّ الشّاعر وقال: (ما يَضُرُّ ويؤلم من الصداقة) لما استقام الوزن، علاوة على المعنى المتحقّق من تقديم الخبر، فالعارض تقديم الخبر على المبتدأ مراعاة للوزن.

إنَّ تقديم الخبر جوازاً لم يأت عبثاً، وإنّما جئ به لتحقيق أغراض أرادها الشّاعر ما كانت لتتحقّق لو جاءت الجملة على صورتها الأصليّة، ومن هذه الأغراض التّخصيص.

فالشّاعر قدَّم الخبر الجار والمجرور على المبتدأ المعرفة في أكثر من موضع وكان غرضه تخصيص المبتدأ بالخبر كقوله " له المُلك"و " له المنّة" مثلاً لتخصيص المُلك والمنّة بممدوحه،

---

(1) ـ ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف 137/1

(2) ديوان علي بن الجهم والبيت من بحر الخفيف ص 35.

(3) ينظر النحو الوافي عباس حسن 1/ 492 والبيت من بحر الكامل.

وأحيانا يُقدِّم الخبر لأنّه لو تأخر لكان صفة لا خبرا كقوله" له شراع مشرف كالبند..."فلو قال شراع مشرف له كالبند لكانت كالبند هي الخبر والجار والمجرور صفة، ولذلك قدَّم الخبر الجارّ والمجرور كي يكون هو الخبر.

ممَّا سبق أُلاحظ أنَّ المبتدأ والخبر في ديوان علي بن الجهم، ورد وفق تراكيب مختلفة، وهو ما أضاف معاني جديدة ما كانت لتتحقق لو جاءت الجمل وفق تركيبها الأصلي، كذلك أعان هذا التركيب في بعض أبيات الشاعر في تحقيق الوزن والقافية.

المبحث الثّاني:

التّقديم والتّأخير في الجملة المنسوخة

المطلب الأوّل: مفهوم النّواسخ لغةً واصطلاحاً

المطلب الثّاني: التَّقديم والتَّأخير في معمولي كان وأخواتها.

المطلب الثّالث: التَّقديم والتَّأخير في معمولي إنَّ وأخواتها.

النّواسخ بصفة عامة هي تلك الأدوات العاملة فيما بعدها، فبعضها يرفع الاسم وينصب الخبر، وبعضها ينصب الاسم ويرفع الخبر، ومن هذه النّواسخ (كان وأخواتها وإنَّ وأخواتها) وهما من الأدوات التي تدخل على الجملة الاسمية، فترفع المبتدأ اسما لها وتنصب الخبر خبر لها, أو العكس بالنسبة إلى الحروف الناسخة، وقبل الخوض في هذه النّواسخ وما يتعلق بها من أحكام يُحسن أنْ أذكر المعنى اللغوي والاصطلاحي للنّاسخ.

المطلب الأوّل ـ مفهوم النّواسخ لغةً واصطلاحاً:

1ـ النّواسخ لغةً:

لكل مصطلح من المصطلحات سواء اللغوية أوغيرها معنيان: معنى لغوي وآخر اصطلاحي، وبعضها قد يكون لها أكثر من معنى كما في العلوم الشرعية، ومصطلحات النحو ليست بمنأى عن ذلك، ومنها النواسخ التي تحمل معنيين معنى لغوي، وهو ما أدرسه الآن، حيث جاء في كتاب العين: " نسخ: النَّسْخُ و الانتساخُ: اكْتِتابِكَ في كِتابٍ عَنْ مُعارَضَه. والنَّسْخُ: إزالَتُكَ أمْراً كانَ يُعْمَل به، ثم تَنْسَخُهُ بِحادِثٍ غَيرُهُ، كالآية تنزل في أمر، ثم يخفف فتُنْسَخُ بأخرى "[1].

فالنسخ حسب ما ورد عند الخليل هو إبطال حكم قائم واستبداله بآخر، وهذا المعنى اللغوي لصيق بالمعنى الاصطلاحي للنّواسخ ـ كما سنرى ـ.

وجاء في (مختار الصحاح) للرازي: " ن س خ: (نَسَخَتِ) الشَّمْسُ الظِّلَّ، وَ (انْتَسَخَتْهُ) أَزَالَتْهُ، وَ (نَسَخَتِ) الرِّيحُ آثَارَ الْدِيارِ غَيَّرَتْهَا، وَ (نَسَخَ) الْكِتَابَ وَ (انْتَسَخَهُ) وَ (اسْتَنْسَخَهُ) سَوَاءٌ، وَ (النُّسْخَةُ) اسْمُ (الْمُنْتَسَخِ) مِنْهُ. وَ (نَسْخُ) الْآيَةِ بِالْآيَةِ إِزَالَةُ مِثْلِ حُكْمِهَا " [2].

وفي (لسان العرب) " النَّسْخُ تَبْدِيلُ الشَّيْءِ مِنَ الشَّـيْءِ وَهُوَ غَيْرُهُ، ونَسْخ الْآيَـةِ بِالْآيَـةِ: إزالـة مِثْـلَ حُكْمِهَا. وَالنَّسْخُ: نَقْلُ الشَّيْءِ مِنْ مَكَانٍ إِلى مَكَانٍ...وَنَسَخَ الشَّيْءَ بِالشَّيْءِ ينسَخه وَ انْتَسَخَهُ: أَزالـه بِـهِ وأَداله [3]؛ وَالشَّيْءُ يَنْسَخُ الشَّيْءَ نَسْخاً أَي يُزِيلُهُ وَيَكُونُ مَكَانَهُ"[4]، فالنسخ عند الرازي وابن منظور

---

(1) كتاب العين للخليل بن أحمد مادة (نسخ) 201/4.

(2) مختار الصحاح للرازي ، تحقيق يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، بيروت، ط 5، 1999مادة: (ن س خ) ص 309.

3 ـ ورد لفظ دال في مقاييس اللغة لابن فارس بمعنى التحول والانتقال، ينظر مقايس اللغة 314/2.

(4) لسان العرب لابن منظور مادة (نسخ) 61/3.

هو وضع شيء مكان آخر، وإزالة حكم قائم وتغييره بـآخر قـال الله تعـال: ﴿ مَـا نَنسَخۡ مِـنۡ ءَايَـةٍ أَوۡ نُنسِهَا نَأۡتِ بِخَيۡرٖ مِّنۡهَآ أَو مِثۡلِهَآۗ أَلَمۡ تَعۡلَمۡ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ ﴾[1]

2 ـ النّواسخ اصطلاحاً:

النّواسخ جمع مفردها ناسخ، والنّاسخ جاء بصيغة اسم الفاعل ليفيد معنى الحدوث والتّجدد،

ذلك أنَّ هذه العوامل تدخل على الجملة الاسميّة فتغير حكمها رفعاً ونصباً، أو نصباً ورفعاً، فالنّواسخ في اصطلاح النحاة: هي العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر فتغير حكمهما من الرفع بالابتداء إلى الرفع بالفعل الناسخ مثلاً، ومن رفع الخبر بالمبتدأ إلى النصب بالفعل الناسخ [2].

أولاً ـ كان وأخواتها:

وهي أفعال ناسخة ناقصة؛ لأنّها تدل على الزمن ولا تدل على الحدث، ولا تكتفي بمرفوعها وإنما تحتاج إلى الخبر الذي يكمل معناها فيصير الفعل معها تاما، (وكان وأخواتها) ترفع المبتدأ ويسمى اسمها وتنصب الخبر ويسمى خبرها، والمبتدأ في جملة هذه الأفعال شبيه بالفاعل والخبر شبيه بالمفعول به[3].

وهذه الأفعال على ثلاثة أقسام:

1ـ قسم يعمل الرفع في المبتدأ والنصب في الخبر دون قيد أو شرط وهي ثمانية: كان، وأمسى، وأصبح، وأضحى، وظل، وبات، وصار، وليس.

2ـ وقسم لا يعمل عمل كان إلا إذا سبقه نفي أو نهي وهو أربعة: مازال، وما فتئ، و ما برح، وما انفك.

3ـ وثالثها لا يعمل إلا إذا سبقته ما المصدرية الظرفية وهو فعل واحد وهو: مادام.

وما يشترط في جملة الابتداء من كون المبتدأ معرفة يشترط هنا، فلابد أن يكون اسمها معرفة، إذ لا يجوز الإخبار عن مجهول [4]

---

(1) سورة البقرة الآية 106.

(2) ينظر: اللّمع لابن جني ص36وشرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السّيرافي176/1.

(3) ينظر: شرح التصريح على التوضيح،1 / 255.

(4) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش، 342/4.

إنَّ الأصل في جملة هذه الأفعال أنْ يأتي الفعل وبعده الاسم (اسم الفعل النّاسخ) مرفوعاً ثم يأتي بعدهما الخبر منصوباً، ولا يجوز أن يتقدم اسم الفعل الناسخ عليه.

ثانيا ـ إنّ وأخواتها:

والنّاسخ الثّاني من هذه النّواسخ العاملة في المبتدأ والخبر هو (إنَّ وأخواتها) وهي الأحرف الخمسة المعروفة (إنَّ وأنَّ للتأكيد، وكأنَّ للتشبيه، وليت للتمني، ولعلَّ للترجي) ويسميها النحاة الحروف المشبهة بالفعل، قال الخليل: " قولهم: إنَّ زيداً في الدّار شبهوه بالفعل الذي يتعدى إلى مفعول به متقدِّم على الفاعل "[1]، فالخليل عدَّ هذه الأحرف مشبّهة بالفعل، واسمها شبيه بالمفعول وخبرها مشبه بالفاعل، وتبعه ابن جنّي، إذ ذكرها في باب (إنَّ وأخواتها) وهي تدخل على المبتدأ والخبر واسمها مشبّه بالمفعول وخبرها بالفاعل، ثم ذكر معانيها حيث قال: "إنّ وأنّ للتحقيق، وكأن للتشبيه، ولكنّ الاستدراك، وليت للتمني، ولعلّ للتوقع والرجاء"[2].

وشُبِّهت بالفعل لاتفاقهما في شيئين: من جهة اللفظ ومن جهة المعنى؛ أمَّا من جهة اللفظ فلبنائها على الفتح، إذ كلها مفتوحة الأواخر كالفعل الماضي، ومن جهة المعنى فهي لا تدخل إلا على الأسماء فتعمل فيها، حيث إنَّها تنصب الاسم (المبتدأ) وترفع الخبر، فشبهوها بفعل تقدَّم مفعوله على فاعله [3].

وهذه الأحرف تنصب الاسم وترفع الخبر خلافًا للكوفيين، حيث ذهبوا إلى أنّ الخبر باق على رفعه[4]، واحتجّوا لذلك بأنْ قالوا: إنّ هذه الأحرف نصبتْ الاسم لشبهها بالفعل لذلك عملت عمله إلا أنها فرع عنه، لذلك فهي أضعف منه؛ لأنّ الفرع أضعف من الأصل؛ فينبغي أنْ لا يعمل في الخبر، جريًا على القياس في حَطّ الفروع عن الأصول؛ لأنّا لو أعملناه عَمَلَه لأدَّى ذلك إلى التّسوية بينهما، وذلك لا يجوز؛ فوجب أنْ يكون باقيًا على رفعه قبل دخولها[5].

---

(1) الجمل، أبو عبدالرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، ، بيروت ـ لبنان، 1985، دون ذكر رقم الطبعة، ص 73.

(2) اللمع في العربية، لابن جني ص 41.

(3) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي، 2/ 463.

(4) يُنظر: شرح ابن عقيل، لألفيّة ابن مالك،، تح محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الوسطية، 2009م، 348/1، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، حسن بن قاسم المراديّ، تح: عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطّبعة الأولى، 2008م ، 1 / 523.

5 ـ ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري181/1

وذهب البصريون إلى أنّها ترفع الخبر، واحتجّوا بأنْ قالوا: إنّما قلنا إنّ هذه الأحرف تعمل في الخبر، وذلك لأنّها قويت مشابهتها للفعل؛ لأنّ هذه الأحرف أشبهتْ الفعل لفظًا ومعنىً[1].

شروط عمل إنَّ وأخواتها:

لا تعمل هذه الأحرف النّصب في الاسم والرّفع في الخبر إلّا بشروط:

أوّلا- ألَّا تتّصل بها ما الزائدة وتسمى الكافة[2]؛ لأنَّها تكف إنَّ وأخواتها عن العمل.

ثانياً ـ يشترط في اسمها ألَّا يكون من الكلمات التي تلازم استعمالاً واحداً، كالكلمات التي تلازم الرّفع على الابتداء، مثل طوبى وأشباهها، والعلة في ذلك أنَّ هذه الأحرف (عدا لكنّ وأنّ) لها الصدارة، وهذه المفردات لها الصدارة أيضا فلا يستقيم الكلام باجتماعهما.

ثالثا- يشترط في خبرها ألّا يكون إنشائيا عدا نعم وبئس فلا يجوز في فصيح القول: إنَّ المريض ساعده؛ لأنَّ الخبر فعل أمر وهو من أساليب الإنشاء[3].

المطلب الثّاني ـ التّقديم والتّأخير في معمولي كان وأخواتها.

إنَّ التّقديم والتّأخير باب واسع يدور بين النّحو والبلاغة وتترتب عليه معانٍ ما كانت لتتحقق لو وافق التَّركيبُ التَّركيبَ الأصلي للجملة، ودراستي في ديوان (علي ابن الجهم) ستقف في هذا النمط على أوجه التّقديم والتّأخير الواردة في الدّيوان وقبل ذلك الإشارة إلى هذه المواضع إجمالًا.

وبادئ ذي بدء لابدَّ من الإشارة إلى أنَّ اسم الفعل النّاسخ لا يتقدم على فعله البتة [4]؛ لأنَّه شبيه بالفاعل ومثلما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل، كذلك لا يجوز تقديم اسم كان عليها.

وسأدرس مواضع التقديم والتأخير بين اسم الفعل الناسخ واسمه وخبره كما وردت في كتب النحاة[5].

---

(1) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 144.

(2) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري، تحقيق: علي بوملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط1 1993، ص 389

(3) ينظر: النحو الوافي لعباس حسن 636/1

(4) ينظر: المصدر السابق، 1/ 569.

(5) ينظر: شرح ابن الناظم ص97.

أوّلاً ـ مواضع وجوب تقديم اسم الفعل الناسخ على خبره:

الموضع الأوّل ـ إذا كان الخبر جملة، وجب تقديم الاسم على الخبر مثل: كان زيد علمه عظيم، ومنه قول علي بن الجهم:

كانَ يَبْلُوكَ بِالرَّجاءِ وَبالْخَو * فِ اخْتِبَاراً وهو اللَّطيفُ الْخَبيرُ[1]**

والشَّاهد(كان يبلوكَ) والابتلاء هو الاختبار والامتحان ، حيث جاء اسم كان ضميرا مستترا (هو) مقدما وجوبا لأنَّ خبرها جملة فعلية واجب التأخير(يبلوكَ).

الموضع الثّاني ـ إذا كان الاسم ضميراً متصلاً بفعله، ومنه في الدّيوان:

فأصْبَحا قدْ ظَفِرا بالَّتي * مَا مِثْلها غُنْمٌ لِمَن يَظْفَرُ[2].**

والشّاهد في البيت (فأصبحا قد ظفرا) حيث تقدَّم اسم (كان) وهو الضمير المتصل (ألف الاثنين) على خبرها وهو الجملة الفعلية الدالة على التحقيق(قد ظفرا) وجوبا؛ لأنَّه ضمير متصل بالفعل..

ومنه في الديوان:

لازلتَ لِلنَاسِ حدِيثاً بمَا * أسدتَّهُ أيامُك يا عُمَرا[5].**

الشّاهد في البيت (لازلت للنّاس حديثاً) حيث تقدَّم اسم (لازال) على خبرها وجوبا؛ لأنَّه ضمير متصل بالفعل، وهو: تاء الفاعل.

والعارض في البيتين السّابقين تقديم الاسم على الخير؛ لأنَّ الاسم ضميراً متّصلاً بفعله، ولا أرى دلالة لذلك إلا الاهتمام بالاسم.

ثانياً ـ وجوب تقديم خبر الفعل النّاسخ على اسمه: وورد هذا في موضع واحد، وهو إذا كان الخبرشبه جملة، ولا مسوغ للابتداء به إلا تقدُّم الخبر.

---

(1)ديوان علي بن الجهم، ص 36 والبيت من البحر السريع.

(2)المصدر السابق، ص 27 والبيت من البحر السريع.

(5) المصدر نفسه، ص 27، والبيت من البحر السريع.

وورد وجوب التقديم في موضع واحد وهو إذا كان الخبر شبه جملة والاسم نكرة ولا مسوغ للإبتداء به ومن ذلك قوله:

وليس لي وطنٌ أمسيتُ أذكرهُ * إلا المقابرَ إذ صارتْ له موطنا**[1]

والشّاهد في البيت تقديم خبر ليس على اسمها وهو الجار والمجرور (لي) وتأخير اسمها وهو (**وطنٌ**) لأنّه نكرة،

وقوله:

وكان مِنْ أولادِ نوحٍ واحدٌ * مخالفٌ لأمرهِ مُعانِدُ**[2]

والشّاهد في البيت تقديم خبر كان على اسمها وهو الجار والمجرور (**مِنْ أولادِ نوحٍ**) وتأخير اسمها وهو (**واحدٌ**) لأنّه نكرة، ودلَّ التقديم على تخصيص أحد أولاد نوح، وهو الذي كفر ولم يؤمن به ورفض ركوب السفينة، وكذلك لاشتمال توابع الاسم (نوح) على ضمير يعود على بعض الخبر، وهو الهاء في أمره إذ تعود على نوح.

ثالثّاً ـ جواز التّقديم والتّأخير:

يجوز التقديم والتأخير بين اسم الفعل النّاسخ وخبره متى وجدت القرينة التي تميّز الاسم من الخبر مثل: كان زيد قائماً، ويجوز كان قائماً زيد، ومدار التّفريق بين الاسم والخبر هو القرينة الإعرابيّة، أو اللفظية أو العقلية، وأغلب شواهد كان وأخواتها وفق هذا إلّا أنّ الاسم قد تقدَّم على الخبر في كلّ الشّواهد التي يجوز فيها الّتقدّيم والتّأخير، ومنها قوله:

قدْ كانَ شَيخُكمُ شَيخاً له خَطَرُ* لَكِنَّ أمَّكمُ في أمْرِها نَظَرُ**[3].

والشَّاهد (كان شيخُكم شيخاً) حيث جاءت وفق التركيب الأصلي بأنْ تقدَّم الاسم (شيخكم) المضاف لكاف الخطاب وتأخر الخبر (شيخاً) وهذا من التقديم الجائز، حيث يجوز القول: (قد كان شيخاً شيخُكم).

ومن ذلك قوله :

وَكَانَ فِي زَمانِهِ أَيّوبُ * الصَّابرُ الْمُحْتسِبُ الْمُنِيبُ**[4]

1() ديوان علي بن الجهم ص 184، والبيت من البحر البسيط.

2() المصدر السابق، ص 233، والبيت من البحر الرجز.

(3)المصدر نفسه ص 133، والبيت من بحر البسيط.

(4) نفسه ، ص 240، والبيت من بحر الرجز.

والشّاهد (**وكان في زمانهِ أيوبُ**) حيث تقدَّم الخبر (**في زمانهِ**) وتأخر الاسم (**أيوبُ**) وهذا من التقديم الجائز، حيث يجوز القول: (**وكان أيوبُ في زمانهِ**)، والتقديم ، أي تقديم خبر كان يفيد تخصيص وتأكيد أنّ النبيء أيوب كان في ذلك الزمان الصابر المحتسب دون سواه.

المطلب الثّالث ـ التّقديم والتّأخير في معمولي إنَّ وأخواتها:

إنَّ تركيب جملة الحرف النَّاسخ مع اسمه وخبره تكون بتقدّيم الحرف الناسخ على اسمه وخبره فلا يجوز تقدُّيم خبرها ولا اسمها عليها، لأنَّ هذه الأحرف لها صدارة **الكلام**، كما لا يجوز تقديم الخبر على الاسم إذا كان مفردا أو جملة، فالتركيب الأصلي لجملة الحرف الناسخ أنْ يأتي الحرف فالاسم فالخبر[1]

وبالعودة إلى ديوان علي بن الجهم ميدان الدراسة وجدتُ أنَّ تركيب جملة الحرف الناسخ مع اسمه و خبره قد جاءت ـ في الغالب ـ وفق التركيب الأصلي للجملة، كما أنَّ جُلّ الأخبار مفردة وهو مالا يسمح بتقديم الخبر على الاسم، وجاء الخبر شبه جملة في مواضع محددة وهو مؤخر عن الاسم أيضاً، كما أنَّ أكثر الحروف استعمالاً (إنّ وأنّ وكأنّ) وقلَّ ما استعمال (لكنّ) في ديوان ابن الحهم، كما ندر استعمال (ليتَ ولعلّ)، ولهذا نستطيع أنْ نؤكد أنّ عوارض التركيب تكاد تكون غائبة في جملة الحرف الناسخ، فالشاعر يؤكد أو يشبه أو يستدرك مع المحافظة على التركيب الأصلي للجملة، وسأدرس المواضع الواردة في الديوان فيما يلي:

أولاً ـ وجوب تأخير الخبر:

الموضع الأوّل: إذا كان الخبر مفرداً أو جملة:

وهذا الموضع هو الغالب في ديوان عليُّ بن الجهم:

1 ـ الخبر المفرد ومثاله قوله:

كَأنَّ بِلادَ اللهِ حَلْقَةُ خَاتَمٍ * عَليَّ فَمَا تَزْدَادُ طُولاً ولا عرضا [2].**

والشّاهد في البيت (حلقة خاتم) حيث جاء الخبر مفرداً ولذلك وجب تأخره عن الاسم.

ومثاله أيضاً قوله في وصف بركة القصر الهاروني:

كأنَّها ـ والرِّياضُ مُحَدِّقةٌ بهاـ * عَرُوسٌ تَجَلَّى لِخَاطِبِها [3].**

---

(1) ينظر شرح المفصل لابن يعيش 255/1.

(2) ديوان علي بن الجهم، ص 49، والبيت من بحر الطويل.

(3) ديوان علي بن الجهم، ص32، والبيت من بحر المنسرح

والشاهد فيه قوله: (كأنها عروس) حيث جاء الخبر مفرداً، ولذلك وجب تأخيره على الاسم.

2 ـ الخبر الجملة ومثاله قوله:

إنّ الأُسَارى في السّجونِ تفرّجوا ***لما أتتكَ مواكبُ العوّادِ[1]

والشاهد في البيت قوله: (إنّ الأُسَارَى...تفرّجوا) حيث جاء الخبر جملة فعليّة (تفرّجوا) مؤخراً وجوباً عن الاسم وهو (الأُسَارَى).

وقوله أيضاً:

لها شُرُفاتٌك أنّ الرّبيعَ * كساها الرّياضَ بأنوارِها[2]**

والشاهد في البيت قوله: (كأنّ الربيعَ كساها) حيث جاء الخبر جملة فعليّة (كساها) مؤخراً وجوباً عن الاسم وهو (الرّبيعَ).

الموضع الثّاني ـ إذا كان الاسم ضميراً متّصلاً:

وقد جاء وفق ما ذكرت قوله:

فَكَأنَّها فوقّ الزُّجاجَةِ لُؤْلُؤ * وَكَأنَّ خُضْرَتَها عَلِيه زمردٌ[3]**

والشاهد في الشّطر الأوّل من البيت قولـه: (فكأنهـا ... لؤلـؤٌ) حيـث جـاء اسم كـأنّ ضـميرا متصلا، والخبر مفرد وهو قوله: (لؤلؤٌ).

ومثله قوله:

وَحَمِيتً أَصْحَابي الْكَرى وَكَأنَّهُم * فَوقَ الْقِلاصِ[4]الْيَعْملاتِ[5] أَجّادِلُ[6]**

---

(1) المصدر السابق، ص 107، والبيت من البحر الكامل.

(2) المصدر نفسه، ص 147، والبيت من البحر المتقارب.

(3) نفسه، ص 89، والبيت من بحر الكامل، والزمرد بضم الراء المشددة هو الزبرجد وهي كلمة معربة، ينظر: الصحاح في اللغة والعلوم، للجوهريص 20160. ، (مادة زمرد)

(4) القلاص جمع قلوص وهي الشابة من الإبل.وهي بمنزلة الجارية، صحاح اللغة للجوهري 4252، مادة(قلص)

(5) اليعملات: جمع يعملة وهي الناقة النجيبة. .ينظر: لسان العرب 475/11، مادة(عمل).

(6) ديوان علي بن الجهم، ص 168، والبيت من بحر الكامل، والأجادل : جمع أجدل وهو الصقر، .ينظر: معجم العين للخليل الفراهيدي مادة (جدل) 79/6.

والشّاهد(فكأنَّهم...أجادل) وتوجيه البيت كالبيت السّابق حيث تقدَّم الاسم وتأخر الخبر.

وقوله أيضاً: **فأيّدنا بِهارُونِ وإنّا *** لَنرْجُوا أنْ تُعَمَّرَ أَلْفَ عامِ[1].**

والشّاهد في البيت (وإنا لنرجو أن تعمَّر...) حيث جاء الخبر مؤخراً وجوباً عن الاسم وهو الضمير المتصل (نا الفاعلين)، فعلاوة على أنَّ الاسم ضمير لا يجوز انفصاله جاء الخبر جملة فعلية، فوجب تأخيره

ثانياً ـ جواز التقدّيم والتأخير:

لا يجوز تقديم خبر هذه الأحرف على اسمها لضعفها إلا إذا كان ظرفاً كقوله تعالى: **﴿إِنَّ لَدَيْنا أَنْكالاً وَجَحِيماً﴾[2]**،أو جاراً ومجرورا[3]

ومن الدّيوان قوله:

كَأنَّ فِيهِ شِفَاء مِنْ صَبابَتِه * أوْ مانِعاً جَفْنَ عَينيهِ من السَّهَدِ[4]**

والشّاهد فيه قوله: **(كأنّ فيه شفاءً)** حيث قدّم الخبر **(فيه)**، وأخّر الاسم وهو **(شفاءً)** فهو واجب التّأخير لأنّه نكرة.

ومنه أيضاً قوله:

أُوصِيكَ خَيرًا بِه فَإنّ لَهُ* سِجْيَّة لَا أزالُ أحمَدُها[5]**

والشّاهد فيه قوله: **(فإنّ لهُ سجية)** حيث قدّم الخبر **(له)**، وأخّر الاسم وهو **(سجيّة)** فهو واجب التّأخير لأنّه نكرة.

---

[1] ـ المصدر السابق، ص 11، والبيت من بحر الوافر.

[2] ـ سورة المزمل آية 12

3( ) يُنظر: شرح الناظم على ألفية ابن مالك، ص 117.

(4) ديوان علي بن الجهم ، ص 90، والبيت من البحر البسيط.

(5)المصدر السّابق، ص 130، والبيت من البحر المنسرح.

المبحث الثّالث

عوارض التّقديم والتّأخير في الجملة الفعليّة

المطلب الأوّل ـ التّقديم والتّأخير الواجب

المطلب الثّاني ـ التّقديم والتّأخير الجائز

إنَّ لكلّ تركيب أركاناً يتألف منها؛ فإذا كان الرّكنان الأساسيان في جملة الابتداء التي سبقت دراستها هما: المبتدأ والخبر؛ فإنَّ ركني الجملة الفعلية هما: الفعل والفاعل، و درس النّحاة هذه الأخيرة في كتبهم، حيث عرفها سيبويه بقوله:" هذا باب الفاعل الذي لم يتعدّه فعلُه إلى مفعول والمفعول الذي لم يتعد إليه فِعْلُ فاعلٍ ولا يتعدَّى فعلُه إلى مفعول آخَر "[1]، فسيبويه يصف الجملة الفعلية بأنَّها التي لم يتعد فعلها إلى مفعول، وقد وضع سيبويه كثيراً من مصطلحات اللّغة والنّحو والصّرف وتابعه فيها كثير من العلماء من بعده مثل (المبرّد) الذي استخدم مصطلح الاستغناء[2] ، وهو الاستعاضة عن تعبير بآخر، أو حذف لفظ والاستغناء عنه، وكلُّ ذلك يعدُّ من عوارض تركيب الكلام، إلا أنَّه لم يسنمها باسمها، وعرَّفها ابن جنِّي بقوله: "...وَجُمْلَة مركبة من فعل وفاعل.. وَاعْلَم أَن الْفِعْل لَا بُد لَهُ من الْفَاعِل وَلَا يجوز تَقْدِيم الْفَاعِل على الْفِعْل..."[3] بعد أنْ ذكر أنَّها كل كلام مفيد مستقل، فابن جنَّي يصرّح بأنَّ الجملة الفعلية ما تكونت من (فعل وفاعل)، وقال ابن هشام في المغني: " والفعليّة هي التي صدرها فعل، كقام زيد، وضُرِب اللّص، ويقوم زيد، وقم"[4].

فالرّكنان الأساسيان في الجملة الفعليّة هما: الفعل والفاعل، الفاعل: "هو الاسم المسند إليه فعل مقدم على طريقة فعل أو يفعل، أو اسم يشبهه"[5] مثل: قام زيد".ويقصد بشبه الفعل الأسماء المشتقة العاملة عمل الفعل.

أمّا المفعول به فهو: " الذي يقع عليه فعل الفاعل في مثل قولك ضرب زيد عمراً وبلغت البلد. وهو الفارق بين المتعدي من الأفعال وغير المتعدي"[6].ومعنى وقع عليه مالا يعقل تعلقه إلا به؛ لأنَّ قضيّة الفاعلية في النّحو العربي قضية إسناديّة، فكل فعل أسند إليه اسم يعرب فاعل قام بالفعل أم لم يقم.

والرّتبة الأساسية للجملة الفعلية هي أن يتقدَّم الفعل ويتأخّر عنه الفاعل والمفعول كقول علي ابن الجهم:

---

(1) الكتاب لسيبويه، 33/1.

(2) ينظر: المصدر السابق 128/2، والمقتضب للمبرد، 297/2

(3) اللمع في العربية لابن جنِّي، 27،28.

(4) مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري 7/2.

(5) شرح الناظم على ألفية ابن مالك ص 157

(6) المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري ص 58

إذَا رَفَعَ السُّلْطَانُ قَومَاً تَرَفّعُوا * وَإنْ هَدَمَ السُّلْطَانُ مَجْدا تَهَدَّمَا [1].**

والشاهد فيه (إذا رفع السلطان قوما) و(هدم السلطان مجدا) ف(رفع) فعل ماضٍ مبنيي على الفتح، و(السلطان) فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة على آخره، و(قوماً) مفعول بـه منصـوب بالفتّحـة الظّاهرة، ومثله الشّطر الثّاني، ففي هذا البيت لم يرد أي عارض مـن عـوارض التّقـديم، وإنّمـا جـاء وفق الترتيب الأصلي.

وهذه الرّتبة أحياناً يجب مخالفتها، وأحياناً أخرى يجوز مخالفتها، وفي كل الأحوال لا تـأتي إلا لإضافة دلالة جديدة تستفاد من التركيب؛ لأنَّها تكون خاضعة لمـراد المـتكلم وقصـده، وأوّل مـن أشار إلى هذا هو سيبويه حيث قال."..إنَّما يقدمون الذي بيانه أهم لهـم وهـم ببيانـه أعنـى، وإنْ كانـا جميعا يهمانهم ويعنيانهم... "[2] فإذا وُجِـدت القـرائن التـي تميـز الفاعـل مـن المفعـول سـواء أكانـت إعرابية مثل ضرب سعيداً زيٌ أو لفظية كأ كرمتْ أخاها هنـدٌ، جـاز تقـديم ماحقـه التـأخير كتقـديم المفعول به على الفاعل أو تقديم المفعول به عليهما [3].

والتقديم والتأخير في الجملة الفعلية يكون أحياناً واجباً وأحياناً أخرى جائزاً [4].

والبداية مع الواجب وله ثلاثة مواضع:

المطلب الأوّل ــ التّقديم والتّأخير الواجب:

وهذا المطلب يدرس المواضع التي يتقدَّم فيها أركـان الجملـة الفعليّـة تقـدُّماً واجبًـاً، بحيـث لا يجـوز الإخلال به؛ لأنَّه إمّا أنْ يكونَ المتقدم ضميرًا لا ينفصل أو جاء الرّكنان ضميرين، أو

يكون المتقدِّم من أسماء الصّدارة في الكلام وهذه أغلب المواضع:

الموضع الأوّل ـ تقديم الفاعل على المفعول به وجوباً:

وهذا هو التّركيب الأصلي للجملة الفعليّة، ومن الأمثلة على ذلك:

الحالة الأولى ـ إذا جاء الفاعل والمفعول به ضميرين متّصلين بعاملهما:

---

(1) ديوان علي بن الجهم ص 30، والبيت من بحر الطويل.

(2) الكتاب لسيبويه، 1 /36.

(3) ينظر اللغة العربية معناها ومبناها، د تمام حسان، عالم الكتب، ط 5، 2006، 191

(4) ينظر في هذه المواضع في: شرح الناظم على ألفية ابن مالك ص164و شرح التصريح لخالد الأزهري 1/ 412، والنحو الوافي لعباس حسن 2/ 63 وما بعدها.

والضّمير المتّصل كما هو معلوم لا ينفصل، ولذلك وجب تأخير المفعول بـه، وهذا موافق لـرأي نحاة البصرة الذين يرون بوجوب تقدِّيم الفاعل على المفعول به في حال كانا ضميرين؛ لأنّ مذهبهم لا يجيز انفصال الضّمير المتّصل، فلا يجوز في هذه الحال إلا عدُّ الأول فـاعلا والثّـاني مفعـولا بـه [1]ومن أمثلته قوله يصف سحابة:

عَبِيدُ أَمِيرِ الْمُؤمِنِينَ قَتَلْنَهُ * وَأَعْظَمُ آفَاتِ الْمُلوكِ عَبِيدُهَا** [2]

والشّاهد في البيت (قتلنه)، فقتل فعل ماضٍ و(نـا) ضـمير الفـاعلين فـي محـلّ رفـع فاعـل، والهاء ضميرٌ متّصلٌ في محلّ نصب مفعول به.

ومثله قوله:

وَكُنْتَ إِذَا أَشْهَدتَهَا بي مَشْهدٌ * تَطَأْمَنَ عَادِيْهَا وَذَلَّ عَنِيدُهَا**[3]

والشّاهد (أشهدتها)فأشهد فعل ماض والتّاء فاعله والهاء مفعوله فتأخر المفعول هنا واجـب، ولا عارض في البيتين، لأنّ التّركيب جاء وفق التّركيب الأصلي.

ولا أرى دلالة لهذا الموضع إلَّا الا قتصاد في الكلام، وقد يكون لمراعـاة الـوزن؛ لأنَّـه لـو أظهـر الفاعل والمفعول به لما استقام له الوزن.

الحالة الثّانية ـ إذا كان العامل غير متصرّف:

فإذا كان العامل في الجملة الفعلية غير متصرف كفعل التّعجب مثلا وجب تـأخيرالمفعول بـه عـن الفعل و الفاعل ، وقد وردت هذه الحالة في مواضع عدة منها قوله:

سَيِّدِي مَا أَبْغَضَ الْعَـــيـ*ـــــشَ إذا فارقت قربك** [4]

والشّاهد في البيت(مـا أبغـض العـيش) فـ(ما) تعجبيـة مبتـدأ، و(أبغـض) فعـل مـاض جامـد لإنشاء التّعجب مبني على الفتح الظّاهر، والفاعل مستتر وجوباً تقـديره (هـو)، والعـيش مفعـولا بـه والجملة الفعلية خبر ما.

---

(1) ينظر: الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق عبد المحسن الفتلي، مؤسسة الرسالة بيروت، لبنان، ط3، 1988، 2/ 237.

(2) ديوان علي بن الجهم، ص 62 البيت من بحر الطويل

(3) المصدر السابق، ص 63، والبيت من بحر الطويل.

(4) المصدر نفسه، ص 16، والبيت من بحر مجزوء الرمل.

والعارض في البيت تأخُّر المفعول به وجوبًا؛ لأنّه معمول لفعل التعجب، والمعنى المستفاد هو التعجب من العيش، وهو مفعول فعل التعجب الواقع خبرا، والمعنى أنَّ الشاعر لا يستطيع العيش بعيدا عن المخاطب(سيدي) فهو يتعجب من بغض العيش بعيداً عنه.

ومثل هذا البيت قوله من قصائد مختلفة:

بِأَبِي أَنْتَ مَا أَعَزَّ بِكَ الْحقَّ * وَإِنْ كَانَ مُسْعِدِيكَ قَلِيلُ**[1]

مَا أَحْسَنَ الصَّبرَ وَلَاسِيمَا * بِالْحُرِّ إِنْ ضَاقَتْ بِهِ الْحَالُ**[2]

مَا أَحْوَجَ الْمُلْكَ إِلَى مَطّرَةٍ * تَغْسِلُ عَنْه وَضَر الزَّيتِ**[3]

إنَّ فعل التعجب جامد لا يتصرف، والتّصريف هنا مخالف لما هو معهود في الصَّرف فهو ممنوع من التّصريف فليس له إلّا صورة واحدة فلا يجوز تقديم مفعوله عليه [4]ولذا يجب تأخير المفعول به في هذا الأسلوب، والمفاعيل المتأخرة في الأبيات السابقة هي:(الحق،الصبر، الملك) جاءت متأخرة؛ لأنَّ الأسلوب أسلوب التعجب.

الحالة الثالثة ـ إذا كان المفعول به محصورا بإلا[5] :

والحصر بإلا أو إنَّما يستوجب تأخير المحصور بها، وورد ت هذه الحالة في ديوان

علي بن الجهم، ومثالها قوله يرثي عبدالله بن طاهر:

انْظُروا هَلْ تَرَونَ إِلَّا دُموعاً * شَاهِداتٍ عَلى قُلوبٍ دَوَامِي**[6].

والشاهد (هل ترون إلا دموعا) حيث تأخر المفعول به (دموعا) وجوبا؛ لأنّهَ

محصور بأداة الحصر إلا، فالعارض تأخر المفعول به وجوبا لوقوعه بعد إلا، ويفيد الاختصاص، بمعنى لا ترون غير الدّموع فقد خصها بالرّؤية[7].

ومثاله أيضا قوله من القصيدة المحبرة في التاريخ :

---

(1) ديوان علي بن الجهم ص26 والبيت من بحر الرمل.

(2) المصدر السابق ص 68 والبيت من بحر السريع.

(3)المصدر نفسه، ص120 والبيت من بحر السريع.

(4) ينظر الأصول في النحو لابن السراج 2/ 228.

(5) ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك 404/1.

(6) ديوان علي بن الجهم ص 183، والبيت من بحرالخفيف.

(7) ينظر: دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني ، ص 224.

مَاعاش إلَّا أرْبَعاً وَأشْهُرا ***حتَّى تَهادوا رَأسَهُ معفَّرا[1].

والقصيدة عن الأمين بن هارون(ت316هـ).

وما في البيت نافية إلا أداة استثناء وحصر، والفاعل مستتر يعود على الأمين ، وأربعا مفعول به، والعارض تأخر المفعول به وجوبا؛ لأنَّه محصور بإلَّا.

الحالة الرابعة ـ إذا وقع المفعول به اسم استفهام[2] ومثاله قول علي بن الحهم:

مَاذا تَقُولينَ فِيمَنْ شَفَهُ سَهْرٌ*** مِنْ جَهْدِ عَيْنَيْكِ حتَّى صارَ حَيْرانا[3].

فما اسم استفهام في محل نصب مفعول به، ، ويجوز أنْ تكون (ماذا) استفهاما كلها، وتقولين فعل وفاعل مؤخر، والعارض تقدُّم المفعول به وجوبا؛ لأنَّه من الأسماء التي لها صدارة الكلام.

ومن النحاة من أعرب ما اسم استفهام مبتدأ وذا خبره؛ لكن الغالب جعلها اسم استفهام جميعا وهو ما ذهبت إليه[4].

الموضع الثّاني ـ تقديم المفعول به على الفاعل وجوباً:

وفي هذا الموضع يكون تركيب الجملة الفعليّة (فعل فمفعول به ففاعل) ويكون ذلك

وفق الحالات التّالية:

الحالة الأولى ـ أن يكون المفعول به ضميراً متّصلا بالفعل، ومن المعلوم، أنَّ الضّمير المتّصل لا يجوز انفصاله، وهذا التّقديم من باب الضّرورة، لأنَّ الضّمير المتّصل لا ينفصل[5]، ومثال هذا قوله:

لأَسْرَعَ مَا أَدَالتْكِ اللّيالِي * وأَخْلتْ عَنْكِ عَاثِرةَ السّوامِ[6]**

وأدال بمعنى جعلته متداولا متنقلا قال صاحب مختار الصحاح: "وَ (دَالَتِ) الْأَيَّامُ أَيْ دَارَتْ وَاللَّهُ (يُدَاوِلُهَا) بَيْنَ النَّاسِ"[7] والعاثرة: صفة للخيل، قال صاحب الصحاح: " وعثر الفرس

---

[1] ـ ديوان علي بن الجهم، ص 248، والبيت من بحر الرجز

[2] ـينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع لجلال الدين السيوطي، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية- مصر، 2/ 8،9.

[3] ـ ديوان علي بن الجهم، ص 184، والبيت من بحرالبسيط.

[4] ـ ينظر: شرح المفصل لابن يعيش، 227/3.

(5) ينظر، شرح التّصريح للأزهري 285/1.

(6) ديوان علي بن الجهم ص 4، والبيت من بحر الوافر.

[7] مختار الصحاح ص 150

عِثاراً إذا أصاب قوائمه شيء، فيُصرع أو يَتَتَعْتَعُ ... والعِثْيَرُ: الغبار السّاطع..:" ([1]) والسوام هي الإبل التي ترعى ([2]).

والشّاهد (أدالتك الليالي)،حيث تأخَّر الفاعل وهو (اللّيالي) وتقدّم المفعول به وهو (الكاف) المتّصلة بالفعل وهو من التقديم الواجب؛ فالعارض هو تقدِّيم المفعول به (الضّمير)وتأخير الفاعل(اللَّيالي) وجوباً.

والتّقديم هنا وفيما شابهه حين يكون في الشّعر يفيد الاختصار، لأنَّ الشّاعر محكوم بالوزن والقافية، فَجعْلُ المفعول به اسماً ظاهراً قد يخل بالوزن، ثم عجلة الشّاعر للإفصاح بالمفعول به لأهميته([3]).

ومنه أيضا قوله من نفس القصيدة ونفس الوزن:

وقَفْتُ بِهَا عَلَى حِللٍ بَوالٍ * تُعفّيهَا السّوافِي بالْقَتَامِ([4])**

والحلل جمع حلة وهي منزل القوم، التي يحلون فيها ([5])، والبوال جمع بال وهو الشيء الذي عفى عليه الزمان، والسوفي هي الرياح التي تسفي التراب وتذروه([6]).

والشّاهد في البيت (**تعفيها السَّوافي**) فتعفّي فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدّرة للثّقل، (والهاء) ضمير متّصل في محلّ نصب مفعولاً به، و(السَّواقي) فاعل مرفوع بالضّمة المقدّرة على الياء للثّقل والعارض (تعفيها السَّوافي) ـ حيث تقدّم المفعول به وهو الضّمير (الهاء) وتأخّر الفاعل الاسم الظّاهر (السّوافي) وهو من التّقديم الواجب؛ لأنَّ الفاعل اسم ظاهر والمفعول به ضمير متّصل بالفعل لا ينفصل عنه كما ذكرت.

وكل الأبيات الأخرى على نفس الحالة، حيث إنَّ الفاعل اسم ظاهر والمفعول به ضمير متّصل، إلّا أنَّه أحياناً يكون الضّمير (الكاف)، وأحيانا (هاء)، وفي أحيان قليلة يكون الضّمير (نا)الفاعلين الواقعة مفعولاً به كقوله:

---

[1] ـ المصدر السابق 105/2.

[2] ـ ينظر: المصدر نفسه ص 109.

(3) ينظر: دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني، 169

(4) ديوان علي بن الجهم ص4 والبيت من بحر الوافر.

[5] ـ ينظر: العين للفراهيدي، 26/3.

[6] ـ ينظر: تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضي الزبيدي، تحقيق: جماعة من المحققين، دار الإرشاد والأنباء في دولة الكويت، 38/ 288.

وَيَجْمَعُنَا دَهْرٌ سَعَى بِفِرَاقِنَا * وَيَرْجِعُ غُصْنٌ نَاعِمٌ قَدْ ذَوَى غَضّا[1].**

والشّاهد فيه (يجمعنا دهر) فيجمع فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة و(نا) ضمير مبني في محل نصب مفعولا به و(دهر) فاعل مرفوع بالضّمة الظّاهرة على آخره، والعارض فيه (يجمعنا دهر) حيث تقدَّم المفعول به الضّمير المتصل(نا) وتأخر الفاعل الظّاهر(دهر) والباحث لا يرى سبباً جعل الشّاعر يأتي بهذا التّركيب إلا الاختصار لكي يستقيم له الوزن.

الحالة الثّانية ــ أنْ يكون الفاعل محصورا بأداة من أدوات الحصر مثل (إلَّا وإنَّما) كقوله تعالى:**﴿... إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ ﴾**[2] والشّاهد في الآية(يخشى الله ...العلماء) حيث تقدَّم المفعول به لفظ الجلالة(الله) وتأخَّر الفاعل (العلماء)لأنَّه محصور بإداة الحصر (إنَّما) ليفيد حصر الخشية على الله، فلا يخشى الله إلّا من عرفه، والعارض تقديم المفعول به وتأخير الفاعل.

ومثال الحصر بإنّما من الدّيوان قوله:

علوقاً بأسبابِ النبيّ وإنما * يحبُّ بني العباسِ مَنْ كان مسلماً[3]**

الشّاهد هو تقديم المفعول به (بني العباس) على الفاعل (مَنْ)، وذلك للاهتمام بالمقدَّم وهم:الممدوحون، ولأنّ الفاعل اسم موصول طالت صلته.

ومثال الحصر بإلّا من الدّيوان قوله:

و الزّاعبيةُ[4] لا يُقيمُ كعوبَها * إلا الثقافُ وجذوةٌ تَتوقَّدُ[5]**

والزاعبية نوع من الرماح منسوبة إلا زاعب، والكعوب حد الرمح، والثقاف أداة أو قالب يُستخدم لتقويم إعوجاج الرماح، والجذوة القطعة من النار، والشاعر يشبه حاله في السجن وكيف سيصقله ويصلحه مثلما تُصْلحُ الرماح الزاعبية، فهي لاتصلح إلا بهذه الأداة وجذوة النار.

والعارض في البيت تقديم المفعول به هنا لوجود الحصر بـ(إلا)، أي: أنّ فعل (الإقامة والتّعديل) مقصور على آلة الثّقاف فقط فهي وحدها تصلح الرماح..

---

(1) ديوان علي بن الجهم ص49 والبيت من البحر الطويل.

(2) سورة فاطر من الآية 28.

(3) ديوان علي بن الجهم ص 21 والبيت من البحر الطويل.

4 ــ الزّاعبيّةُ: الرماحُ المنسوبةُ، ولا يُعْلَمُ الزّاعبُ أرجلٌ هو أم بلدٌ ، العين 362/1.

(5) ديوان علي بن الجهم، 43،والبيت من بحر الكامل.

ولو قيل في غير الشّعر: (لا يقيم الثقافُ إلّا كعوبَها) لفسد المعنى؛ لأنّ الحصر سينتقل من (الأداة) إلى (الرّمح)، ويصبح المعنى أن الثقاف لا يُصلح شيئاً في الدنيا إلّا كعوب الرّماح، وهذا ليس المراد من قول الشّاعر.

المطلب الثّاني ـ التّقديم والتّأخير الجائز:

وفي هذه الصّورة يجوز التّقديم والتّأخير بين أركان الجملة الفعلية إلا الفاعل لا يجوز تقدُّيمه على الفعل لئلّا يعرب مبتدأ وأجازه الكوفيون [1] وفي العموم يجوز التقدِّيم والتأخير بين أركان الجملة الفعلية متى وُجِدَتْ القرائن وأمن اللبس وهذه الصورة لها ثلاثة مواضع:

الموضع الأوّل ـ تقديم الفاعل وتأخير المفعول به جوازاً:

وهذا هو التّركيب الأصلي للجملة ويجوز هذا في حال أمن اللبس وعرف الفاعل من المفعول

ولم يكن هناك موجب من موجبات التقدِّيم. ووردت هذه الصورة في ثمانية وعشرين موضعا تقدَّم فيها الفاعل وتأخّر المقول به جوازا منها قوله:

مَا رَأَى النَّاسُ إِمَامَاً * أَنْهَبَ الْأَمْوَالَ نَهَبكْ**[2]

والشّاهد في البيت (ما رأى النّاس إماما) فرأى فعل والنّاس فاعل وإماماً مفعول به، ولا عارض في البيت لمجيئه وفق التركيب الأصلي.

ومثاله أيضا:

فَأَمَرَ الله إمامَ الْهُدى* والله مَنْ يَنْصُرُهُ يُنْصَرُ**[3].

فـ(أمر فعل ماض، ولفظ الجلالة فاعل، وإمام المضافة إلى الهدى مفعول به)، ويجوز فأمر إمام الهدى الله؛ لوجود القرينتين العقلية والإعرابية.

وجاء في آخر جار ومجرور لأنّ الجار والمجرور مفعولا به في المعنى، فهو في حكمه[4]

قَدْ فَازَ ذُو الدُّنْيَا وَذو الدِّينِ * بِدَولَةِ الْوَاثِقِ هَارُونِ** [5]

---

[1] ـ ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري 184/1

(2) ديوان علي بن الجهم ص 16 والبيت من بحر مجزوء الرمل.

(3) المصدر السّابق، ص 73، والبيت من بحر السريع.

(4) ينظر: النحو الوافي لعباس حسن509/4.

(5) ديوان علي بن الجهم، ص 188 والبيت من بحر الرجز.

والشّاهد (فاز ذو الدّنيا والدّين بدولة...) ففاز فعل ماضٍ وذو فاعل مرفوع بـالواو لأنّـه مـن الأسماء السّتّة وهو مضاف والدّنيا مضاف إليه، (بدولة) جار ومجرور في محلّ نصب مفعـول بـه، وهو الشّاهد حيث جاء المفعول به جارّ ومجرور؛ لأنّ المعنى يقتضي ذلك، ولم يرد في كل الأبيـات السّابقة أي عارض من العوارض، لمجيء الجملة الفعليّة وفق التّركيب الأصلي.

الموضع الثّاني ـ تقديم المفعول به على الفاعل دون الفعل جوازاً:

ويكون هذا في حال وجدت القرائن ولم يكن هناك موجب من الموجبات التي تمنع

ذلك وهنا يتقدم ماحقه التأخير وهو المفعول به، وقد وردت هذه الصورة في أربعة مواضـع في الديوان أولها قوله:

وُلِّيتَ فَلَمْ تَدَعْ لِلدِّينِ ثَأْرَاً * سُيوْفُكَ والْمُثَقفةُ الدَّوَامِي [1].**

والمثقفة هي الرماح التي تدمي من تصيبه [2]، والشّاهد في البيت: (فلم تدع ـ للـدين ـ ثـأرا سيوفك)فتدع فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السّكون؛ لأنّه من ودع الصّحيح الآخر بمعنـى ترك، للدين جار ومجرور متعلق بالفعل وليت، و(ثأراً) مفعول به مقدم جوازا وسـيوفك فاعـل وقـد تقدَّم المفعول على فاعله جوازا لعدم وجود موجب من موجبات التّقديم أو التّـأخير وهـو الشّـاهد فـي البيت، ومثاله قوله:

وَفَرَّقَ شَمْلَ الْمَالِ جُودُ يَمِينِه * عَلَى أَنَّهُ أَبْقَى لَهُأَ حْسَنَ الذِّكرِ [3]**

والشّاهد فيه(فرق شمل المال جود..) ففرق فعل ماض، وشمل مفعول به وجود فاعـل، والعـارض تقديم المفعول به (شمل) على الفاعل (جود) للاهتمام بالمفعول ولخفته مقارنة بالفاعل.

وقوله من قصيدة يرثي أبا تمام:

غَاضَتْ بَدائِعِ فِطْنة الأوهام* وَعّدّتْ عَلِيهَا نَكْبَةُ الْأيَّامِ [4].**

والشّاهد فيه(عدت عليها نكبة) حيث جاء المفعول جارا ومجرورا (عليها) والفاعـل (نكبـة) المضافة للأيام والأصل (عدت نكبة الأيام عليها).

---

(1) المصدر السابق والبيت من بحر الوافر ص 147

2 ـ ينظر: تاج العروس من جواهر القاموس، 17/ 503.

5 ديوان علي بن الجهم و البحر نفسه ص 147.

(4) ديوان علي بن الجهم، والبيت من بحر الكامل ص 181.

والعارض في البيت تقديم المفعول بـه الجـارّ والمجـرور (عليها)وتـأخير الفاعل(الأيـام) والمعنـى المستفاد الاهتمام بالمتقدم.

ومنه أيضاً قوله:

ثم أزالَ الظلمةَ الضياءُ* وعاودتْ جِدَّتَها الأشياءُ[1]**

فقدم المفعول به وهو (الظلمة) على الفاعل وهو (الضياء) لوجود القرينة الإعرابية، وتقديم المفعول به على الفاعل دون الفعل يفيد الاهتمام بالمتقدِّم كالبيت الأوّل وقد يكون للاهتمام والتعجب وأحيانا يُقدَّم المفعول به لخفتـه مقارنـة بالفاعـل[2]كقولـه فـي البيـت الثّالـث(وفرق شـمل المـال جـود يمينه).

الموضع الثّالث ـ تقدِّيم المفعول به على الفعل والفاعل معا جوازا:

والتقديم هنا يأتي عادة للاهتمام بالمفعول به وأنَّـه المقصـود بـالحكم كمـا ذكـر سـيبويه حيـث قـال: "أنّهم يقدِّمون الذي بيانه أهم"[3] وتقدّيم المفعول به قد يكون للاهتمام به كما ذكر سيبويه وقـد يكـون للتوكيد أو التخصيص، وأضاف ابن عاشور أنَّ تقدِّيم المفعول بـه قـد يـأتي للتناسـب المعنـوي ، وقـد تقدَّم المفعول به في ديوان ابن الجهم في عدة مواضع منها قوله:

وَعَمُّورِيَّةَ ابْتَدَرْتْ إِلِيهَا * بَوَادِرُ مِنْ عَزِيزٍ ذِيْ انْتِقَامِ[4]**

الشّاهد (عمورية ابتدرت إليها بوادر)، فعمورية مفعول به تقدم على (فعله) ابتدرتْ وفاعله بوادر والتقديم جائز، وغرضه الاهتمام، فالعارض هو تقديم المفعول به (عموريـة) وتأخير الفعل وفاعله (ابتدرت) وغرضه من التقدّيم الاهتمام بالمتقدّم.

لقد تبين من خلال دراسة النمط السـابق(التقدّيم والتـأخير فـي الجملـة الفعليـة) أنّ الشـاعر أورد فـي ديوانه أغلب صور التّقدّيم والتّأخير كما تقدّم في الأمثلة السّابقة.

1( ) المصدر السابق ، والبيت من بحر الرجز ص242.

(2) ينظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني ص183ومابعدها.

(3) الكتاب لسيبويه 1/ 36.

(4) ديوان علي بن الجهم والبيت من بحر الوافر ص10.

الــفــصــل الثّاني

الحذف والزيادة في ديوان علي بن الجهم

مفهوم الحذف لغةً واصطلاحاً

المبحث الأول: الحذف في الجملة الاسمية

المبحث الثاني : الحذف في الجملة الفعلية

المبحث الثالث: الزيادة في ديوان علي بن الجهم

أولاــ الحذف لغة واصطلاحا:

1ـ الحذف لغة:

الحذف هو ترك الشيء والتلويح به بعيداً؛للتخلص منه لأي سبب كان، فالمعنى اللغوي وكذا الاصطلاحي يدوران حول هذا المفهوم، جاء في الصحاح: "حَذْفُ الشَّيء: إسْقاطُه. يقال: حَذَفْتُ من شَعْري ومن ذَنَبِ الدَّابَة، أَيْ أَخَذْتُ...وَحَذفْتَه بِالْعصا، أيْ رَميتُهُ بِها. وحَذَفْتُ رأسَه بالسيف، إذا ضربته فقطعتَ منه قطعة " [1].

وفي (لسان العرب):" حذف: حذَفَ الشيءَ يَحْذِفُه حَذْفاً: قَطَعَه مِنْ طَرَفه، و الحَجَّامُ يَحْذِفُ الشعْر، مِنْ ذَلِكَ. والحُذافةُ: مَا حُذِفَ مِنْ شَيْءٍ فَطُرِح"[2]. فالمعنى اللغوي للحذف كما ورد في معجمي (تاج اللغة وصحاح العربية) و(لسان العرب) معناه ترك الشيء والرمي به بعيدا للتخلص منه، وبمعنى قطع الشيء من أصله، وهو قريب في فحواه من المعنى الاصطلاحي التالي.

2ــ الحذف اصطلاحاً:

إنّ الحذف اصطلاحا ينطلق من المفهوم اللغوي، فهو لا يخرج عن معنى الإسقاط، جاء في (دلائل الإعجاز)"هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسّحر، فإنك ترى به ترك الذّكر، أفصح من الذكر، والصّمت عن الإفادة، أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتمّ ما تكون بيانا إذا لم تبن"[3].

فالحذف في ظاهره اختصار وإيجاز، لكنه في الحقيقة إبانة وإفادة.

وفي (كشاف اصطلاحات الفنون): "حذف عامل الاسم بشرط تفسير ذلك العامل بما بعده، وذلك الاسم يسمّى بالمضمر على شريطة التفسير، وبالمضمر عامله على شريطة التفسير. ثم إنّ ذلك الاسم قد يكون مرفوعا بفعل مضمر يفسره الظاهر نحو: هل زيد خرج؟ فارتفاع زيد بفعل مضمر يفسره الظاهر أي هل خرج زيد خرج"[4] وتعريف كشاف اصطلاحات الفنون هنا ينقصه شيء من التّوضيح ذلك أنَّ قوله: المضمر مختلف عما نحن فيه؛ لأنَّ هناك فرقا بين الحذف والإضمار، فالأوّل حذف مطلق بحيث لا يبقى للمحذوف أثر، بينما الإضمار هو بقاء أثر المحذوف بحيث يمكن تقديره، وقد فرَّق

---

(1) تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري 1341/4(مادة حذف).

(2) لسان العرب لابن منظور39/9 (مادة حذف).

3() ينظر: دلائل الإعجاز، تحقيق هنداوي ، ص 100.

(4) كشاف اصطلاحات الفنون،محمد علي الفاروقي التهانوي، تحقيق، علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت ـ لبنان 222/1.

العلماء علوم القرآن بين الحذف والإضمار، فالحذف ــ كما عرفناه ــ هو إسقاط جزءٍ من الكلام أو كله بدليل، أمَّا الإضمار فهو إسقاط اللفظ مع بقاء أثر له في الكلام [1]، فهو في حكم المذكور، كقوله تعالى: **سمح يُدۡخِلُ مَن يَشَآءُ فِي رَحۡمَتِهِۦۚ وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمۡ عَذَابًا أَلِيمٗاسجى** [2] والشَّاهد في الآية(يدخل) فعل مضارع والفاعل مضمر تقديره هو عائد على لفظ الجلالة، ففي الآية إضمار لا حذف.

فالحذف هو حذف حرف أو أكثر أو حذف كلمة أو جملة.

وممَّا سبق فإنَّ الحذف نوع من الاختصار غير المخل، ذلك أنّ الاختصار خاصية من خصائص اللغة العربية، وهو التعبير عن المعنى المراد بأقل عدد من الكلمات، وفي بعض الأحيان يكون الحذف أبلغ من الذكر، وقد لا يتأتى التعبير عن المراد إلَّا به، فالحذف خروج عن الأصل، واستغناء عمَّا يصح الاستغناء عنه، ويصح الكلام من دونه، وقد فصَّل القول في الحذف النحوي ابن جني وذكره ضمن باب شجاعة العربية حيث قال: "حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة، وليس شيء من ذلك إلّا عن دليل، وإلَّا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته"[3].

والحذف أنواع: كحذف الحركة والحرف والكلمة والجملة، ولا يكون إلَّا عن دليل، وإلّا كان شاذّا، ومنه ما يغيِّر المعنى والأسلوب من خبر إلى إنشاء مثلا، ومن صيغة إلى أخرى؛ فإذا ذكرنا مثلا الفعل المحذوف في باب النداء تحوَّل الأسلوب من إنشاء إلى خبر، فهناك فرق بين: يا عليُّ وبين أنادي عليّا؛ فالأولى إنشاء بينما الثّانية خبر.

فالحذف مسلك لطيف وأسلوب جميل من أساليب اللغة العربية، والعجيب أنَّه يثري المعنى بأقل عدد من الألفاظ، وليس أدلَّ على إعجاز الحذف تلك الأحرف المقطعة في بداية بعض السور، فدلالتها أعظم وأكثر من تلك الحروف، فالإيجاز والحذف خاصيتان من أهم خصائص اللغة العربية، وفيهما يلتقي النحو مع البلاغة في تناغم جميل، ليكمل كل منهما الآخر؛ الأوّل بتركيب الألفاظ والثّاني بدلالاتها.

شروط الحذف:

الحذف ظاهرة تدور بين النحو والبلاغة، وهو إنَّ دلَّ على شيء فعلى براعة المتكلم، والحذف تناغم جميل بين قواعد التركيب، ودلالة المعنى، وعلى الرغم من أنَّ الحذف نقص في اللفظ، فإنَّه زيادة توضيح وبيان في المعنى، ولا يكون الحذف جائزا إلا بتمام المعنى مع عدم وجود المحذوف، مع وجود

---

(1) ينظر: البرهان في علوم القرآن، للزركشي، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط1، 1957، 102/3.

(2) سورة الإنسان آية 31.

(3) الخصائص لابن جني 243/2.

قرينة دالة على اللفظ أو الجملة التي حُذفت، ولم يختلف أئمة النحو على هذا؛ بل إنهم عملوا على توضيحه وبيانه، فمتى انعدمت القرينة، امتنع الحذف، والقرينة قد لا تكون لفظية، لأنَّ هناك القرينة الصوتية مثلا كقول ابن جني "سير عليه لـيْـل"[1]. بتطويل الياء والمعنى ليلٌ طويلٌ، فتطويل الياء دلالة على حذف الصفة وهي طويل.

أسباب الحذف:

1- الاختصار لطول الكلام في حال كان المحذوف معلوما نحو قوله: ﴿إِذْ دَخَلُواْ عَلَيْهِ فَقَالُواْ سَلَٰمًا قَالَ سَلَٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ﴾ [2]

والعارض في الآية حذف الجارّ والمجرور (عليكم) لغرض الاختصا، فَحذْف الجار والمجرور(عليكم) لم يأت عبثا، وإنما حُذِف للعلم به..

2ـ ألَّا يكون ما يحذف كالجزء أو الركن في الكلام، فلا يجوز حذف الفاعل ولا نائبه، ولا المصدر المؤكد لعامله، وأجاز ابن عقيل في شرحه على الألفية حذف فاعل أفعال الاستثناء عدا، خلا، حاشا[3]، وهو مردود عليه بأنَّ الفاعل ركن لا يجوز حذفه ألبتة [4].

3ـألَّا يكون المحذوف مؤكدا لغيره، فجملة: جاء زيد نفسه مثلا إن أردت التأكيد، لايجوز حذف لفظ التوكيد المعنوي؛ لأنَّ المعنى المراد لا يتحقق من دونه.

4ـ ألَّا يؤدي الحذف إلى اختصار المختصر؛ فلا يجوز حذف اسم الفعل دون معموله، لأنّه اختصار للفعل.

5ـألَّا يكون المحذوف عاملا ضعيفا، فلا يحذف حرف الجر، ولا الجزم، ولا النصب؛ إلَّا في مواضع كثرتْ فيها استعمال تلك العوامل، كقولك لمن قال آتيك زيد، فتقول: أكرمه، أي إذن أكرمه.

6ـ ألَّا يكون المحذوف عوضا عن شيء قد حذف، فلا تحذف (لا) في قولك:افعل هذا إمَّا لا، ولا التّاء من (إقامة)؛ لأنّها عوض عن الألف المحذوفة أصلا لمنع التقاء الساكنين[5].

---

(1) الخصائص لابن جني 252/2.

(2) سورة الذاريات الآية 25.

(3) شرح ابن عقيل على الألفية، تح محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الوسطية، 2009م، 104/2.

(4) ينظر: المقتضب للمبرد 19/1.

5() ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، لأبي العرفان محمد بن علي الصبان، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1997،1، ص 1348.

المبحث الأول

الـحـذف في الـجـمـلـة الاسـمـيـة

المطلب الأوّل : حذف المبتدأ وجوباً

المطلب الثّاني : حذف المبتدأ جوازاً

المطلب الثّالث: حذف الخبر وجوباً

المطلب الرّابع : حذف الخبر جوازاً

إنَّ المبتدأ ــ كما ذكرت في النمط السابق ــ هو الاسم الواقع في أول الكلام، مجردا عن أيُّ عامل من عوامل الرفع أو النصب، وهو أحد ركني الجملة الاسمية، ولا يتم المعنى إلا به، وهو كما عرفه سيبويه " كل اسم ابتدئ به ليبنى عليه كلام"[1] وعلى الرّغم من أنّ المبتدأ ركن من أركان الجملة الاسمية، فإنَّه قد يُحذف ويستغنى عنه، في حال دلّ عليه دليل، وكان المعنى مفهوما بدونه، وهذا الحذف قد يؤدي معنى في الجملة، وحذف المبتدأ على ضربين: واجب وجائز.

المطلب الأول ــ حذف المبتدأ وجوبا:

قد يحذف المبتدأ ويكون حذفه واجباً، ومعنى واجب أنَّه لا يجوز ذكره ألبتة لمانع يمنعه من الظهور، وقد جاء في (كتاب) سيبويه: ورد: هذا باب يكون المبتدأ فيه مضمرا حيث قال: " ويكون المبني عليه مظهَراً وذلك أنك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص فقلت: عبد الله وربي، كأنك قلت: ذاك عبد الله"[2] وقول سيبويه السّابق مبني على أنَّ المحذوف معلوم، وأنَّ صورته مرسومة في الذهن، وحذفه هنا للاختصار أو للعلم به.

وكان ابن جنّي أكثر وضوحا؛ إذ ذكر موضوع الحذف ضمن مجموعة من الأبواب، عنونها (باب شجاعة العربية) حيث قال: " قد حذف المبتدأ تارة؛ نحو: هل لك في كذا وكذا1؛ أي: هل لك فيه حاجة أو أرب"[3]، ومن مواضع الحذف الواجب:

الموضع الأوّل ـ المخصوص بالمدح أو الذم:

ويسمى بباب (نعم وبئس) وهما لإنشاء المدح أو الذم على سبيل المبالغة، واختلف النحويون فيهما اختلافا كبيرا، فالبصريون ووافقهم الكسائي يرون أنَّهما من الأفعال، واستدلوا بدخول تاء التأنيث عليهما، كقولك: نعمتْ المرأة هند، و بئستْ الفتاة دَعدٌ، بينما رأى الكوفيون أنَّهما اسمان واستدلوا بدخول حرف الجر عليهما مثل قول بعض العرب:"نعم السير على بئس العير"[4]، والحقيقة أنَّهما فعلان جامدان لا يتصرفان، ويذكر المخصوص بالمدح أو الذم بعد فاعل نعم أو بئس، وأجاز النحاة أن يكون خبرا لمبتدأ محذوف تقديره الممدوح كذا، مثلا: نعم الرجل محمد، وكأنه قيل من هذا الذي أثنيت عليه؟ قيل: الممدوح محمد، قال سيبويه: " أمَّا قولهم نعم الرجل عبد الله، فهو بمنزلة ذهب أخوه عبد

---

(1) الكتاب لسيبويه 126/2.

(2) المصدر السابق 130/2.

(3) الخصائص لابن جني 245/2.

(4) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري81/1.

الله، لأنَّه عندما قال نعم الرجل: فقيل: من هو؟ قال: الممدوح عبد الله "[1]. وقد ورد الحذف في الديوان مجال الدراسة في أسلوب المدح أو الذم في أكثر من موضع ومنه قوله في المتوكل:

ثُمّ ولّاكَ نَاصِراً لكَ مَولا * كَ فَنِعْمَ الْمولَى ونِعْم النَّصِيرُ [2]**

والبيت من قصيدة يمدح فيها المتوكل على الله، وقد استخدم فيها الاقتباس والاقتباس: أن يُضَمِّنَ المتكلّم كلامه من شعر أو نثر كلاماً لغيره بلفظه أو بمعناه [3] في الشطر الثّاني؛ ذلك أنَّه ضمَّن البيت جزءاً من آية وهي قوله تعالى: **﴿وَإِن تَوَلَّوْا فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَوْلاكُمْ نِعْمَ المَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ ﴾ [4].**

والشّاعر يمدح المولى (جلّ في علاه) فهو (نعم المولى) و(نعم النصير) فـ(أل) في المولى والنّصير عهدية، لأنه معلوم، فلا مولى غيره ولا نصيرا، فنعم فعل لإنشاء المدح وفاعلهما ما بعدهما، والمخصوص بالمدح في هذا البيت محذوف وهو المتوكل والتقدير، (الله نعم المولى) فالله مبتدأ محذوف للعلم به، ونعم وفاعلها في محل رفع خبر.

ودلالة حذف المبتدأ في البيت السابق جاء لكمال الشهرة، أي أنّ الممدوح معلوم للمخاطب، ومدحه من باب توضيح الواضح.

ومثل البيت السابق قوله أيضا من قصيدة في الرثاء:

نِعْم الْمُؤدِّبَةُ الأيّامُ والْحِقَبُ * وللزَّمَانِ عَلَى عِلَّاتِه عُقَبُ [5].**

والشّاهد في البيت كسابقه؛ إذ إنَّ (الأيام) خبر لمبتدأ محذوف وجوبا تقديره هي الأيام.

وقال في أشهر قصائده على الإطلاق وقد بدأها بـ (عيون المها) وهي في مدح المتوكل:

صِلي وَاسْأَلِي مَنْ شِئتِ يُخْبِرْكِ أنَّنِي ** عَلَى كلِّ حالٍ نِعْمَ مُسْتَودعُ السِّرِ[6].

والمحذوف المخصوص بالمدح وهو ضمير المتكلم(أنا) وهو خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو، والتقدير (نعم مستودع السر هو أنا) وهو العارض في البيت.

---

(1) الكتاب لسيبويه 176/2.

(2) ديوان علي بن الجهم ص 36، والبيت من بحر الخفيف.

(3)البلاغة العربية لعبدالرحمن حبنكة الميداني، دار القلم، دمشق، ط1، 1996، 536/2

(4) سورة الأنفال آية 40.

(5) ديوان علي بن الجهم ص 106، والبيت من بحر البسيط.

(6) المصدر السابق، ص 146، والبيت من بحر الطويل.

ودلالة حذف المبتدأ في البيت السالف الذكر ليجعل الذهن ينتقل من الفعل (فعل المدح) إلى الفاعل مباشرة وهو (الأيام) ليثبت للمخاطب أنَّ الأيام أساس الأدب وهي المعلم الأول للإنسان.

ثانياً ــ النّعت المقطوع إلى الرفع:

ومن المواضع التي يجب فيها حذف المبتدأ النعت المقطوع إلى الرفع [1] ومنه قوله تعالى في رواية قالون:**﴿وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةُ الحَطَبِ ﴾**[2] فحمالة بالرفع خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هي حمالة الحطب). ولم أعثر على أيُّ شاهد في ديوان علي بن الجهم يمثل هذا الموضع من مواضع حذف المبتدأ وجوباً.

المطلب الثّاني حذف المبتدأ جوازا: [3].

إنَّ الحذف والاختصار خاصية أصيلة للغة العرب، سواء بحذف بعض الأحرف من الكلمة ـ كما في الترخيم ـ أو بحذف كلمة أو جملة كاملة في حال وجود الدليل، والمبتدأ أحد ركني الجملة الاسمية الذي يجوز حذفه ويكون ذلك في مجموعة من المواضع وهي:

الموضع الأول ـ حذف المبتدأ إذا دلَّ عليه دليل: يجوز حذف المبتدأ في حال دلَّ عليه دليل كقولنا: العليم الخبير؛ فهما خبران لمبتدأ محذوف تقديره هو عائد على الذات الإلهية، ذلك أنَّ هاتين الصفتين لا يتصف بهما إلا الله ــ سبحانه وتعالى ـ وفي هذا قال ابن مالك:

وحذف ما يُعلَمُ جائِزٌ كَما * تَقولُ: زَيْدٌ، بعد مَنْ عِنْدَكُما؟** [4]

فقول ابن مالك السابق يؤكد أنَّ كلَّ ما علم من السياق جاز حذفه، ومن هنا نؤكد أنّ المبتدأ أو ما يسميه البلاغيون المسند إليه[5] يحذف جوازا في حال كان معلوما للمخاطب، ووجود قرينة تدل عليه، وذلك كالصفات المتعلقة بذات المولى (جلَّ في علاه) كقوله تعالى: **﴿اللَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الحَيُّ القَيُّومُ ﴾**[6] فلفظ الجلالة خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو.

---

(1) ينظر: شرح الناظم على الألفية ص 86.

(2) سورة المسد آية 4.

(3) ينظر في هذه المواضع : شرح المفصل لابن يعيش 1/ 194، و شرح التصريح لخالد الأزهري 243/1.

(4) ألفية ابن مالك، ص 141.

(5) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة، محمد بن عبدالرحمن جلال الدين القزويني، تح محمد عبدالمنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، ط3، 42/1.

(6) من سورة البقرة، آية 156.

وقد جاء في ديوان علي بن الجهم مجموعة من الأبيات حُذِف فيها المبتدأ، أولها قوله من قصيدة يمدح فيها الواثق:

مَلِكٌ يَشْقَى بِه الْمَا * لُ وَلَا يَشْقَى الْجَلِيسُ [1]**

فالشّاعر يمدح الخليفة العباسي الواثق ويبالغ في مدحه، ويقول: إنَّ المال يشقى به، ولا يشقى بالمال، ولا يَمل جليسه، والشاهد في البيت (ملك) وهو خبر حُذِف المبتدأ قبله والتقدير هو ملك وقد حُذِف للعلم به، فلا أحد يتصف بهذه الصفة غيره فالعارض في البيت حذف المبتدأ للعلم به .

والمعنى المستفاد من حذف المبتدأ إشعار المخاطب بأنَّ الملك هو المختص وحده بهذه الصفة ، ومثل البيت السّابق قوله يمدح المتوكل ويصف بنيان داره:

دَارٌ تَحارُ الْعِيُونُ فِيْها وَلا * يَبْلُغُها الْواصِفُونَ إنْ وَصَفُوا [2]**

فالشاعر يقول: إنَّ قصر المتوكل الذي وصفه بالدار- وهو المصطلح المتداول عند العرب قديما قد حيرت العيون من شدة جمالها، ولن يستطيع الواصفون وصفها مهما أُوتوا من قريحة شعرية، فالشاهد في البيت(دار) حيث حذف المبتدأ (هي) والتقدير (هي دار) فالعارض في البيت حذف المبتدأ وهو الضمير المنفصل (هي).

ودلالة الحذف في البيت أنَّ هذه الدار خصصت بهذه الصفة فلا تشاركها فيها أخرى، وذلك بسبب ما اتصفت بها من صفات ميزتها عن غيرها.

ومنه أيضا قوله يمدح المتوكل:

خَيرُ مَنْ أُسْنِدَتْ إِليهِ الْأُمُورُ * وأَجَلَّتْهُ أَعْيُنٌ وصُدورُ[3]**

والشّاعر يمدح المتوكل ويقول: إنّ الممدوح أفضل من أُسندت إليه أمور الحكم، وأجلَّه الناس بعيونهم، ولم تحقد عليه قلوبهم والشاهد حذف المبتدأ(المتوكل) في بداية الشطر الأول والتقدير (المتوكل خير أو هو خير)؛ لأنّ خير تفضيل بالمعنى فهي صفة لمبتدأ محذوف تقديره (هو) العائد على المتوكل، وقد حُذِف كما ذكرت ـ للعلم به. فالعارض الحذف كما مر في الأبيات السابقة، ودلالة الحذف تخصيص المتوكل بالصفات المذكورة في البيت.

ومثل الأبيات السّابقة قوله يمدح المتوكل أيضا بعدما أصيب بعلة:

---

(1) ديوان علي بن الجهم، ص 13، والبيت من بحر الرمل المجزوء.

(2) المصدر السابق، ص 14، والبيت من بحر المنسرح.

(3) المصدر نفسه، ص 35، والبيت من بحر الخفيف.

فتىً جَمَعتْ فِيهِ الْمَكارِمُ شَمْلَها * فَما فاتَهُ مِنْها أَخِيرٌ وَأَوَّلُ [1].**

فالشاعر اتصف بجميع المكارم، فما فاته منها شيء وكُنِي عنه بالأخير والأول كناية عن الشمول، والعارض في البيت حذف المبتدأ وهو الضمير(هو) والمقصود: هو فتى ومنه قوله يصف رقعة الشطرنج:

أرض مربعة حمراء من أدم [2] * ما بين إلفين [3] معروفين بالكرم [4].**

فأرض خبر لمبتدأ محذوف، تقديره هي، يعود إلى الشطرنج ومربعة صفة لها، فالشّاعر

يصف الشطرنج، ويقول: هي أرض مربعة وُضِعت على قطعة جلد مدبوغ، وتلعب بين صديقين مشهورين بالكرم، فالقصيدة في غرض المدح، والشّاهد في البيت (أرض مربعة) والمحذوف المبتدأ والتّقدير (الشّطرنج) وقد أغنى الوصف عن ذكرها والتقدير(الشطرنج أرض مربعة..) ، وغاية الشاعر من هذا الحذف الإيجاز كون المحذوف معلوما، فالعارض في حذف المبتدأ للعلم به وهو(الشطرنج).

وممّا سبق نؤكد أنَّ المبتدأ يجوز حذفه إذا كان معلوما للمخاطب من خلال سياق الكلام وذكره في هذه الحال يكون إطنابا وحشوا لا داعي له.

الموضع الثّاني ـ بعد الفاء المتّصلة بجواب الشّرط:

إنَّ جواب الشّرط في الأصل فعل مضارع، ذلك أنَّ أدوات الشرط الجازمة لا تدخل إلا على الأفعال المضارعة لأنها القابلة للجزم؛ فإذا جاء جواب الشرط اسما أو فعلا طلبيا أو منفيا غير صالح لأنْ يكون جوابا، وجب اقترانه بالفاء وفي هذا قال ابن مالك:

وَأقْرِنْ بِفا حَتَّما جَوابًا لَو جُعِلْ * شَرْطًا لِإنْ أو غَيرَها لَمْ يَنْجَعِل**

وَتَخْلفُ الْفاءُ إذا الْمُفاجَأه * كَإنْ تَجِدْ إذا لَنا مُكافِأة [5].**

وقد جاء في ديوان ابن الجهم جملة من الأبيات حُذف فيها المبتدأ لوقوعه بعد الفاء المتصلة بجواب الشرط منها قوله من قصيدة يمدح فيها المتوكل:

---

(1) ديوان علي بن الجهم ، ص 163، والبيت من بحر الطويل.

(2) الأدم: الجلد المدبوغ، لسان العرب مادة (أدم) 270/1.

(3) الإلفين: مفرد إلف وهو الصديق أو النديم، لسان العرب (مادة ألف) 11/9.

(4) ديوان علي بن الجهم، ص 179، والبيت من بحر البسيط.

(5) الخلاصة، ألفية ابن مالك، ص 311.

إنْ أَوْحَشَ الرَّبْعُ منْ حُنَيْنَ كَما * أوْحَشَ منْ بَعْدِ خُلَّةٍ سَرِفُ فَاللَّهْوُ**

باقٍ وَفِي مُخَارِقَ لِلْأَسْـ * ـماعِ من كلِّ هالِكٍ خَلَفُ [1].**

وخلة سرف "وهو موضع على ستّة أميال من مكّة، وقيل: سبعة وتسعة واثني عشر، تزوّج بـه رسـول الله، صلّى الله عليه وسلّم، ميمونة بنت الحارث وهناك بنى بها وهناك توفّيت"[2]

والشاعر في البيتين يقول: إنْ أوحش الربع من حُنين (ت 110هـ)[3]، ـ وهو مغنٍ اشتهر في عصر بني أمية ـ أي خلا من أهله كما أوحشت خلة سرف، فإن اللهو باق، وسيخلفه مخارق ـ وهو أيضا مغن اشتهر في عصر الرشيد (ت231هـ)[4]، فلكل هالك خلف، والشاهد في البيت (إنْ أوحش...فاللهو..)فإنْ أداة جزم، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وأوحش فعل ماض مبني على الفتح في محل جزم فعل الشرط، وما بعده فاعل له ، وجواب اللّهو وهو اسم لا يصلح أن يكون جوابا، ولذلك اقْتُرِن بالفاء، فالفاء هنا رابطة لجواب الشرط، وهو خبر لمبتدأ محذوف جوازا تقديره (هذا) فأصل الجملة (إن أوحش الربع فهذا اللهو باق..) والعارض في البيت حذف المبتدأ(هذا) وحذفه دل على التركيز على الحكم؛ لأنَّه الأهم، فحتى لو مات كل من ذكرهم فاللهو باق.

ومنه قوله في الرّثاء:

إذا جَزى اللهُ أمرَأً بِفِعا لِهِ * فَجَزى أَخاً لي ماجِداً سَمْحا.**

نادَيْتُهُ عَنْ كُربَةٍ فَكأنَّما * أَطْلعْتُ عَنْ لَيلٍ بِهِ صُبْحا[5]**

فإذا شرطية ، وجوابها اقترن بالفاء(فجزى) ووفق القاعدة فهناك مبتدأ محذوف تقديره (هو) فتكون الجملة بعد الفاء خبر المبتدأ المحذوف في جواب الشرط ، لدلالة التركيز والاهتمام بالحكم..

وقال من قصيدة أخرى يصف المتوكل وقد اعتلّ (مرض):

وإذَا مَا نَصَرْتَ شَيْئاً فَمَنْصُو*ر وإلَّا فَحائِنٌ مَخْذُولُ [6].**

والحائن من (الحين) وهو أن يعرض المرء نفسه للهلاك [7]، فالشّاعر يخاطب المتوكل، فالتاء في نصرت للخطاب، فالمتوكل إذا نصر أحدا سينتصر وإذا تخلَّى عنه، فهو هالك ، والشاهد في البيت

---

(1) ديوان علي بن الجهم ص 15،16 والبيت من بحر البسيط.

[2] ـ معجم البلدان ، للحموي 212/3.

(3) الأعلام، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، ط15، 2002م.288/2

(4) المصدر السابق، 191/7

(2) ديوان علي بن الجهم ص 122، والبيت من بحر الكامل.

(6) المصدر السابق ص 25، والبيت من بحر الرمل.

[7] ـ ينظر: جمهرة اللغة لابن دريد، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، ط1، 1987، 1/ 557.

اتصال جواب (إذا) المتضمنة معنى الشّرط بالفاء وهو الخبر(منصور) والتقدير (إذا ما نصرت شيئا فهو منصور) فقد حذف المبتدأ جوازا وهو العارض في البيت.

وإذا هذه قد تكون شرطية وقد تكون فجائية؛ فالأولى متضمنة معنى الشرط، ويكون الاسم بعدها فاعلا لفعل محذوف، أمَّا الثّانية ففجائية وهي خاصة بالجملة الاسمية، ولا تحتاج إلى جواب وتفيد الحال والاستقبال(1).

هذا ما وجدت من مواضع حُذِف فيها المبتدأ في جواب الشرط المقترن بالفاء، والغاية من حذف المبتدأ، أنَّ المقصود بالمعنى في الكلام هنا هو الخبر، ولذلك قدمه، ولم يذكر المبتدأ؛ لأنَّه مفهوم من السّياق، ولا يتعلق الأمر به، فحذفه لا يؤثر في المعنى، بل يزيده قوة من خلال التّأكيد على الخبر.

الموضع الثّالث ـ في جواب الاستفهام:

يحذف المبتدأ أيضا في جواب الاستفهام حين يكون متعلقا بالخبر، وما أجاز حذفه هنا هو ذكر المبتدأ في سؤال المتكلم، وفي هذا قال ابن مالك:

وَفِي جَوَابِ كَيفَ زَيْدٌ قُلْ دَنَفْ * فَزَيْدٌ اسْتَغْنِي عَنْهُ إِذْ عُرِفْ** (2).

ففي جواب السؤال يجوز حذف المبتدأ، ومنه قول الله تعالى: ﴿**وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحُطَمَةُ نَارُ اللَّهِ الْمُوقَدَةُ**﴾(3)، فما أدراك ما الحطمة؟ سؤال، والجواب: نار الله الموقدة، والتقدير هي نار الله الموقدة. فإذا قلت مثلا: كيف زيد؟ فالجوب: مريض، والتقدير: زيد مريض، ومن هذا قولهوقد جاء المبتدأ محذوفا؛ لأنه جواب عن سؤال في البيت السابق له والبيتان من قصيدة لامية قالها في مرض المتوكل :

ولم يرد حذف المبتدأ بعد الاستفهام إلا في بيت واحد يُحمَل على أنّه حذف في جواب سؤال وهو قوله من قصيدة يمدح فيها المعتصم بالله:

فَلَمَّا أَنْ تَجَلَّى قَالَ صَحْبي أَضَوءُ الصُّبْحِ أَمْ وَجْهُ الْإِمَامِ (4).

والشاهد (أ ضوء الصبح أم وجه الإمام) فضوء الصبح خبر لمبتدأ محذوف

بعد الهمزة الاستفهامية والتقدير(أهذا ضوء الصبح أم هذا وجه الإمام) لإنّ العبارة واقعة جواب لسؤال يُفهم من البيت الأول، فالشاعر يسأل صحبه حين ظهر له الخليفة، فقال: (صحبي) فيكون سؤالا بتنغيم مختلف؛ قال ابن جنّي " وذلك أنْ تكون في مدح إنسان والثناء عليه، فتقول: كان والله رجلًا، فنزيد في

---

(4)ـ ينظر مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام، تحقيق: إميل يعقوب1/ - 178،183

(2) ألفية ابن مالك ص 142.

(3) سورة الهمزة آيتان 4و5.

4 ـ ديوان علي بن الجهم، ص 8، والبيت من بحر الوافر.

قوة اللفظ ب"الله" هذه الكلمة، وتتمكَّن في تمطيط اللام وإطالة الصوت بها وعليها، أي: رجلا فاضلا أو شجاعا أو كريما..." [1] إنَّ نطق اللفظ بطريقة مختلفة في كلِّ مرة يحوّله من خبر إلى استفهام أو استهزاء وسخرية فمثلا: جاء زيد' إنْ نطقتها بطريقة تكون خبرا، وبأُخرى تكون استفهاما وبثالثة تكون استهزاء..

الموضع الرّابع ـ حذف المبتدأ بعد القول:

ويحذف المبتدأ بعد القول وهو من الحذف الجائز أيضا، وحذفه يكون بسبب عدم تعلق الكلام به، ثم للاختصار والبعد عن الإطناب، والاقتصاد في الكلام؛ لأن الاختصار والإيجاز من خصائص لغة العرب ـ كما ذكرت سابقا ـ وقد جاء في ديوان علي بن الجهم بيتان أو موضعان حُذف فيهما المبتدأ بعد القول أولهما قوله من قصيدته الشهيرة (عيون المها)

وَأَيقَنَتــا أَنْ قَـدْ سَمعْتُ فَقــالَتا * مَنْ الطَّــارِقُ الساري إلينا وَما نَدْري**

فَقُلْتُ فَتَىً إنْ شِئْتُما كَتَمَ الْهَوى * وَإلّا فَخَلَّاعُ الْأَعِنَّةَ[2] والْعذْرِ[3].**

والشاهد في قوله: (وَإلّا فَخَلَّاعُ الْأَعِنَّةَ) ؛ أي وإلا أنا خلاع الأعنة، وحذف المبتدأ يدل على الإصرار والعزم واتخاذ القرار علاوة على الاقتصاد في الكلام، والبيت الآخر قوله:

يَقُوْلُ فِي نأيِهِ وَغُرْبَتِهِ * عَدْلٌ مِنَ اللهِ كُلُّ ما صَنَعا [4]**

والمعنى واضح، والشاهد فيه (يقول..عدل) حيث حذف المبتدأ(هو)، بعد القول في

الشطر الثّاني والتقدير (يقول: هذا عدل من الله) فقد حذف المبتدأ اسم الإشارة (هذا) وهو العارض في البيت.

المطلب الثّالث ـ حذف الخبر وجوبا:

والخبر هو محط الفائدة، والجزء المتمم للجملة الاسمية مع المبتدأ، وهو الركن الثّاني من أركان جملة الابتداء، فقد تناولت في الفصل الأول مواضع تقديمه وتأخيره، وفي الفصل الثّاني ـ وهو ما نحن فيه الآن ـــ سأدرس مواضع حذفه وجوبا وما ورد من هذه المواضع في مجال الدراسة.

---

[1] ـ الخصائص لابن جني 252/2.

(2) الأعنة . جمع عنان وهو لجام الفر س. صحاح اللغة للجوهري، 2167/6، مادة (عنّ).

(3) ديوان علي بن الجهم ص253. والبيتان من بحر الطويل

(4) المصدر السابق، ص 154.، والبيت من بحر البسيط

وعلى الرغم من أنَّ الخبر ركن من أركان جملة الابتداء فإنَّه قد يحذف إذا وُجِد مسوغ من مسوغات الحذف، ويتحقق المعنى من دونه، ذلك أنَّ هناك مواضع ذكرها النحاة يجب فيها حذف الخبر، منها:[1].

الموضع الأول ــ إذا وقع المبتدأ بعد لولا الامتناعيّة، بشرط تعليق امتناع الجواب على المبتدأ نفسه، وقد اختلفتْ البصرة والكوفة في الاسم الواقع بعد لولا، فقال الكوفيون إنَّه مرفوع بها؛ لأنَّها حلّت محل الفعل، بينما عدَّه البصريون مرفوعا بالابتداء وأنَّ لولا غير عاملة، لأنّ الحروف غير المختصة لا تعمل فيما بعدها[2]، فعلى رأي البصريين يحذف الخبر وجوبا بعد لولا، ويكون تقديره موجودا كقولك : لولا الماء لهلك الناس، أي لولا الماء موجود.

وفي الدّيوان مجال الدراسة لم أجد إلا بيتين حُذف فيهما الخبر وجوبا، لوقوع المبتدأ بعد لولا، أولهما قوله:

لَولا تَلَفُّع[3] عَارِضَيهِ لَمَا * أَخْطا عَلِيْها حِينَ يُنْصِرُهُ[4].**

والشّاهد في البيت قول الشّاعر (لولا تلفع عارضيه) فلولا حرف امتناع لوجود، وتلفع مبتدأ مرفوع وهو مضاف وعارضيه مضاف إليه ، والخبر محذوف وجوبا والتقدير موجود، والعارض حذف الخبر وجوبا بعد لولا الامتناعية.

والبيت الثّاني قوله من قصيدة يخاطب فيها الخليفة الواثق:

لَولا الْهَوى لَتَجَارَيْنا عَلَى قَدَرٍ* فَإنْ أُفِقْ مِنْهُ يَوماً مَا فَسَوفَ تَرَى [5].**

والشّاهد(لولا الهوى) فالشاعر يخاطب الخليفة الواثق، الذي ساءت حالتُه معه بعدما وصل إلى الخلافة بسبب عقيدة الشاعر وفقهه الحنبلي، والعارض في البيت قوله: (لولا الهوى لتجارينا) حيث حذف الخبر بعد لولا والتقدير موجود.

الموضع الثّاني ــ أنْ يكون المبتدأ نصا في القسم[6] مثل (لعمرك لأفعلنَّ)، فتكون لعمر مبتدأ والكاف مضاف إليه، والخبر محذوف وجوبا تقديره لعمرك قسمي أويميني، و لأ فعلنَّ جواب القسم، وفي ديوان علي بن الجهم وردت مجموعة من الأبيات حُذف فيها الخبر وجوبا؛ لمجيء

المبتدأ نصاً في القسم وأولها قوله :

---

(1) شرح الناظم على ألفية ابن مالك.ص87.، وينظر: شرح التصريح لخالد للأزهري 1/ 246.

(2) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري 1/ 60.

(3) تلفع فلان : شمله الشيب المعجم الوسيط، (باب اللام)، 2 /831.

(4) ديوان علي بن الجهم، ص 67، والبيت من بحر الكامل والضرب أحذ.

(5) المصدر السابق، ص 141 والبيت من بحر البسيط.

(6) ينظر: شرح الناظم على ألفية ابن مالك ص 88، وكذلك شرح التصريح للأزهري 1/ 245 وما بعدها.

لَعَمْرُكَ مَا شَيءٌ لِوجْهِكَ قِيمَةٌ * فَلا تَلْقَ مَخْلُوقاً بِوجْهٍ ذَلِيلِ**[1]

والشّاهد في البيت(لعمرك) فالشاعر يقسم بلفظ (لعمرك)، مبينا صفة المعتز بنفسه فلا شيء لـه قيمـة، فعشْ عزيزا ولا تظهرْ وجه الذل لأيّ كان، والعارض في البيت حذف الخبـر وجوبـا؛ لأنّ المبتـدأ نـص في القسم وتقدير الخبر (قسمي أو يميني).

ومثال البيت السّابق قوله:

لَعمْرُكَ ما النَّاسُ أثنوا عَلِيكَ * ولا قرَّظوك**[2] **ولا عظَّموا**[3].

ومنه أيضا :

لَعَمْرُكَ ما كَلُّ التَّعطُّلِ ضائرٌ * ولا كُلُّ شُغْلٍ فيه للْمَرءِمَنْفَعهْ**[4]

فالشّاهد في البيتين السابقين(لعمرك) حيـث جـاء المبتـدأ نصـا فـي القسـم، والخبـر محـذوفا فـي كليهما والتقدير(قسمي)، فالعارض فيهما حذف الخبر.

الموضع الثّالث ـ إذا كان المبتدأ معطوفا عليه بواو هي نص في المعية، ورأى

الكوفيون و الأخفش أنَّ نحو: كُلُّ رَجُلٍ وَضَيعتُهُ، مستغنٍ عن تقدير الخبر؛ لأنَّ معناه مع ضيعته، وذلـك كلام تام لا يحتاج إلى شيء آخر[5].

والحقيقة أنَّ الخبر محـذوف وجوبـا بعـد واو المعيـة فجملـة كجملـة كـل رجـل وضـيعته مـثلا يكـون إعرابها: كل مبتدأ ورجل مضاف إليه، الواو للمعية والخبـر محـذوف وجوبـا والتقـدير (مقترنـان) وفـي ديوان علي بن الجهم لم أعثر على أي بيت يمثل هذا الموضع.

المطلب الرّابع ــ حذف الخبر جوازا:

إنَّ الخبر هو الركن الثّاني من أركان جملة الابتداء، وقد درست في الصورة الثّالثة مواضع

حذفه وجوبا، بمعنـى المواضـع التـي لا يجـوز فيهـا ذكـر الخبـر، وفـي هـذه الصّـورة سـنعرف مواضع حذف الخبر جوازا:

---

(1) ديوان علي بن الجهم، ص174، والبيت من بحر الطويل.

(2)ـ القرظ . المدح وقرظ فلان فلانا إذا ذكر حسناته، لسان العرب مادة) قرظ)، 7/ 454، 455.

(3)ـ ديوان علي بن الجهم، ص 178، والبيت من بحر المتقارب.

(4)ديوان علي بن الجهم، ص 194، والبيت من بحر الطويل.

(5)شرح التصريح للأزهري، 227/1

الموضع الأول ـ إذا وقع الخبر جوابا لاستفهام: كأن يسألك أحد فيقول: من عندكم؟ فتجيب: زيد. والأصل: زيد عندنا، حيث حذف الخبر وهو الظرف للدلالة عليه.

ولم نعثر في الديوان على أيّ شاهد وقع فيه الخبر جوابا لا ستفهام.

الموضع الثّاني ـ وجود الدليل الذي يسوغ الحذف بحيث يستقيم الكلام لوجود دليل على الخبر ومثاله في ديوان علي بن الجهم:

دَارٌ تَحارُ الْعِيونُ فِيها وَلا يَبْلُغُها الْواصِفونَ إنْ وَصَفُوا[1]

فدار مبتدأ خبره محذوف والتقدير(له دار) تحار فعل مضارع والعيون فاعل والجار والمجرور ـ فيها ـ متعلق بالفعل والجملة الفعلية صفة للدار. والشاهد في البيت (له دار) حيث حذف الخبر وهو الجار والمجرور(له) وهو من الحذف الجائز.

ومثال البيت السابق:

وصَدْرٌ فِيهِ لِلْهَمِّ اتِّساعُ * إذا ضاقَتْ بِما فِيها الصُّدُورُ**[2].

والشّاعر يمدح الخليفة المتوكل على الله العباسي، ويمدحه بسعة صدره، وصدر في أول البيت مبتدأ لخبر محذوف تقديره (له) وأصل التركيب: (له صدر فيه للهم....)

ومن خلال دراسة (الحذف في الجملة الاسمية في ديوان علي بن الجهم) اتضح بأنّ

الشاعر استخدم عارض الحذف في ديوانه، حيث حذف المبتدأ وجوبا في مواضع محددة كأسلوب المدح والذم وبعد القول.

كما حذف الخبر محط الفائدة بعد لولا الامتناعية ولا يكون حذفه في هذا الموضع إلا واجبا؛ إذ لا يجوز ذكره هنا، وكذلك بعد واو المعية في شاهد واحد، وحذفه جوازا لوجود الدليل، كأن يكون مذكورا في جملة سابقة، وحذفه كذلك في جواب الاستفهام.

وناقشت بعض المسائل الخلافية بين النحاة كـ(لولا) الامتناعية واو المعية اللتين اختلف فيهما نحاة البصرة والكوفة.

ومن خلال العرض لهذا المطلب والذي سبقه يتبين مدى قدرة الشاعر على تنويع الأساليب، فهو يقدّم ويؤخر ويحذف وفق ما يتطلبه الأسلوب والموقف المقالي على الرّغم من تقيده بالوزن والقافية.

---

(1) ديوان علي بن الجهم، ص 14، والبيت من بحر البسيط.

(2) المصدر السابق، ص 92، والبيت من الوافر.

المبحث الثّاني

الـحـذف في الـجملـة الـفـعـليّـة

المطلب الأوّل: حذف الفعل وجوبا.

المطلب الثّاني: حذف الفعل جوازا.

المطلب الثّالث: حذف المفعول به.

إنَّ الجملة ـ كما درستها في التمهيد ـ لفظ أطلقه العرب على جماعة الشيء، قال الله تعالى : ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡلَا نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلۡقُرۡءَانُ جُمۡلَةٗ وَٰحِدَةٗۚ ...﴾ [1]، ولم يفرّق العرب قديما بين الجملة والكلام، فاستخدموهما مترادفين مع أنَّ الفرق بينهما واضح، ذلك أنَّ الكلام ما تركب من أكثر من لفظ وأفاد معنى يحسن السكوت عليه، كما قال ابن مالك في الألفية :

كلامنا لفظ مفيد كاستقم **اسم وفعل ثم حرف الكلم[2].

أمَّا الجملة فهي أخص؛ لأنَّها إمَّا أنْ تكون (مبتدأ وخبر)، وإمَّا (فعل وفاعل)، ولم يشرْ سيبويه إلى مفهوم الجملة، لأنَّه كان يصف ما يقول بالتراكيب، ومثال هذا قوله وهو يتكلم على الأفعال: "وأمَّا الفعل فأمثلة أُخذتْ من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيتْ لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينَقطع"[3]، فلم يقل: ماض ومضارع وأمر أو مستقبل وإنَّما وصف كل ذلك.

وأول من حدّد مفهوم الجملة تحديدا دقيقا هو ابن هشام الأنصاري حيث قسَّم الجملة إلى اسمية وفعلية، وظرفية: فالاسمية ما بدأت باسم مثل: زيد قائم، والفعلية ما بدأت بفعل مثل: قام زيد، والظّرفية هي الجملة المبدوءة بظرف أو جار ومجرور مثل: أعندك زيد؟، أوفي الدار عمرو.

وقسّم الجملة كذلك إلى صغرى وكبرى، فالكبرى هي الاسمية التي خبرها جملة مثل: زيد قام أبوه، والصغرى هي الجملة المبنية على المبتدأ كجملة الخبر في المثال السّابق[4].

وقد سبق الحديث عن الجملة الاسميّة، من حيث التّقديم والتّأخير والحذف، والآن سأدرس الجملة الفعلية من حيث (الحذف)، والجملة الفعلية المقصودة هنا هي ما كان فعلها تاما، أي الجملة المؤلفة من فعل وفاعل في حال كان الفعل لازما مثل: جاء زيد، أو من فعل وفاعل ومفعول، مثل: ضرب زيد عَمْرا.

والفاعل ركنٌ أساسي في الجملة، إذ لا نحكم على الجملة بجملة ما لم يكن فيها فاعل، ولذلك لا يجوز حذفه البتة، أمّا الفعل والمفعول به فيجوز فيهما الحذف، وهذا الحذف قد يكون جائزا وقد يكون واجبا، والبداية مع مواضع حذف الفعل جوازا مع أمثلة أو شواهد من ديوان الشّاعر علي بن الجهم.

---

(1) سورة الفرقان آية 32.

(2) الخلاصة، ألفية ابن مالك ص 103.

(3) الكتاب لسيبويه، 12/1.

(4) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام 17/2ومابعدها.

المطلب الأوّل ـ حذف الفعل وجوبا:[1].

إنَّ الحذف الواجب معناه حذف بعض عناصر التركيب وجوبا، لأنّ القواعد النحوية ومقام الكلام لا يسمح بذكره، مع وجوده دلاليا، لأنّ الفعل ركن من أركان الجملة الفعلية، ولا يمكن أنْ يكتمل المعنى إلا به، ومن مواضع حذف الفعل وجوبا:

الموضع الأول ــ حذف عامل المنادى، سواء أكان مفردا أو مضافا؛ لأنَّ المنادى مفعولا به، والحذف جاء لكثرة الاستعمال وللاختصار فقولك مثلا: يا زيدُ، فإنَّ زيدا منادى مبني على الضم في محل نصب، والفعل محذوف وجوبا للاختصاربسبب كثرة الاستعمال تقديره ادعو أو أنادي، وفي ديوان علي بن الجهم ورد كثير من الأبيات حذف فيها عامل المنادى لكثرة الاستعمال ومثالها قوله:

يَا أَحْمَدً بنَ أَبِي دُؤَادٍ إنَّما * تُدْعى لِكُلِّ عَظِيمَةٍ يا أَحْمَدُ[2].**

والشّاهد في البيت السّابق (ياأحمد)، يا أداة نداء حرف مبني لا محل له من الإعراب، وأحمد منادى مبني على الضم في محل نصب وقد حذف العامل لكثرة الاستعمال وهو من الحذف الواجب والغرض من الحذف الإيجاز والاختصار؛ لأنَّ أسلوب النداء من الأساليب الكثيرة الاستعمال، لذلك حذفوا الفعل وعوَّضوا عنه يا أو غيرها من أحرف النداء.

ومثل هذا البيت قوله في البيتين الآتيين:

يا أَحْمدُ بِنُ أَبي دَوَادَ دَعْوةً * بَعثَتْ إليْكَ جَنَادِلاً وحَدِيدَا[3]**

يا بَدْرُ كَيفَ صَنعْتَ بِالْبَدْرِ* وفَضَحْتَه مِنْ حَيثُ لا يَدْرِي[4]**

ففي البيتين السابقين عارض الحذف، حيث حُذف الفعل (ادعو) بعد ياء النداء، وهو من الحذف الواجب والغرض منه الاختصار لكثرة الاستعمال.

الموضع الثّاني ـ حذف العامل في الإغراء والتحذير، والإغراء حث المخاطب على أمر محمود، والتحذير إلزام المخاطب الاحتراز من مكروه([5]) وورد في ديوان علي بن الجهم التحذيربإياك في قوله:

---

(1) ينظر في هذه المواضع مغني اللبيب لابن هشام، 407/2.وكذلك شرح التصريح للأزهري2/ 373 وما بعدها،

(2) ديوان علي بن الجهم، ص 46، والبيت من بحر الكامل.

(3) المصدر السابق، ص 125، والبيت من بحر الكامل.

(4) المصدر نفسه ص 148، والبيت من بحر الكامل والعروض حذاء.

[5] ـ ينظر: شرح الكافية الشافية لجمال الدين ابن مالك الطائي الجياني، تح عبدالمنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 3،1377/1982

فاعْمِلْ يداً في بَيْتِهِ وَتَبَذَّ لّنْ*** وَإِيَّاكَ وَالْمَولى وَما شِئْتْ فافْعَلِ[1].

والتَّبَذُّل: "تركُ التَّزيُّن والتَّهَيُّؤِ بالهَيئة الْحَسَنَةِ الْجَمِيلَةِ عَلَى جِهَةِ التَّوَاضُعِ"[2].

والشاهد في البيت(وإياك) وهو أسلوب تحذير حذف الفعل فيه وجوبا والتقدير(إياك أحذر).

الموضع الثّالث ـ حذف الفعل إذا وقع بعد أداة خاصة بالدخول على الأفعال كـــ(لو وإذا)، فـإذا وقع الاسم بعد إذا مثلا فإن هناك فعل محذوف يفسره الفعل المذ كور فقول الله تعالى مثلا:**﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾** [3] فقد رُفِعت السّماء في الآية بفعل محذوف مثل المذكور بعد الفاعل في الآية، لأنّ إِذَا بمنزلة حروف المجازاة التي لا يليها إلا الفعل [4].

وفي ديوان علي بن الجهم وردت أبيات عدة حُذِف فيها الفعل لوقوعه بعد أداة من أدوات الشّرط الخاصة بالأفعال وهي الأداة (إذا) منها قوله:

إِذَا الرِّيح هَبَّتْ لها أسْمَعَتْ * غِنَاءَ الْقِيانِ بِأَوْتارِهَا[5].**

فـ(إذا) في البيت أداة شرط غير جازمة لا يليها إلا الفعل، وقد وقع بعدها اسم وهو الرّيح وهو هنا فاعل لفعل محذوف وجوبا يفسره الفعل المذكور بعده والتقدير: (إذا هبت الريح هبت) وهو موضع الشاهد في البيت، وخالف الكوفيون هذا القول، فالريح عندهم فاعل للفعل المذكور ولا تقدير؛ لأنَّهم يجيزون تقدّيم الفاعل على الفعل، وقال الأخفش: إنَّ الريح مبتدأ والجملة بعده خبر، وكلام الكوفيين مردود عليه، لأنَّه يستلزم تقديم المعمول على العامل، وهذا لا يجوز، وكذا قول الأخفش الذي جعل الجملة مؤلفة من مبتدأ وخبر فهو غير جائز أيضا؛ لأنَّ (إذا) لا تدخل إلا على الفعل وحسب رأيه فقد وقع بعدها الاسم [6] لذلك فإن رأي البصريين هو الأسلم لموافقته قواعد النحو.

وحُذِف الفعل بعد إذا للتركيز على الجواب والاختصار، وهو من الأساليب المستخدمة في القرآن الكريم في أكثر من موضع.

ومثل هذا البيت قوله:

---

[1] ـ ديوان علي بن الجهم، ص 53، واليت من بحرالطويل.

[2] ـ لسان العرب50/11

(3) سورة الانشقاق آية 1

[4] ـ ينظر: ضياء السالك إلى أوضح المسالك، محمد عبدالعزيز النجار، مؤسسة الرسالة،ط1، 2001، 3/ 339.

(5) ديوان علي بن الجهم، ص 30، والبيت من بحر المتقارب.

(6) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، 504/2.

إذا اللّيل أدنى مضجعي منه لم يقل * عَقَرْتَ بَعيري يا امْرأَ الْقيسِ فانْزِلِ[1].**

وهذا البيت سرقة شعرية، ويسميه المعاصرون التناص وهو إعادة تشكيل نص من النصوص مع نصوص أخرى مشابهة[2] إذ ورد الشطر الثاني منه في معلقة امرئ القيس بن حجر الكندي(ت565م) وهوقوله:

تَقولُ وَقَدْ مالَ الْغَبيطُ بِنا مَعاً عَقَرْتَ بَعيرِي يَا امْرَأ الْقيسِ فَانْزِلِ[3].

والشّاهد في بيت علي بن الجهم (إذا الليل أدنى) حيث حُذف الفعل(أدنى) بعد أداة الشرط (إذا) لدلالة الفعل الآخر عليه، وهو العارض في البيت إذ إنّ أصل التركيب: إذا أدنى الليل أدنى ...

المطلب الثّاني ـ حذف الفعل جوازا:

والحذف الجائز معناه حذف اللفظ مع جواز ذكره، ومن المواضع التي يجوز فيها حذف الفعل:

الموضع الأول ـ إذا دلّ عليه دليل:

فإذا دلّ دليل على الفعل جاز حذفه، كأن يكون هناك فعل مذكر قبله ومثاله قول علي بن الجهم:

وَلَهْفَةُ مَظْلُومٍ تَمَنَّاكَ حَاضِرا * وَقَدْ ذُعِرتْ أَسْرابُهُ وسوارِحُهُ[4]**

والأسراب جمع سرب وهو القطيع، والسوارح: المواشي[5].

والعارض في البيت حذف الفعل قي الشطر الثّاني وهو (ذُعِرتْ) لدلالة الأول عليه، والحذف جاء لدلالة الأول عليه والمحافظة على الوزن، فلو قال الشاعر: (ذعرت أسرابه وذعرت سوارحه) لما استقام الوزن. ومثال البيت السابق قوله:

أَما تَرى الْيَومَ ما أَحْلى شَمائِلَهُ * صَحْوٌ وَغَيمٌ وَإِبْراقٌ وإِرْعادُ [6].**

والشاهد في الشطر الثاني وهو قوله: (صحو و...) حيث إنَّ جاءت صحو فاعل لفعل محذوف جوازا تقديره: (يبدو أو يظهر)

---

(1) ديوان علي بن الجهم ص56، والبيت من بحر الطويل.

[2] ـ ينظر: شرحا أبي العلاء والخطيب التبريزي على ديوان أبي تمام(دراسة نحوية صرفية) إيهاب عبدالحميد سلامة، كلية دار العلوم ـ جامعة القاهرة، تاريخ النشر2012م، ص 266.

[3] ـ ديوان امرئ القيس ، اعتنى به: عبدالرحمن المصطاوي، دار المعرفة ـ بيروت، ط2، 2004، ص 29

(4) ديوان علي بن الجهم، ص 65، والبيت من بحر الطويل.

[5] ـ ينظر: **مختار** الصحاح ، مادتي (سرب) و(سرح) على التوالي. ص 145.

[6] ـ ديوان علي بن الجهم، ص 122، والبيت من بحر البسيط.

الموضع الثّاني ـ جواب الاستفهام: كأن يقال: مَنْ جاء؟ فتقول: محمد، والأصل جاء محمد، ولم أعثر على أي شاهد في الديوان يمثل هذا الموضع من مواضع الحذف.

الموضع الثّالثـ ويجوز حذف عامل المصدر لدليل الحال عليه:[1].

وقد جاء في ديوان علي بن الجهم جملة من الأبيات حذف فيها عامل المصدر منها قوله من قصيدة يمدح فيها المعتصم:

وَفَاءً إنْ نَأتْ بِالْجارِ دَارٌ* وَرَعْياً لِلْمَودَّة والذِّمامِ[2].**

والشّاهد في البيت(وفاء)مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره(أفي)، فالذي حُذِف فعل المفعول المطلق، والمصدر هنا مؤكد لعامله قال ابن جني: "وَإِنَّمَا يُذكر الْمصدر مَعَ فعله لأحد ثَلَاثَة أَشْيَاء وَهِي توكيد الْفِعْل وَبَيَان النَّوْع وَعدد المرات نقُول فِي التوكيد قُمْت قيَاما وَقَعَدت قعُودا..."[3].

والحذف هنا زاد الأسلوب قوة وإيجازا؛ لأنّ التعبير بالمصدر أقوى من الفعل[4].

ومثل البيت السابق قوله:

عزاءً عَنِ الْأمرِ الَّذي فَاتَ نَيلُه * وصَبْراً إذا كانَ التَّصَبرُ أحْزَما[5]**

ومنه:

صَبْراً فَإنَّ الصَّبرَ يُعْقِبُ راحَةً *** وَيَدُ الْخَليفةِ لا تُطاوِلها يَدُ[6].

فعزاء وصبرا وكل منهما مصدران حُذِف معمولوهما وجوبا، وهو العارض فيهما.

الموضع الرابع ـ حذف العامل في أسلوب الإغراء والتحذير مالم يكن مكررا أو معطوفا[7]

ومثاله قوله:

وإيَّاكُما والْخَمْرَ لا تَقْربانِها * كَفى عِوضًا عَنْها الشَّرابُ الْمُعَسَّلُ[8].**

---

(1) ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي 126/2.

(2) ديوان علي بن الجهم، ص 5، والبيت من بحر الوافر.

(1) اللمع في العربية لابن جني ص47.

4() ينظر: أسرار العربية ، لأبي البركات الأنباري، دار الأرقم ، ط1، ص137.

(5) ديوان علي بن الجهم ص 18، والبيت من بحر الطويل.

6 ـ المصدر السابق ص 45، والبيت من بحر الكامل.

(7) ينظر: همع الهوامع، 26/2.

8() ديوان علي بن الجهم، ص 70، والبيت من بحر الطويل.

والعارض (وإياكما والخمر) حيث حذف فعل التحذير قبل لفظ(الخمر) وهو المحذَّر منه، والتقدير: إياكما أحذر الخمر[1]، ودلالة الحذف في هذا الأسلوب أنَّ الشّاعر أو المتكلم يعمد إلى ذكر المُحذَّر منه مباشرة دون ذكر الفعل للتنبيه والاقتصاد والتحذير أو الترغيب فيه كما في الإغراء.

ومثل البيت السّابق:

فَأعْمِلْ يَداً في بَيتهِ وَتَبَذَّلَنْ * وإيَّاكَ والْمَولى وَما شِئْتَ فافْعَلِ[2].**

والعارض كسابقه وهو حذف فعل التحذير بعد إياك وتقديره إياك أحذر المولى، فالمولى مفعول به منصوب على التحذير.

المطلب الثّالث ـ حذف المفعول به:

إنَّ ركني الجملة الفعلية هما: الفعل والفاعل، أو الفعل والفاعل والمفعول به في حال كان الفعل متعديا، وما عداهما يعدُّ فضلة يجوز الاستغناء عنه من دون أنْ يؤثر ذلك في المعنى والفضلة في اصطلاح اللغويين " هي بقايا الشيء والعرب تقول لبقايا الماء في الإناء فضلة"[3]، أمَّا في اصطلاح النحاة فالفضلة لفظ يذكر لتتميم المعنى، وسُمِيت فضلة لزيادتها، فالفضلة هي اللفظ الزائد على المسند والمسند إليه[4]، على أنّ الإمام عبد القاهر الجرجاني رأى أنَّ المفعول به ركن أساسي في الجملة الفعلية، ولا يجوز الاستغناء عنه إلا لفائدة، وإلا كان الحذف والذكر سواء [5].

إنَّ حصر مواضع حذف المفعول به، موضوع صعب، لأنَّه داخل في اهتمام البلاغيين،

ثم إنَّ حذفه ليس جائز على الاطلاق دون دليل وهو كما قال ابن جنّي في كلامه عن الحذف دون دليل "وإلا كان فيه ضرب من تكلف علم الغيب في معرفته"[6].

ولهذا ستكون دراستي لحذف المفعول وفق ماورد في ديوان عليُّ بن الجهم وكان حذفه وفق ما يلي:

الموضع الأوّل ـ حذف المفعول به للمحافظة على الوزن: [7]

1() ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، 70/4.

2() ديوان علي بن الجهم، ص 53، والبيت من بحر الطويل.

(3) لسان العرب، لابن منظور، 225/11، مادة (فضل)

(4) ينظر: المقتضب للمبرد،116/3

(5) ينظر أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني، تح محمود محمد شاكر، المؤسسة السعودية بمصر، ط1، 1991.

(6) الخصائص لابن جني 243/2.

(7) ينظر: مجلة جماليات التركيب النحوي، ظاهرة الحذف في شعر نزار قباني، رائدة علي أحمد عاصي، العدد الحادي والأربعون، 2020، 179.

ونظيره في كتاب الله تعالى أو النثر عامة المحافظة على الفاصلة أو السَّجع كما في قوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ [1] والشاهد في الآية الكريمة حذف المفعول به وهو حرف الكاف في قوله (وما قلى) والأصل: وما قلاك، فحذف الكاف ليحافظ على الفاصلة، ونظير هذا في ديوان علي بن الجهم قوله من قصيدة يمدح جعفرا المتوكل:

أَمِن السَّوية يا بْنّ عمّ مُحَمَّدٍ * خَصْمٌ تُقرّبَه وآخَر تُبْعِدُ**[2]

والشاعر يستنكر على جعفر الذي وصفه بابن عم محمد (صلى الله عليه وسلم)، لأنَّه من بني العباس، أنكر عليه عدم المساواة بين خصومه، والشاهد في البيت (وآخر تبعد) والأصل وآخر تبعده، فحذف المفعول به وهو الضمير لإقامة الوزن والقافية، لأنَّ القصيدة دالية لا هائية.

فالعارض في البيت هو حذف (الضمير) المتصل الواقع مفعولابه والمتصل بالفعل (تبعد) وقد حُذِف لإقامة الوزن.

ومثل البيت السّابق قوله من قصيدة يمدح فيها المتوكل:

أَشْكُرُهُ إنْ كُنْتُ في نِعْمَةٍ * مِنْهُ وإنْ أذْنَبْتُ اسْتَغْفِرُ**[3].

والخطاب في هذا البيت ليس موجهاإلى المتوكل ، وإنَّما الشاعر يناجي ربَّه في ثنايا هذه القصيدة ، والشاهد في البيت (استغفر) حيث حذف المفعول به وهو الضمير الهاء، ذلك أنَّ الأصل استغفره، وقد حذفه الشاعر لإقامة الوزن والقافية، فالعارض في البيت حذف المفعول به وهو الضمير في (استغفره) من أجل القافية، لأنَّ القافية رائية لا هائية.

الموضع الثّاني ـ حذف المفعول به لعد تعلق الأمر بالمفعول :

والحذف في هذا الموضع للمفعول به أنَّ يكون الكلام لا يتعلق به، فالمفعول به غير مهم في الأبيات؛ لأنَّ الأمر يتعلق بالفعل والفاعل، وقد ينزل الفعل المتعدي منزلة الفعل اللازم، وذلك لعدم تعلق الأمر به ؛ لأنَّ غرض الشاعر إفادة ثبوت الفعل للفاعل والمعنى يكتمل من دون المفعول به[4] ومثال هذا قول علي بن الجهم:

---

(1) سورة الضحى، آية 3.

(2) ديوان علي بن الجهم، ص 46، والبيت من بحر الكامل.

(3) المصدر السابق ، ص 74، والبيت من بحر السريع.

(1) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، تأليف: أبوالعرفان محمد بن علي الصبان، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط1 2،1997/139.

كَمْ أَبْلتْ الدُّنْيا وكَمْ جّدَّدَتْ * مِنَّا وكَمْ تُبْلِي وتّغْتَالُ[1].**

فكم خبرية أفادت معنى الكثرة الذي أراد الشاعر إثباته لفعل الإبلاء والتجدد، فكم أبلت الدنيا وكم جددت ولم يذكر هذا الذي أبلته الدنيا وجددته، وإنَّما أراد أن يثبت هذه الأفعال للدنيا فقط.

فالشاعر أراد أن ينسب فعل التجديد والإبلاء للدنيا وحذف الذي أبلته الدنيا وجددته وهو (المفعول به) لعدم تعلق الأمر به وهو العارض في البيت.

ومثله قوله:

فَكَيْفَ قايَسْتَ بِها غُرَّةً* غَرَّاءَ لا تَخْفَى ولا تُسْتَرُ[2]**

والخطاب للشمس، وهي الفاعل المستتر للفعلين (تخفى وتستر)، لكن ما الذي تخفيه؟ هذا لم يذكره الشاعر، وإنَّما أراد أنْ يثبت هذين الفعلين للشمس دون الاهتمام بالمفعول، فالعارض في البيت (تخفى وتستر) حيث حذف مفعولي هذين الفعلين لعدم تعلق الأمر بهما.

هذا ما وجدت محذوفا من مفعولات في ديوان علي بن الجهم وقد جاء الحذف لسببين وهما: المحافظة على الوزن، وعدم تعلق الأمر بالمفعول به.

ومن خلال دراسة موضوع (الحذف في الجملة الفعلية) في الدّيوان مجال الدراسة اتضح أنَّ الشّاعر حذف الفعل والمفعول به؛ فقد حذف الفعل وجوبا في أسلوب النّداء وحذفه كذلك بعد بعض الأدوات الخاصة بالدخول على الفعل مثل: إذا ولو.

وهناك مواضع أخرى لحذف الفعل وجوبا لم ترد في ديوان علي بن الجهم كحذف الفعل في جواب الاستفهام، كما حذف المفعول به للمحافظة على الوزن، ذلك أنَّ الشاعر محكوم بالوزن والقافية ويجوز له ما لا يجوز لغيره، كما حذف المفعول به لعدم تعلق الأمر به؛ وإنزال الفعل المتعدي منزلة الفعل اللازم، فالأمر متعلق بالفعل والفاعل دون المفعول به، وما ذكرت في هذه الخلاصة دليل على تنوع أسلوب الشّاعر، فعلى الرغم من أنه محكوم بأوزان وقوافي إلا أنَّ أساليبه تنوعت، ولا غرابة في ذلك؛ فإنَّه عاش في فترة العصر الذهبي لدولة بني العباس وعاصر أشهر شعرائها.

---

(1) ديوان علي بن الجهم، ص 68، والبيت من بحر السريع.

(2) المصدر السابق، ص 72، والبيت من بحر السريع.

المبحث الثّالث

الزّيادة في ديوان علي بن الجهم

المطلب الأوّل: الزّيادة في الجملة الاسميّة

المطلب الثّاني: الزّيادة في الجملة الفعليّة

الزّيادة لغة واصطلاحا:

أولاـ الزّيادة لغة:

قال الخليل: "زِيدَ: زِدْتَه زَيْداً وَزِيادةً. وَزادَ الشّيءُ نفسُهُ زِيَّادةً... وَإِبلٌ كَثِيْرةُ الزّيايد، أَيْ: الزّيادات ... والنَّاقةُ تَتزيّد في سَيرِها، أي: تتكلّفُ فَوقَ قَدْرِها. والإنْسانُ يَتَزَيَّدُ في كَلامِهِ وحَديثه، إذا تَكلّفَ فَوقَ مَا يَنْبَغي"[1].

وقال صاحب اللسان:" زيد: الزِّيادة: النُّموّ، وَكَذَلِكَ الزُّوادَةُ. وَالزِّيَادَةُ: خِلَافُ النُّقْصَانِ.زَادالشيءُيزيدُزَيْداًوزِيداًوَزِيَادَةًوَزِيَادًاومَزِيداًومَزاداًأَيازدَاد.والزَّيْدُوالزِّيدُ: الزيادة"[2].

ومن خلال النصين السابقين نلحظ أنَّ الخليل وابن منظور متفقان على أنَّ الزيادة خلاف النقصان، وأضاف ابن منظور مصطلح النُّمو، فاللفظ عنده كائن حي، ينمو بزيادة الحروف إليه، إلَّا إنَّهما لم يشيرا إلى الزيادة كمصطلح نحوي، وأشارا فقط إلى الزيادة الصرفية بقولهما: مزيد.

ثانيا ـالزيادة اصطلاحا:

لا يختلف المفهوم الاصطلاحي للزيادة عن مفهومها اللغوي كثيرا، بل إنَّ المفهوم الاصطلاحي ينبثق من المفهوم اللغوي ويجعله قاعدة له.

فالزيادة اصطلاحاً: أنْ يُضاف إلى الحروف الأصُول ماليس منها ممّا قد يسقط في بعض تصاريف الكلمة، ولا يقابَل بفاء، ولا عين، ولا لام، وذلك يكون إمّا بتكرير حرف من الكلمة، نحوِ الباء من "جَلْبَبَ"، والدال من "قُعْدُدٍ"، أو بزيادة حرف من غير جنسها من حروفِ "اليومَ تنساه"، نحو واو"جَوْهَر" وياء "صَيْرَفٍ"، ، وهمزة " أفْكَلٍ"، و"أحمَرَ"، والغرض من ذلك: إمّا إفادةُ معنى لم يكن موجوداً، وإمّا إلحاقُ بناء ببناء غيره، وإمّا المدُّ وتكثيرُ البناء لاغيرُ، كألف "غلام"، وواو "عجوز"، وياء "صَحِيفَة"، و"سَعِيد" ونحوها"[3]. فابن يعيش في شرحه على المفصل لم يفرق بين الزيادة النحوية والصّرفية، فذكر حروف الزيادة الصرفية ضمن بعض الأحرف التي تزاد لتفيد معنى

لم يكن موجوداً قبلها، لكنه أكَّد على أنَّ الزائد ليس أصلا، وإنَّما هي زيادةٌ يُتمم بها الاسم، ويوضِّح بها

---

(1) العين للخليل بن أحمد377/7مادة(زيد)

(2) لسان العرب، لابن منظور 198/3(مادة: (ز ي د).

(3) شرح المفصل، لابن يعيش 4، 156.

معناه، ومنه: "فُلان من حَشو بني فُلان"، أي: من أَتْباعهم، وليس من صَمِيمهم [1].

إنَّ الزيادة هي إضافة حرف إلى الجملة أو التركيب عامة، ليضيف معنى جديدا ما كان ليتحقق من دونه، فزيادة المبنى ترافقها زيادة في المعنى وفي هذا يقول صاحب البهجة الوفية:

ثُمَّ الزِّيَادَةُ التِي فِي المَبْنَى ... دَلَّتْ عَلَى زِيَادَةٍ فِي المَعْنَى[2].

إلَّا أنَّ هذه الزيادة ارتبطت بالصرف أكثر من ارتباطها بالنحو، إذ جعل الصّرفيون للزيادة حروفا مخصوصة، وهذه الزيادة لا تقتصر على الصرف، بل تشمل النحو أيضا، حيث تدخل الزوائد في بناء الجملة فتزيدها اتساعا، مع عدم تأثر المعنى الأصلي حين الاستغناء عنها، وهذه الزيادة قد تفيد توكيد الكلام وتبيينه، وقد يكون لها وظيفة نحوية مع عدم الإخلال بالمعنى العام ك(ما الكافة) مثلا، فهي تبطل عمل الحروف والأفعال مع بقاء معنى الجملة قائما، وقد أكد هذا سيبويه الذي ذكر بأنَّ الزيادة النحوية لا تضيف معنى، وإنَّما زيادة هذه الأحرف قد يفيد التوكيد، أو الربط بين أجزاء الجملة[3].

إنَّ كل حرف من هذه الأحرف قد يؤدي معنى جديدا في كل مرة، ذلك أنَّ الحرف في اللغة

العربية ليس له معنى في ذاته، وإنَّما يكتسب معناه من السياق الذي يقع فيه، فالباء مثلا وهي أحد الزوائد المتفق على زيادتها قد تفيد معان كثيرة، وقد أحصاها أحدهم فأوصلها إلى أربعة عشر وجها[4].

وقد اختلف العلماء في مصطلح الزيادة، فبينما أطلق عليها البصريون

مصطلح (اللغو)، رأى الكوفيون بأنَّها "حشو وصلة"[5].وهناك من العلماء مَنْ

أنكر وجود الزيادة في كلام العرب كابن السراج [6].

وإنْ اختلف العلماء في مصطلح الزائد، وفي وجوده من عدمه، إلا أنَّهم اتفقوا على:

أنَّ الزيادة تكون في الحرف وفي الفعل، ولا تقع في الأسماء؛ ذلك أنَّ الأسماء لا تزاد.

---

(1) ينظر: شرح المفصل، 390/2.

(2) البهجة الوفية بحجة الخلاصة الألفية، تحقيق: حمزة مصطفى أبو ترهة، دار الكتب العلمية بيروت ط1، 2017م، 168/1.

(3) ينظر الكتاب، لسيبويه، 222/2.

(4) ينظر: مغني اللبيب ، لابن هشام الأنصاري، تحقيق إميل يعقوب 214/1.

(5) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 177/1

(6) ينظر: الأصول في النحو، لابن السراج، 211/2.

أنَّ الزيادة تقع وسطا وآخرا، ولا تقع أولا.

أنَّ الزائد هو كل حرف أقحم للتأكيد [1] كزيادة من في قولك : ما جاء من أحد، والأصل ما جاء أخد فمن في المثال زائدة.

المطلب الأول ــ الزيادة في الجملة الاسمية:

لقد سبق الحديث عن الجملة في التمهيد، وكذلك الحديث عن الجملتين

الاسمية والفعلية في المباحث السابقة، وموضوعنا الآن دراسة الزيادة في

في الجملة الاسمية.

مواضع الزيادة في الجملة الاسمية:

الموضع الأول ـ زيادة الباء:

إنَّ الباء حرف من حروف الجر، ويكون (حرف مبنى) في الأسماء والأفعال مثل: بثينة وبشرى، وكتب وركب، ويكون كذلك حرف معنى عامل فيما بعده من الأسماء، إلا أنَّ معناه لا يكون ثابتا، فقد يأتي للإلصاق وهو معناه الأصلي مثل: أمسكت بالقلم، أو مجازي مثل: أمسكت بزيد. وله معانٍ أخرى كالتعدية، والاستعانة، والسببية والمصاحبة وغير ذلك[2]، إلا أنَّ معناه الدّاخل معنا في هذه الدراسة هي الباء الدالة على التوكيد المفهوم من الباء؛ لأنَّها الزائدة، وتزاد الباء في ستة مواضع:

أولها ـ الفاعل: كقوله تعالى: ﴿...وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [3].وكقولك: أحسن بزيد؛ فكفى فعل ماض والباء زائدة للتوكيد والله فاعل مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد للتوكيد.وأحسن بزيد: فأحسن فعل ماض جاء على صورة الأمر وزيد فاعله مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

---

(1) ينظر معاني حروف الزيادة عند النحاة (دراسة نحوية دلالية) نبعة محمد جمعة، مجلة الدراسات الاجتماعية، مجلد8، العدد15، 2003م، ص 105.

(2) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام، تحقيق إميل يعقوب 214/1 وما بعدها.

(3) سورة النساء من الآية 166.

ثانيها ـ المفعول به: كقوله تعالى: ﴿ **وَأَنفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ** ﴾ (1) وقوله: ﴿ **وَهُزِّيٓ إِلَيْكِ بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ تُسَٰقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا**﴾ (2). والشاهد في آية البقرة (ولا تلقوا بأيديكم)، فلا ناهية جازمة وتلقوا مضارع مجزوم بحذ ف النّون والباء حرف جر زائد للتوكيد وأيديكم مفعول به للفعل تلقوا مجرور لفظا منصوب محلا.

أما آية سورة مريم فالشاهد فيها (وهزي.. بجذع النخلة)، فهزي فعل أمر مبني على حذف النون، والجار والمجرور إليك متعلق به.

وجذع مفعولا به منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

الموضع الثالث ـ المبتدأ: مثل: كيف بك؟ فكيف اسم استفهام خبر مقدم والباء حرف جر زائد والكاف ضمير في محل رفع مبتدأ مؤخر.(3).

الموضع الرابع ـ خبر ليس: كقول الله تعالى: ﴿**...وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُواْ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ ۖ وَأْتُواْ ٱلْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَٰبِهَا ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ**﴾ (4)

والشاهد في الآية (ليس البر بأن تأتوا..) فليس فعل ماض ناسخ ناقص، والبر اسمه والمصدر المؤول من أنّ والفعل: (بأن تأتوا) خبره، والباء في (بأنْ) حرف جر زائد أفاد التوكيد.

وتزاد أيضا في خبرما العاملة عمل ليس ولفظي التوكيد بالنفس والعين كقول الله تعالى: ﴿ **وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ...**﴾ (5).والشاهد في الآية لفظ (أنفسهن) المؤكد بنون الإناث وقد اتصلت به الباء الزائدة للتوكيد.

وفي ديوان علي بن الجهم وردت جملة من الأبيات جاءت فيها الباء زائدة للتوكيد في عدة مواضع:

---

(1) سورة البقرة الآية 195.

(2) سورة مريم آية 25.

(3) ينظر: التطبيق النحوي، عبده الراجحي ص92.

(4) سورة البقرة من الآية 189.

(5) سورة البقرة من الآية 228.

أولها قوله:

قالتْ حُبسْتَ فقُلْتُ لَيْسَ بِضائِرٍ * حَبْسي وأيِيَّ مُهَنَّـدٌ لَايُغْمَدُ لايُغمدٌ [1].**

والشاعر يمدح جعفر المتوكل وهو في سجنه، والضائر كلُّ شيء مهلك وهو صفة للكلب العقور؛ لأنَّه أشد فتكا [2] فالشاعر يقول الحبس ليس بمهلكي والسيوف أيضا تُدْخِلُ في أغمادها ولا يكون ذلك معيبا، وهنا قمة الفخر والمدح.

والشاهد في البيت(ليس بضائر) فقد زيدت الباء في خبر ليس المقدَّم؛ لأنَّ أصل التركيب: ليس حبسي بضائر، والعارض زيادة الباء في خبر الفعل الناسخ.

ومثله قوله يخاطب المتوكل ويخيره بين مخافة الله والعقاب :

أو تعاقب فأنت أعرف باللــ * ــه وليس العقاب منك بعار[3].**

والشاهد (وليس العقاب... بعار) حيث اتصلت الباء الزائدة للتوكيد بخبر ليس وهو العارض في هذا البيت.

وقد جاء اتصال الباء بخبر ما العاملة عمل ليس في قوله:

وما حبسُ الخليفةِ لي بعارٍ * وليسَ بِمُؤيسي منهُ التَّنائي[4].**

والخليفة هنا هو الواثق بالله العباسي حيث حبسه بسبب مذهبه الديني، فيقول ليس الحبس بعار، ومؤيسي من اليأس يقال: "أيأس فلانٌ فلانًا: جعله يفقد الأملَ"[5] والشاهد في البيت (وما حبس الخليفة لي بعار) حيث اتّصل خبر ما بالباء الزائدة، كذلك الباء زائدة في الشطر الثّاني: فليس فعل ماض ناقص، التنائي اسم ليس مؤخر، و بمؤيسي خبر ليس، وقد زيدت فيه الباء ، إذ يجوز أنْ نقول: ليس التنائ يمؤيسي.

فالعارض في البيت (بعارــ بمؤيسي) حيث زيدت الباء في خبر ما العاملة عمل ليس للتوكيد وفي خبر ليس نفسها في الشّطر الثّاني من نفس البيت. واتصلت أيضا بالفاعل في موضع واحد في الديوان وهو قوله:

---

(1) ديوان علي بن الجهم، ص 41، والبيت من بحر الكامل.

[2] ــ ينظر: مختار الصحاح ص 185.

(3) ـ يوان علي بن الجهم، ص 150، والبيت من بحر الخفيف.

(4)المصدر السابق، ص 85 والبيت من بحر الوافر.

[5] ــ معجم اللغة العربية المعاصرة 2505/3.

كفى بالهوى شغلا وبالسيف زاجرا * لو أن الهوى مما ينهنه بالزجر[1].**

والشاهد في البيت (كفى بالهوى) فكفى فعل ماض والهوى فاعله مرفوع بضمة مقدرة على الألف المقصورة وهو مجرور لفظا مرفوع محلا لاتصاله بحرف الجر الزائد، ومن اتصالها بالمفعول قوله:

فلمَّا أضرَّتْ بِالْعُيُونِ بُرُوقُها * وَكادَتْ تُصِمُّ السَّامِعِينَ رُعُودُها[2].**

والشاهد في البيت(أضرت بالعيون بروقها) حيث زيدت الباء في المفعول به (العيون) إذ يجوز أنْ نقول: أضرت بروقها العيون، والعارض في البيت زيادة الباء في المفعول به.

الموضع الثّاني ـ زيادة مِنْ:

ومن حرف جر مؤثر في الدلالة، وله معانٍ كثيرة كابتداء الغاية وهو أشهرها كقول الله تعالى: ﴿**سُبْحانَ الَّذِي أَسْرى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بارَكْنا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آياتِنا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ**﴾ [3]. والشّاهد (من المسجد الحرام..)، حيث أفادت من معنى ابتداء الغاية، وتفيد أيضا التبعيض أو الجزئية كقولك : قرأت من الكتاب، وغير ذلك من المعاني التي تجاوزت خمسة عشر معنى[4].

وقد أكَّد زيادتها سيبويه حين قال: "ما رأيت من أحد إلا زيد"، فلما كان كذلك حمله على الموضع فجعله بدلا منه كأنَّه قال: ما أتاني أحد إلا فلان؛ لأنَّ معنى ما أتاني أحد وما أتاني من أحدٍ واحدٌ؛ ولكنَّ (مِن) دخلت هنا توكيدا، كما تدخل الباء في قولك: كفى بالشيب». فهو يرى هنا أنَّ (مِنْ) تزاد توكيدا كما تزاد الباء مع عدم تغير المعنى[5].

ويرى المبرّد بعدم زيادتها في الكلام؛ لأنَّ الكلام عنده كله أصل ولا زيادة فيه[6]. وللردِّ على كلام المبرّد أقول: ؛ إنَّ الحرف في اللغة العربية ليس له معنى في ذاته، وإنَّما يكتسب معناه من السياق الواقع فيه، ومن ثَمَّ فإنَّ حذف بعض الأحرف من التركيب لا يضرُّ بدلالة الكلام، وزيادته قد تفيد معنى زائدا، ومن هنا فإنَّني أميل إلى رأي سيبويه الذي قال بزيادة (من) لتحقيق معنى التوكيد.

---

(1) ديوان علي بن الجهم، ص 145والبيت من بحر الطويل.

(3) المصدر السابق، 57، والبيت من بحر الطويل.

(3) سورة الإسراء، آية 1.

(4) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري 680/1.

(5) يُنظر الكتاب لسيبويه، 215/2.

(6) ينظر:: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر ، دمشق، ط6، 1958م ضب للمبرد 45/1.

ولزيادة (مِنْ) مواضع كثيرة في ديوان منها على سبيل المثال قولـه: وفـي ديـوان علـي بـن الجهـم زيدت (مِنْ) في عدة مواضع أولها قبل الخبر كقوله:

كم من عليل قد تخطاه الردى * فنجا ومات طبيبه والعود[1].**

والشّاهد في البيت (كم من عليل) فكم خبرية تفيد التكثيـر اسـم مبنـي علـى السـكون فـي محـل رفـع مبتدأ، (ومن) حرف جر زائد وعليل اسم مجرور وهو تمييز كم ، وجملة قد تخطاه خبر كم: فمن في البيت زائدة وهي العارض وقد أفادت معنى التوكيد.

ومثله قوله:

أقلي فإنَّ اللومَ أشكلَ و اضحهْ * وَكمْ مِنْ نصيحٍ لا تُملُّ نصائحه [2].**

فكم مبتدأ وهي خبرية، من حرف جر زائد لتوكيد معنى التكثير، نصيح اسـم مجـرور بمـن الزائـدة ونصيح تمييز كم الخبرية مجرور لفظا منصوب محلا، وجملة لا تمل نصائحه في محل رفع خبـر كم، والعارض زيادة من الجارة بعد كم الخبرية..

وقد تزاد في المفعول به كقوله:

اختارها اللهُ للإمامِ الذي * يُنصفُ منْ نفسِهِ وينتصفُ[3].**

والشّاهد في البيت السّابق(ينصف من نفسـه)حيـث زيـدت مـن قبـل المفعـول بـه، فيحـوز أن نقول: ينصف نفسه، والعارض زيادة من الجارة قبل المفعول به.

من هنا نستطيع أنْ أُقرّرَ أنَّ حرف الجر الأصلي والزائد كلاهما يجر الاسم بعده؛ إلا أنَّ الأصـلي يجر الاسم ويكون للحرف وظيفة يؤديها مع عامله، أمّا الزائد فإنَّه يجر الاسم، لكـنْ لا يكـون جـره أصلياً، إذ لابد أنْ يكون له محل آخر من الإعراب، لأنَّه قد يكون مبتدأ أو خبر أو فاعـل أو مفعـول به، ثم إنَّ هذا الحرف لا يؤدي معنى مع معموله؛ إذ يصـح الاسـتغناء عنـه دون أنْ يـؤثر ذلـك فـي المعنى، ولا يكون له تعلق

الموضع الثّالث ـ زيادة ما الكافة عن عمل النصب:

(ما) حرف من حروف المعاني التي تعددت معانيها[4]، فتكون نافية عاملة عمل ليس كقوله تعالى: ﴿**...مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ**﴾ [5]، فما نافية واسـم الإشـارة اسـمها مبنـي فـي محـلّ رفـع،

(1) ديوان علي بن الجهم، ص 44، والبيت من بحر الكامل.

(2) ديوان علي بن الجهم، ص 64، والبيت من بحر الطويل.

(2) المصدر السّابق، ص 15، والبيت من بحر المنسرح.

(4) ينظر مغني اللبيب لابن هشام، 552/1، وما بعدها..

(5) سورة يوسف من الآية 31.

و(**بَشَرًا**) خبرها منصوب ، وقد تكون استفهامية كقولـه تعـالى: ﴿ **قَـالُواْٱدۡعُ لَنَـا رَبَّـكَ يُبَـيِّن لَّنَـا مَـا هِيَ...** ﴾ [1] فما استفهامية مبتدأ لونها مستفهم عنه وهو خبرها. وقد تكون مصدرية ظرفيـة كقولـه تعالى:﴿ **وأَوْصَانِي بِالصَّلاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَياً**﴾[2]، فما مصدرية ظرفية ودام مـن أخـوات كـان، والتاء اسمها، وحيا خبر ما دام منصوب بالفتحة الظاهرة لأنّه مفرد، وغيـر ذلـك مـن المعـاني كمـا لموصولة، وكالنافية غير العاملة، وما هـذه تكـون زيادتهـا فـي الجملتـين الاسـمية والفعليـة، إلا أنّ زيادتها في الفعلية أكثر، ثم إنَّها إذا دخلت على النّواسخ الاسمية يزال اختصاصـها بالجملة الاسمية، ولذلك وضعتها في نمط الزيادة في الجملة الفعلية.

وإذا تجردت ما من كل المعاني السّابقة كانت زائدة لمجرد توكيد الكلام وفـق السـياق الـواردة فيـه، وما الزائدة هذه تنقسم إلى قسمين: كافة وغير كافة[3]، ومعنـى كافـة أنَّهـا تكـف مـا تتّصـل بـه عـن العمل، فإذا اتّصـلت بـالحروف النّاسـخة مـثلا يـزول اختصاصـها بالجملـة الاسـمية كقولـه تعـالى: ﴿ **بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَـا يَقُـولُ لَـهُۥ كُـن فَيَكُـونُ** ﴾ [4].فإنَّمـا كافـة ومكفوفـة ويقول فعل مضارع، فهنا عندما اتصلت ما بإنَّ النّاصبة زال اختصاصها بالجملـة الاسـمية وبطـل عملها.

ويرى الكوفيون أنَّ ما اسم مبهم بمنزلة ضمير الشأن، والجملـة بعـده مفسـرة لـه، ومخبـر بهـا عنه [5] وهذا القول مردود عليه، لأنَّ (ما) لا يبتدأ بها بخلاف ضمير الشّأن الذي يجوز وقوعه فـي بداية الكلام.

وقد كفت ما عمل الحروف النّاسخة في جملة من المواضع منها قوله:

إنّما ذنبي إليْهنَّ الْمَشيبُ * فَمَتى يَعْفونَ أمْ كَيفَ أتوبُ[6]؟**

---

(1) سورة البقرة من الآية 69.

(2) سورة مريم من الآية 32.

(3) ينظر مغني اللبيب لابن هشام 588/1.وما بعدها.

(4) سورة البقرة الآية 117.

5 ـ ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمدالله، دار الفكر ، دمشق، ط6، 1958م، ص 404.

(6) ديوان علي بن الجهم ص 108، والبيت من بحر الرمل.

(فإنما) كافة ومكفوفة، وذنبي مبتدأ معرف بإضافة ياء المتكلم إليه والجار والمجرور متعلق بالمبتدأ والمشيب خبره، والشاهد (بطلان عمل إنَّ لاتصالها بما الكافة الزائدة.) والعارض مجيء (ما) الزائدة الكافة المتصلة بإنَّ عارضة في البيت وقد أفادت التوكيد وتقوية الحكم.

وقد تدخل (إنّما) على الجملة الفعلية؛ لأن إنَّ إذا دخلت عليها ما الكافة زال اختصاصها بالجملة الاسمية، وجاز دخولها على الفعلية أيضا ومنه قوله:

إنّما تَحْسُنُ الرّياض إذا ما * ضحكت في خلالها الأنوار[1].**

ف(إنما)كافة ومكفوفة، وتحسن فعل مضارع والرياض فاعله، فهنا (ما) أبطلت عمل إنَّ، والعارض زيادة (ما) الكافة التي اتصلت بالحرف إن فأفادت التوكيد وقصر حسن الرياض على ضحكها.

ومثاله مع كأنما:

كأنَّما يَومُنا فِعْلُ الْحَبيبِ بِنا * بَذْلٌ وبُخْلٌ وإيعادٌ وميعادُ[2].**

والعارض في البيت زيادة (ما) الكافة بعد كأنّ.

الموضع الرّابع ـ ما الكافة عن عمل الجرّ:

وتتصل ما هذه ببعض الأحرف والظروف من بينها (رُبَّ) وهي حرف جر يفيد التقليل، وعدها الكوفيون اسما حملا لها على كم؛ لأنّ كم للعدد والتّكثير، وربّ للعدد والتّقليل، فكما أنَّ كم اسم فرب كذلك، وردَّ الأنباري عليهم ومال لرأي البصريين الذين عدُّوها حرفا، لعلة واضحة وهي أنَّها لا تقبل علامات الأسماء ولا تؤدي معناها إلا في غيرها [3].وما الكافة إذا اتّصلت بربّ أبطلت عملها فيما بعدها وهو الجرّ، ومن ثمَّ يزول اختصاصها بالجملة الاسمية، فتدخل عليهما أي الاسميّة والفعليّة، وفي ديوان عليّ بن الجهم لم ترد إلّا مع الجملة الفعليّة، لأنَّ ما الكافة إذا دخلت على أي حرف زال اختصاصه بما يدخل عليه، فربَّ حرف جرّ والجرّ لا يدخل الفعل، لكنّه إذا دخلت عليه ما الكافّة دخل على الجملة الفعليّة أيضاً، ومثال لِربَّ دخلت على الجملة الفعلية لدخول ما الكافة عليها من ديوان علي بن الجهم :

وَ لَرُبَّما اعْتلَّ الزَّمانُ عَلَى الْفَتى * وَ لرُبَّما انْقَصفَ الْفتَى الْمُتقَصِّدِ[4].**

---

(1) ديوان علي بن الجهم ص 139، والبيت من بحر الخفيف.

2() المصدر السابق، ص 123

(3) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري 286/2.

(4) ديوان علي بن الجهم، 87، والبيت من بحر الكامل.

والشّاهد في البيت (لربّما..) حيث اتّصلت ما الزّائدة الكافّة بربّ فأبطلت عملها، وزال اختصاصها بالجملة الفعليّة.

ومثل هذا البيت قوله من قصيدتين مختلفتين:

وَلكلَّ حالٍ مُعقِبُ وَلرُبَّما * أجْلى لَكَ الْمَكْروهُ عمَّ يُحْمَدُ[1].**

أَمَا ومشيبٍ رَاعَهُنَّ لَرُبَّماَ * غَمّزْن بناناً بين سَحْرٍ إلى نَحْرِ[2].**

فالشّاهد في البيت الأوّل (و لربما أجلى) وفي الثّاني (لربما غمزن) حيث اتّصلت ما الكافّة بربّ وأبطلتْ عمل الجرّ فيما بعدها في البيتين والعارض هو الشّاهد في هذين البيتين والذي قبلهما، والمعنى المستفاد من زيادة (ما الكافة) هنا هو الشك في الفعل.

المطلب الثّاني ــ الزّيادة في الجملة الفعليّة:

إنّ الجملة الفعليّة هي الجملة الأساسيّة الثّانية في التّركيب اللّغوي، وقد سبق التّعريف بها وبأركانها عند الحديث على التّقديم والتّأخير وقبل ذلك في التّمهيد، والآن سأعرض مواضع الزّيادة في الجملة الفعلية.

الموضع الأوّل ـ زيادة إنْ:

ويقصد ب(إنْ) المزيدة هنا هي إنْ المكسورة الهمزة المخففة النّون وهي غير عاملة فيما بعدها، سواء أوقعت بعد ما النّافية أو ألا الافتتاحية، وقد استشهد على زيادتها ابن هشام بقول الشّاعر:

ما إنْ أتيتُ بشيء أنْتَ تَكْرهُهُ * إذنْ فَلا رَفَعْتَ سَوطِي إلىَّ يَدَي[3].**

أي أنّني لا أفعل ما تكرهه، فإنْ حدث فلْتُشلْ يدي حتى لا تستطيع رفع السّوط لأعلى. وإذا وقعت (إنْ)هذه بعد ما الحجازية أبطلت عملها مثل: ما إنْ محمد قائم. وإذا وقعت إنْ ما بعد ما الحجازية فهي لتوكيد النفي، وفي ديوان علي بن الجهم لم نعثر على أي بيت وردت فيه إن زائدة.

الموضع الثّاني ـ زيادة لا:

ولا في لغة العرب لها أوجه؛ فهي إمَّا أنْ تكون نافية عاملة عمل (ما) كقوله تعالى:

﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَـٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا

---

(1) المصدر السابق ، ص 44، والبيت من بحر الكامل.

(2)المصدر نفسه، ص 144، والبيت من بحر الطويل.

(3) مغني اللبيب لابن هشام تحقيق إميل يعقوب 59/1. والبيت من بحر البسيط.

شَفَٰعَةٌ وَٱلۡكَٰفِرُونَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [1] .قرأ ابن كثير المكي وأبي عمرو البصري بالنصب، فتكون على هذه القراءة لا عاملة عمل إنَّ ويكون ما بعدهما خبر لهما جميعا، وقرأ الباقون ومنهم قالون بالرفع على جعل لا الأولى ملغاة، لتكرارها، وما بعدها مرفوع بالابتداء، أو تكون لا عاملة عمل ليس[2].

ولا النافية العاملة عمل إنَّ لها شروط[3]، وقد تكون نافية عاملة عمل ليس على قلة ويقل ذكر خبرها ولا تعمل إلا في النكرات[4]، وقد تكون عاطفة بشرط إفراد معطوفها وأنْ تُسْبقَ بإثبات أو أمر.

وقد تكون لا هذه ناهية جازمة وهو المعنى الأشهر كقوله تعالى:: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدۡ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذۡ أَخۡرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ثَانِيَ ٱثۡنَيۡنِ إِذۡ هُمَا فِي ٱلۡغَارِ إِذۡ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحۡزَنۡ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَاۖ...﴾ [5] فلا ناهية جازمة وتحزن فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه السكون.

ولا الداخلة في هذه الدراسة هي (لا) الزائدة لمجرد تقوية الكلام وتوكيده، وعادة ما تكون زيادتها بعد الواو العاطفة مسبوقة بنفي أو نهي، أو بعد إنْ، ومثالها قول علي بن الجهم:

ولم يك للدواء ولا لشيءٍ * يعالجه به عنه عَناء[6].**

والعارض في البيت (ولا لشيء) حيث جاءت لا زائدة للتّوكيد ولإقامة الوزن .

ومنه أيضاً:

فَما مَاتَ مَنْ كُنتَ ابنَه لا، وَلا الَّذيْ* لَهُ مِثْلُ مَا سدَّى[7]أَبوكَ وَما سَعى[8].**

والعارض في البيت مجيء (لا) زائدة للتّوكيد في قوله:(ولا الذي) فالزائدة لا الثانية؛ لأنَّ المعنى يستقيم بقوله (لا والذي) فزاد لا أخرى لتقوية المعنى وإقامة الوزن فالزّيادة علاوة على تأكيد

---

[1] ـ سورة البقرة الآية 254

[2] ـ ينظر: حجة القراءات، عبدالرحمن محمد أبوزرعة، تحقيق، سعيد الأفغاني، دار الرسالة، د.ت، ص 141

[3] ـ يُنظر شرح شذور الذهب، شرح شذور الذهب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: بركات يوسف هبود، ، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، د.ت.ص 371

(4) ينظر مغني اللبيب لابن هشام، تحقيق إميل يعقوب476/1، 477.

(5) التوبة من الآية 40.

(6) ديوان علي بن الجهم 103، والبيت من بحر الوافر.

(7) سدى وأسدى: أحسن، الصحاح، 3205(مادة سدا)

(8) ديوان علي بن الجهم ص 153، والبيت من بحر الطويل.

المعنى وتقويته فإنَّها ساهمت في استقامة وزن البيت، ذلك أنَّ الشعر محكوم بأوزان وقواف، وقد لا يستقيم الوزن بغير هذه الأحرف.

الموضع الثّالث: زيادة ما الكافّة عن عمل الرّفع:

ولا تكون ما الكافّة عن عمل الرّفع إلا في الأفعال: (قلَّ وكثر وطال)، فتكفها عن العمل[1]، وفي ديوان علي بن الجهم ورد بيتان كُفَّ الفعل فيهما بسبب اتصاله بما الكافة أولهما قوله:

وَلئِنْ مَضِيتُ لقلَّما يبْقى الذي * قد كادني وَلَيَجْمعنَّا الْموعدُ[2].**

والعارض في البيت (لقلّما يَبْقى) حيث دخلت ما الكافة وهي الزائدة على الفعل قلَّ فأبطلت عمله بدليل مجيء فعل آخر بعده، إذ الفعل لا يعمل في مثله.

والثّاني قوله:

فقالتْ أَذُودُ النَّاسَ عنْهُ وَقلَّما * يَطِيبُ الْهوى إلَّا لِمُنْهتِك السِّترِ[3]**

ويُعْربُ كل واحد من الفعلين(قلَّما ـ قلَّما) ماضيًا مكفوفًا عن العمل أيْ ممنوعًا منه، بسبب وجود ما التي كفتهما، وقد يقال في الإعراب: (طالما) أو(كثرما) أو (قلّما) كافة

ومكفوفة أيْ أن كل كلمة من الاثنتين كفت الأخرى، ومنعتها عن العمل، فهي كافة لغيرها، ومكفوفة بغيرها.

ويرى عباس حسن أنْ يُعرب الفعل ماضيًا، ويعرب ما مصدرية، والمصدر المنسبك منها ومن صلتها في محل رفع فاعل الفعل الماضي؛ فالتقدير: طال إيفاؤك بوعدك - وكثر حمدي لك الوفاء - وقل إخلاف النبيل وعده، وإنَّما كان هذا الرأي أفضل؛ لأنَّه يوافق الأصل العام الذي يقضي بأنْ يكون لكل فعل أصلي فاعل[4].

الموضع الرابع ـ ما غير الكافة:

وهي (ما) التي تزاد بعد أداة الشرط الجازمة، وبعضهم يطلق عليها ما الزائدة للتوكيد كقول

---

(1) ينظر النحو الوافي عباس حسن 72/2.

(2) ديوان علي بن الجهم ص 47، والبيت من بحر الكامل.

(3)المصدر السابق 145، والبيت من بحر الطويل.

(4) ينظر النحو الوافي عباس حسن 72/2.

الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡمَشۡرِقُ وَٱلۡمَغۡرِبُۚ فَأَيۡنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجۡهُ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ وَٰسِعٌ عَلِيمٞ﴾ [1].والشّاهد في الآية (أينما تولوا...) فأين اسم شرط جازم وما زائدة وتولوا مضارع مجزوم بحذف النون[2]، ، وتزاد كذلك بعد أداة الشرط غير الجازمة كإذا وأمّا ومنه قول الله تعالى: ﴿**و لا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوۡكَ لِتَحۡمِلَهُمۡ قُلۡتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحۡمِلُكُمۡ عَلَيۡهِ تَوَلَّواْ وَّأَعۡيُنُهُمۡ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمۡعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُواْ مَا يُنفِقُونَ**﴾ [3]، والشّاهد في الآية (إذا ما أتوك..) حيث جاءت ما زائدة بعد أداة الشرط غير الجازمة إذا. وفي ديوان علي بن الجهم وردت جملة من الأبيات وقعت فيها ما الزّائدة بعد أداة الشّرط غير الجازمة منها قوله:

أشرْ بِيدٍ واغمزْ بطرفٍ ولا تخفْ * رقِيباً إذا ما كُنْتَ غَيَر مبجَّلِ**[4].

إلّا يَكنْ مالي كثيراً فإنّني * كثير إذا ما صاح بالجيش صائِحة**[5]

وَتَطْرِبُ الْخَيلُ إذا ما عَلا * مُتُونَها فَالْخَيلُ تَسْتَبْشِرُ**[6]

وَ لا يُجْدي الثّراءُ عَلى بَخيلٍ * إذا ما كَانَ مَحْظورَ الثراءِ**[7]

فالشاهد في البيت الأول (إذا ما كنت..) وفي الثّاني (إذا ما صاح بالجيش..) وفي الثّالث (إذا ما علا متونها..) وفي الرابع (إذا ما كان محظور..) حيث جاءت (ما) في كل الأبيات السابقة زائدة بعد أداة الشرط غير الجازمة(إذا) فالعارض هنا زيادة ماالتي أفادت توكيد وتقوية المعنى [8].

---

(1) البقرة آية 115.

(2) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش، 70/5.

(3) سورة التوبة الآية 92.

(4) ديوان علي بن الجهم ص 53، والبيت من بحر الطويل.

(5) المصدر السابق، ص66، والبيت من بحر الطويل.

(6) المصدر نفسه، ص 72، والبيت من بحر السريع.

(7) نفسه، ص 82، والبيت من بحر الوافر

(8) ينظر: زيادة الحروف في التراكيب النحوية، د فايز صبحي عبدالسلام، حولية مجمع اللغة العربية بليبيا، رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية، 2008/522/ ص 143- 196.

الموضع الخامس ـ زيادة السين وسوف:

وقد عدَّهما الزّمخشري من أحرف الاستقبال[1]، ويرى البصريون أنَّ(السين) حرف مستقل بنفسه، بينما عدَّها الكوفيون حرف مقتطع من سوف[2].

إنَّ حرف السّين من الحروف المهملة، يفيد التّنفيس، وهما مختصان بالفعل المضارع، وسوف أوسع من السّين، وكأنَّ زيادة حروفها زاد معناها، وتنفرد عن السّين بدخول اللام عليها[3]. قال الله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾ [4].

وفي ديوان علي بن الجهم ـ ميدان الدّراسة ـ لم أعثر على أي بيت وردت به (سوف) ووردت فقط (السين) في أبيات ثلاثة منها قوله:

سَأَخْلَعُ ثَوبَ اللَّهْوِ بَعْدَ أَحِبَّتي * وَأَرْفُضُ طِيبَ الْعَيشِ بَعْدَهُمُ عرَفْضَا [5].**

فالسّين حرف مبني على الفتح لا محلّ له من الإعراب، ويفيد التّسويف أو التّوسيع ذلك أنَّه يجعل الفعل دالا على الاستقبال بعد أنْ كان يدلُّ على الحال فقط ، وعلى الرّغم من أنَّ السّين من الحروف المختصة بالمضارع إلا أنَّها لم تعمل فيه؛ لأنَّها صارت كأنَّها جزءٌ من الفعل[6].والمعنى الذي أضافته (السين) للفعل (خلع)، أنَّ هذا الخلع وهو مجازي هنا سيكون بعد زمن التكلم بفترة قيَّدها الشاعر بغياب أحبته. والعارض في البيت زيادة (السين) في الفعل(اخلع)، ومثال البيت السّابق قوله:

سَأَصْبِرُ حَتَّى يَعْلَمَ الصَّبرُ أنَّنَي * أَخُوهُ الَّذِي تُطْوَى عَلِيهِ جَوَانِحُهْ[7].**

والشّاهد في البيت السّابق (سأصبر)، حيث دخلت السّين على الفعل المضارع (اصبر)، وصار دالاً على الاستقبال، والعارض في البيت هو زيادة السّين في الفعل (اصبر)، والمعنى الذي أفادته (السين) في الأبيات الثلاثة أنَّها جعلت الأفعال دالة على الاستقبال حيث توسعت معانيها.

---

(2). ينظر المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري، 435.

(2) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، 532/2.

(3) ينظر مغني اللبيب لابن هشام 1، تحقيق إميل يعقوب /275.

(4) سورة الضحى الآية 5.

(5) ديوان علي بن الجهم، ص 48، والبيت من بحر الطويل.

(6) ينظر مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري تحقيق إميل يعقوب275/1.

(7) ديوان علي بن الجهم ص 65، والبيت من بحر الطويل.

وممّا سبق تبيّن أنّ الزّيادة في ديوان علي بن الجهم جاءت في الجملتين الاسميّة والفعليّة، ففي الجملة الاسميّة زيدت (الباء) في خبر ليس، وخبر ما النّافية العاملة عملها، وكذلك في الفاعل والمفعول حيث جاء الأول مجروراً لفظاً مرفوع محلاً، وجاء الثّاني مجرورً لفظا منصوباً محلاً وقد أفادت هذه الزيادة تقوية المعنى وتوكيده.

وزيدت أيضاً (مِنْ) في الخبر وفي اسم كان، ولم تزد في غيرهما في ديوان علي بن الجهم، كما زيدت (ما) الكافة عن عمل النّصب وهي المتّصلة بالحروف الناسخة(إنّ وأخواتها)وكذلك (ما الكافّة) عن عمل الجرّ وهي الخاصة بالدّخول على (رُبَّ).

وفي الجملة الفعليّة زيدت(إنْ) المكسورة الهمزة السّاكنة النّون وهي الزائدة غير العاملة، كما زيدت لا النّافية الزائدة وكذا (ما الكافّة) عن عمل الرّفع وهي الخاصة بالدّخول على الأفعال(قلَّ وكثر وطال) وزيدت (ما) الزائدة غير العاملة وزيادتها جاءت لمجرد تقوية الكلام وتوكيده، وأخيرا ورد في الدّيوان زيادة حرف التّسويف (السّين) التي تجعل المضارع دالا على الحال بلفظه وعلى الاستقبال بمعناه ـ كما ذكرت ذلك عند الحديث عنهاـ وجاءت زيادتها في ثلاثة مواضع لا غير.

إنّ كل ما ذكر من أحرف زيدت في ديوان علي بن الجهم، لم تزد حشوا وإنّما جيء بها لتقوية المعنى وتوكيده، والقليل منها جيء به من أجل المحافظة على الوزن والقافية.

الــفصــل الثّالث

الإطـــــالـــة والفصل والاعتراض

المبحث الأوّل : الإطالة

المطلب الأول ــ الإطالة بالعناصر المؤسسة

المطلب الثاني : الإطالة بالعناصر غير المؤسسة

المبحث الثاني ـ الفصل في الجملتين الاسميّة والفعليّة

المطلب الأول: الفصل في الجملة الاسمية

المطلب الثاني: الفصل في الجملة الفعلية

المبحث الثالث ـ الاعتراض في الجملتين الاسميّة والفعليّة

المطلب الأول: مفهوم الاعتراض لغة واصطلاحا

المطلب الثاني: الاعتراض في الجملتين الاسمية والفعلية

المبحث الأول ـ الإطالة:

إنَّ الإطالة بشكل عام هي تطويل الشّيء وجعله أطول ممَّا هو عليه في الأصل،قال الله تعالى: سمحبَلۡ مَتَّعۡنَا هَٰٓؤُلَآءِ وَءَابَآءَهُمۡ حَتَّىٰ طَالَ عَلَيۡهِمُ ٱلۡعُمُرُۗ أَفَلَا يَرَوۡنَ أَنَّا نَأۡتِي ٱلۡأَرۡضَ نَنقُصُهَا مِنۡ أَطۡرَافِهَآۚ أَفَهُمُ ٱلۡغَٰلِبُونَسجى[1] والآية مخاطَبٌ بها أهل مكة والمعنى "أي بسطنا لهم ولآبائهم في نعيمها و (طَالَ عَلَيْهِمُ الْعُمُرُ) فِي النِّعْمَةِ فَظَنُّوا أَنَّهَا لا تزول عنهم، فاغتروا وأعرضوا عن تدبير حُجَجِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ"[2].

ولكلّ مصطلح معنيان: معنى لغوي وآخر اصطلاحي.

أولاً- الإطالة لغةً:

لقد ورد مصطلح الإطالة عند الجوهري(ت393هـ) في (صحاح اللغة وتاج العربية): " الطُّولُ خِلافُ الْعَرْضِ، وطَالَ الشَّيءُ، أيْ: امْتدَّ، وطِلْتُ، أصْلُهُ طَوُلْتُ بضم الواو... يقال: أَرْخِ لِلْفَرسِ مِنْ طُولِهِ، وَهْوَ الْحَبْلُ الَّذي يُطَوَّلُ للدابة فتَرعى فِيهِ..."[3].

وفي (مقاييس اللغة) لابن فارس (ت 395هـ) ".الطَّاءُ وَالْوَاوُ وَاللَّامُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى فَضْلٍ وَامْتِدَادٍ فِي الشَّيْءِ، مِنْ ذَلِكَ: طَالَ الشَّيْءُ يَطُولُ طُولًا...الطول خِلَافُ الْعَرْضِ. وَيُقَالُ: طَاوَلْتُ فُلَانًا فَطُلْتُهُ، إِذَا كُنْتَ أَطْوَلَ مِنْهُ، وَطَالَ فُلَانًا فُلَانٌ، أَيْ إِنَّهُ أَطْوَلُ مِنْهُ "[4]، فالطول عند ابن فارس خلاف العرض، وكل ما طال وزاد عن الحدِّ فهو طويل، والتباطؤ أيضاً يطلق عليه مصطلح طويل.

إنَّ مفهوم الطول والإطالة عند الجوهري لا يختلف كثيراً عن مفهومهما عند ابن فارس، فهما متعاصران ولاشك أنَّهما أفادا من بعضهما.

وجاء في لسان العرب: " الطّول نقيض القصر، في الناس وغيرهم من الحيوان والموات[5]، ويقال للشّيء الطّويل: طال يطول طولاً فهو طويل، وطُوّال، ووزن طال: فَعُل؛ لأنَّ الاسم طويل حملاً على شرُف فهو شريف"[6].

---

[1] ـ سورة الأنبياء الآية 44.

[2] ـا لجامع لأحكام القرآن، أبو عبدالرحمن محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب العلميةـ القاهرة، ط 2،1964، 11/ 292.

(3) تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري، مادة (ط و ل)، 1753/5.

(4) مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، دار الفكر1979م، مادة (ط و ل)، 434/3.

(5) يعني الجمادات.

(6) لسان العرب لابن منظور ،مادة (ط و ل)، 410/11.

ثانيا- الإطالة اصطلاحا:

لقد تبين من خلال المعنى اللغوي أنَّ الإطالة تعني التطويل، وهو الامتداد طولا لا عرضا، وكان هذا المعنى واضحا عند ابن منظور.

والجملة الممتدة هي الجملة المكونة من المسند والمسند إليه وهما: المبتدأ والخبر في الجملة الاسمية، والفعل والفاعل في الجملة الفعلية، وما يتعلق بهما من مفردات أو مركبات مثل: حضر زيد مبكرا، فحضر فعل ماض، وزيد فاعل، وقد اكتمل معنى الجملة بالفاعل؛ لأن الفعل لازم، لكنَّ المتكلم أضاف الحال (مبكراً) ليفيد حالة القدوم المبكر، ومن هنا فإنَّ هذه الجملة امتدّتْ بالظرف الواقع مفعولاً فيه، ليبين من خلال ذكره وقت حضور زيد.

وقد تكون إطالة الجملة بغير المفعول به أو فيه مثل الجار والمجرور: (خرج محمد من القاعة).

وأوَّل مَنْ أشار إلى امتداد الجملة من النّحاة هو صاحب (مغني اللبيب) حيث قسَّم الجملة إلى صغرى وكبرى، فالصّغرى هي الاسميّة في حال كان خبرها مفرداً مثل: زيدٌ طالبٌ، أمَّا الكبرى فهي الجملة الاسميّة المخبر عنها بجملة أخرى مثل: زيدٌ قام أبوه[1].

(1) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام 13/2.

المطلب الأوّل

الإطالة بالعناصر المؤسسة

أولا: الإطالة بالمركب الإضافي

ثانيا: الإطالة بالمشتقات العاملة

ثالثا: الإطالة بالجار والمجرور

تتألف الجملة العربيّة من مفردات أُسنِد بعضها إلى الآخر، وهذه المفردات منها الأساسي الذي لا يمكن الاستغناء عنه كالمبتدأ والخبر؛ إذ هما عماد الجملة الاسميّة، وقد يضاف إلى هذين العنصرين بعض المفردات الأخرى، فقد يكون خبر المبتدأ جملة فعلية ويكون فعلها متعدياً، فتكون بعض هذه العناصر زائدة على التركيب الأصلي ويمكن الاستغناء عنها ولا يتأثر المعنى، كذلك في حال كانت الجملة فعلية، فيكون ركناها الأساسيين: الفعل والفاعل ، وإذا كان الفعل متعديا فيكون أركانها الفعل والفاعل والمفعول أو المفاعيل في حال كان الفعل متعدِّيا لأكثر من مفعول به واحد، وقد يضاف إلى هذه العناصر بعض الألفاظ المتممة للمعنى وفق الموقف كالنعوت، فتكون الأخيرة ليست أساساً في الجملة الفعلية، ومن هنا جاء عنصر الإطالة.

إنَّ الإطالة قد تكون بعناصر (مؤسسة وأخرى غير مؤسسة)، ومن بين العناصر المؤسسة المركَّبُ الإضافي، والمشتقّات العاملة فيما بعدها، والجارّ والمجرور، وهذه العناصر سندرسها من خلال المطالب الآتية مع إيراد شواهد لها من ديوان عليّ بن الجهم والتعليق عليها وتحليلها.

أولا ـ الإطالة بالمركّب الإضافي:

المركّب الإضافي مهم جدا في تركيب الكلام، فلا يكاد نصّ أو كتاب يخلو منه، لأهميته في التّعبير، وقد سبق في هذا البحث تعريف التّركيب [1].

أمّا المركّب فهو:" ما يقصد بجزء منه الدّلالة على جزء معناه"[2] فاللفظ المركّب من جزأين صار كالكلمة الواحدة بحيث يشرح كل منهما الآخر، والتّركيب لفظ عام يشمل تركيب الكلمة من بعض الحروف، وكذا الجملة من بعض المفردات، إلَّا أنَّ التّركيب المقصود هنا هو ضم كلمة إلى أُخرى للحصول على معنى ما كان ليكون من دونهما معا.

والمركّبات في اللّغة العربيّة ثلاثة: إضافي، ومزجي، وإسنادي.

أمَّا الإضافي فهو أن ينزل الثّاني من الأول منزلة التنوين مثل غلام زيد، والمزجي كل اسمين ركب بعضهما مع بعض ونزل الثّاني من الأوّل منزلة تاء التّأنيث مثل: بعلبك وحضرموت، أمَّا الإسنادي فهو كل كلمتين أُسنِدت إحداهما إلى الأخرى بحيث صارت كالجملة مثل: تأبط شراً[3].

---

(1) ينظر: التمهيد في بداية هذا البحث.

(2) شرح كتاب الحدود في النحو، عبدالله بن أحمد الفاكهي، تحقيق المتولي رمضان أحمد، مكتبة وهبة، القاهرة ط2، 1993، ص 85.

(3) ينظر: المصدر السابق ص 89 وما بعدها.

وما يعنينا من هذه المركّبات هو (المركّب الإضافي) ومعنى الإضافة لغة مصدر أضاف وهو الميل والإسناد، قال ابن منظور: " ضَيَفَ: ضِفْتُ الرَّجُلَ ضَيْفاً وضِيَافَةً وتَضَيَّفْتُه:نزلتُ بِهِ ضَيْفاً ومِلْتُ إِلَيْهِ، وصِرْت لَهُ ضَيفاً. وضِفْتُه وتَضَيَّفْتُه: طَلَبْتُ مِنْهُ الضِّيافةَ... "[1]..

أمَّا الإضافة في الاصطلاح فهي: " إضافة الاسم إلى الاسم إيصالُه إليه من غير فَصْل، وجَعْلُ الثّاني من تَمامِ الأوّل يتنزّل منه منزلةَ التنوين"[2].

والإضافة نوعان: إضافة معنوية وإضافة لفظية، فالمعنوية: هي التي تفيد التعريف ويكون فيها حرف جر مقدر فقولك: خاتم فضة أي الخاتم من فضة، وكتاب محمد أي الكتاب لمحمد.

أمَّا الإضافة اللفظية: فلا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً وإنَّما تفيد التخفيف، ورفع القبح بحذف التنوين من المضاف مثل: ضارب زيد[3].

وفي ديوان علي بن الجهم وردت أمثلة كثيرة جاءت فيها الإطالة بالمركب الإضافي منها قوله:

إِلَى أنْ غاضَتْ الْعَبَراتُ إِلَّا * بَقَايا بَينَ أَجْفَانٍ دَوَامِ[4].**

والبيت من أوّل قصيدة في الدّيوان، وقد مدح بها المعتصم بالله العباسيّ، والشّاهد في البيت قوله:(بين أجفان) مضاف ومضاف إليه، حيث أُضيف اسم المكان بين إلى الأجفان، و طالت الجملة بهذا المركّب الذي أتى بعد المستثنى (بقايا).

فالعارض في البيت امتداد وإطالة الجملة بالمركب الإضافي (بين أجفان) الذي أثرى المعنى ومثاله أيضا:

يَا شَهْرَ ذي الْحِجَّةِ قَدْ أَصْبَحَتْ * تُشْبِهُكَ الْأَيَّامُ والْأَشْهُرُ[5].**

والقصيدة قالها الشّاعر في مدح المتوكل عندما بويع بالخلافة، والشّاهد في البيت (شهر ذي الحجة) حيث طالتْ الجملة بالمركَّب الإضافي الذي أضيف إلى الشهر، وأصل الجملة (يا شهر قد أصبحت) وغرضه أو دلالته التخصيص.

---

(1) لسان العرب لابن منظور،9/211،210، باب (ضيف).

[2] ـ شرح المفصل لابن يعيش ص 126

(3) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، 3/79، وكذا المركب الإضافي في التراث اللغوي، عائد عبدالرحمن عبدالرحيم وآخر، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 39/العدد 3/2012م.

(4) ديوان علي بن الجهم ص 5، والبيت من بحر الوافر.

(5)المصدر السابق، ص27، والبيت من بحر السريع.

ومثاله أيضا قوله من قصيدة يمدح بها المتوكّل:

الشَّمْسُ يَومُ الدَّجْنِ مَحْجُوبَةٌ * واللَّيلُ يُخْفِيهَا فَلا تَظْهَرُ [1].**

والدَّجْنِ هو: "إلباس الغيم الأرض"[2] بمعنى أنَّ الغيوم تحجب الرؤية كما يَحجِبُ الليل الرّؤية، والشّاهد في البيت (يوم الدَّجْن) حيث إنَّ المركّب الإضافي أطال الجملة.

ومثاله أيضاً:

لَهُ عِلَلٌ دُونَ الطَّعامِ كَثِيرةٌ * وَوجْهٌ قَبيحٌ أَرْبَدُ اللَّونِ كَالُحهْ[3]**

جاء الامتداد في البيت بالمركّب الإضافي وهو (دون الطّعام)؛ لأنّ أصل التّركيب: له علل كثيرة، وتركيب البيت له خبر مقدَّم لمجيء المبتدأ نكرة ، وهو علل، ثم الصفة كثيرة.

فالعارض في الأبيات السّابقة إطالة الجملة بالمركّب الإضافي، (بين أجفان) و(شهر ذي الحجّة) و (يوم الدَّجن)و (دون الطّعام).

ثانيا ـ الإطالة بالمشتقّات العاملة:

الاشتقاق في اصطلاح اللُّغويين هو:" نزع لفظ من آخر بشرط تناسبهما معنى وتركيبا، وتغايرهما في الصّيغة بحرف أو بحركة، وأن يزيد المشتق على المشتق منه، بحرف أوحرفين"[4].

والأسماء المشتق هو الاسم الذي يؤخذ من اسم آخر هو الأصل له، واختلف العرب في أصل المشتقات؛ فمنهم مَن عد المصدر هو الأصل، ومنهم مّن عدَّ الفعل الماضي هو الأصل، ولكلِّ فريقٍ حججه وبراهينه[5].

والمشتقات في اللغة العربية هي:

1- اسم الفاعل ولا يعمل إلَّا إذا دلَّ على الحال أو الاستقبال أو اقترن بأل، ويدلُّ على الحدوث والتجدُّد، كقول الله تعالى: ﴿وَتَحۡسَبُهُمۡ أَيۡقَاظٗا وَهُمۡ رُقُودٞۚ وَنُقَلِّبُهُمۡ ذَاتَ ٱلۡيَمِينِ وَذَاتَ ٱلشِّمَالِۖ وَكَلۡبُهُم بَٰسِطٞ

---

(1) ديوان علي بن الجهم، ص 71، والبيت من بحرالسريع.

(2) القاموس المحيط، الفيروز آبادي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بيروت . لبنان، ط8، 2005، مادة (دجن).

(3)ـ ديوان علي بن الجهم، ص 66، والبيت

(4) المفتاح في الصرف، لأبي بكر عبد القاهر الجرجاني، تح علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط1، 1987، ص62.

5 ـ ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري<1L190

ذِرَاعَيۡهِ بِٱلۡوَصِيدِۚ لَوِ ٱطَّلَعۡتَ عَلَيۡهِمۡ لَوَلَّيۡتَ مِنۡهُمۡ فِرَارٗا وَلَمُلِئۡتَ مِنۡهُمۡ رُعۡبٗا﴾ [1] فبسط الذراعين لايستمر وإنّما يتغير وضعهما كيف شاء، وقد عمل عمل فعله معتمدا على دلالته الحال.

2ـ واسم المفعول وهو ما دلَّ على حدث ويعمل عمل فعل المفعول بشروط اسم الفاعل، وينفرد عنه بجواز إضافته إلى ما هو مرفوع به مثل قوله تعالى: ﴿جَنَّٰتِ عَدۡنٖ مُّفَتَّحَةٗ لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ﴾ [2] فالأبواب نائب فاعل لاسم المفعول مفتحة. ومثال ما أُضِيف إلى ماكان مرفوع به قولك:الورع محمود المقاصد[3] وأمثلة المبالغة وهي تدلُّ على ما يدلُّ عليه اسم الفاعل ولها أوزان مخصوصة وهي: فعَّال ومفعال وفعول و فعيل وفَعِل[4] كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعۡ كُلَّ حَلَّافٖ مَّهِينٍ ۝١٠ هَمَّازٖ مَّشَّآءِۭ بِنَمِيمٖ ۝١١ مَّنَّاعٖ لِّلۡخَيۡرِ مُعۡتَدٍ أَثِيمٍ﴾ [5]. والصفة المشبهة ولا تصاغ إلا من اللازم، وهي مجارية لاسم الفاعل في حركاته وسكناته، وتفترق عنه في دلالتها على الثبوت واللزوم؛ لأنَّها تدلُّ على الحاضر الدائم، مثل (كريم) ولا تنصب المفعول به، فإن جاء بعدها اسم نكرة نُصِب على التمييز، أو شبيها بالمفعول به[6] مثل:. ﴿إِنَّهُۥ لَقَوۡلُ رَسُولٖ كَرِيمٖ ۝١٩ ذِي قُوَّةٍ عِندَ ذِي ٱلۡعَرۡشِ مَكِينٖ ۝٢٠ مُّطَاعٖ ثَمَّ أَمِينٖ﴾ [7] فالصفات كريم ومكين وأمين صفات مشبهة؛ لأنَّها ملازمة للموصوف. ثم اسم التفضيل وهو (ما أفعل وأفعل به) مثل قول الله تعالى: ﴿وَكَانَ لَهُۥ ثَمَرٞ فَقَالَ لِصَٰحِبِهِۦ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ أَنَا۠ أَكۡثَرُ مِنكَ مَالٗا وَأَعَزُّ نَفَرٗا﴾ [8]. وكذا التعجب، وهاتين الصيغتين تتفقان في الوزن، إذ لا يصاغان إلَّا من فعل ثلاثي متصرف تام، مبني للمعلوم، وتفترق صيغة التفضيل بزيادة أنَّ فعلها لابدَّ أنْ يكون دالا على التفاوت، ولها ثلاثة أحول: التجرد من أل والإضافة، الاقتران بأل، ثم الإضافة وليس المقام شرح هذه الأسماء وشروط عملها وإنَّما معرفة ماهو داخل في هذا المطلب.

وفي ديوان علي بن الجهم مجال الدّراسة وردت مجموعة من الأبيات طالت تراكيبها بالمشتقات، منها قوله:

---

[1] ـ سورة الكهف الآية 18.

[2] ـ سورة ص آية 50

[3] ـ ينظر: شرح التصريح 23/2.

[4] ـينظر المصدر السابق15/2.

[5] ـ سورة القلم الآيات من 10إلى 12.

[6] ـ يُنظر النحو الوافي، 33/3.

[7] ـ سورة التكوير الآيات من 19ـ 21.

[8] ـ سورة الكهف الآية 34.

مَلِكٌ باسِطُ الْيدَينِ إلى الْخَيـــ * ـــرِ صَفُوحٌ عَنِ الذُّنُوبِ غَفورُ(1).**

والملك هو المتوكل؛ لأنّ القصيدة في مدحه، وباسط اليدين كناية عن كرمه، وبالغ في مدحه في الشطر الثّاني حيث جعله صفوحا غفورا، والبيت فيه إطالة بمعمول الاسم المشتق (باسط) حيث أُضيف إلى معموله (اليدين) المجرور لفظا المنصوب محلا على أنَّها مفعول به لاسم الفاعل (باسط)، وعمل عمل فعله لدلالته على الحال.

وجاء هذا التركيب ملك صفوح عن الذنوب غفور لإطالة التركيب وإقامة الوزن.

ومنه قوله:

أَلمَّتْ وجنح اللَّيْلِ مُرْخٍ سُدوُلَه *** **وللسِّجنِ أَحْراسٌ قَليلٌ هُجودُهَا**(2).

والبيت به تناص، فهو محاكاة لقول امرئ القيس:

وَليلٍ كَمَوْجِ البَحرِ أرْخَى سُدولَهُ ... عليّ بأنواعِ الهُموم ليَبْتَلي(3).

وعلي بن الجهم في البيت يخاطب مرض الحُمى فقد أتته وقد أرخى الليل السدول: الستور ، الواحد منها سدل(4)، الإرخاء: إرسال الستر وغيره (5) ولا مفر للخروج فأحراس السجن لا ينامون، والشاهد في البيت قوله: (وجنح اللَّيْلِ مُرْخٍ سُدوُلَه) فالواو واو رُبَّ، وجنح مجرور لفظا وهو هنا في محل رفع مبتدأ، والليل مضاف إليه، ومرخ خبره وهو اسم فاعل من الفعل (أرخى) عمل عمل فعله فيما بعده وهو(سدوله) فهي مفعول به لاسم الفاعل(مرخ).

فالعارض في البيت امتداد الجملة بالاسم المشتق العامل عمل فعله معتمدا على شيء قبله.

ومنه قوله يصف نهر دجلة بعد سقوط الأمطار ويُعَدُّ هذا البيت قمة الإبداع عند الشاعر وصف مياه نهر دجلة المتموجة بفعل سقوط الأمطار والرياح، فقد شبه حلق الماء المتموج بفعل الرياح والأمطار بالدروع، والقصيدة قيلت في رثاء المتوكل.

ودِجْلَةُ كالدِّرْعِ الْمُضاعَفُ نَسْجُها *** لها حَلَقٌ يَبْدو ويَخْفى حَدِيدُها(6).

---

(2) دبوان علي بن الجهم ص 35، والبيت من بحر الخفيف.

[2] ـ المصدر السابق ، ص 50، والبيت من بحر الطويل.

[3] ـ ديوان امرئ القيس ص 48.

[4] - العين228/7.

[5] المصدر السابق 300/4

[6] ـ ديوان علي بن الجهم، ص 58، والبيت من بحر الطويل.

ودجلة يقصد به نهر دجلة ، وأصل التّركيب و(دجلة كالدرع لها...) والتّركيب هنا طال بالمشتقّ وهو اسم المفعول (المضاعف)، ونسجها فاعل لاسم المفعول الذي عملَ عمل فعله معتمدا على التّعريف بآل[1].

فالعارض في البيت امتداد التركيب بالاسم المشتق العامل وهو اسم المفعول المعرَّف بآل.

ومن امتداد الجملة باسم التفضيل قوله في مدح المتوكل:

أَحْسَنُ خَلْقِ اللهِ وَجْهاً إِذا *** بَدا عَلِيهِ حُلَّةٌ تَزْهَرُ[2].

فأحسن خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو أحسن) حلق مضاف إليه ولفظ الجلالة مضاف إليه ثان، ووجها تمييز منصوب، وهو تمييز محوَّلٌ لبيان جهة الحسن، والعارض في البيت امتداد الجملة بالاسم المشتق العامل وهو اسم التفضيل (أحسن...وجها).

ومثله قوله:

أَحْسَنُ مِنْ تِسْعينَ بَيْتا سُدىً *** جَمْعُكَ مَعْناهُنَّ في بَيْتٍ[3].

أحسن خبر لمبتدأ محذوف ، ومن حرف جر وتسعين اسم مجرور بالياء ملحق بجمع المذكر السالم، بيتا تمييز منصوب، والسدى : المهمل ويطلق عادة على الإبل المهملة،[4]، والبيت في الهجاء، بمعنى أنَّ كلَّ ما قيل فيه ذهب سدى، والعارض في البيت امتداد الجملة بالاسم المشتق العامل وهو اسم التفضيل في قوله: (أحسن من تسعين بيتا سدى).

ومن امتداد الجملة باسم الآلة قوله:

والزّاعبيةُ لايُقيمُ كعوبَها * إلا الثقاف وَجَذْوةٌ تَتوقّدُ**[5].

وسبق شرح معنى البيت في الصفحة الخامسة والأربعين من هذه الأطروحة، والعارض هنا امتداد الجملة باسم الآلة (التقاف)، ومع أنَّ اسم الآلة لايعمل عمل الفعل المشتق منه، إلَّا أنَّه ساهم في امتداد التركيب.

ثالثاـ لإطالة بالجارّ والمجرور:

الجار والمجرور وهو ما يعرف بـ(شبه الجملة) عبارة عن اسم دخل عليه حرف جر، والجر

---

[1] ـ ينظر: شرح التصريح23/2.

[2] ديوان علي بن الجهم، ص 72، والبيت من بحر المنسرح.

[3] ـالمصدر السابق، ص 120، والبيت من بحر المديد.

[4] ـ ينظر: تاج االلغة وصحاح العربية 2374/6.

[5] ـ ديوان علي بن الجهم، ص 43، والبيت من بحر الكامل.

لغة: " الْجِيمُ وَالرَّاءُ: أَصْلٌ وَاحِدٌ ; وَهُوَ مَدُّ الشَّيْءِ وَسَحْبُهُ. يُقَالُ جَرَرْتُ الْحَبْلَ وَغَيْرَهُ أَجُرُّهُ جَرًّا... وَالْجَرُّ: أَسْفَلُ الْجَبَلِ، وَهُوَ مِنَ الْبَابِ، كَأَنَّهُ شَيْءٌ قَدْ سُحِبَ سَحْبًا"[1].

وحروف الجر في اللغة العربية كثيرة نظمها ا بن مالك في قوله[2]:

هاكَ حُروفِ الْجرِّ وَهْي مِنْ إلى * حَتَّى خَلا حاشا عَدا فِي عَنْ عَلى**

مُذُ مُنْذُ رُبَّ الْلامُ كَي وَاوٌ وَتا * والْكافُ والْبا ولَعَلَّ وَمَتَى**

وتنقسم هذه الحروف من حيث جرها للاسم إلى قسمين: قسم يجر الاسم الظّاهر فقط، وقسم يجر الظّاهر والمضمر، فأمَّا الأوّل فعشرة حروف وهي: مذ، منذ، حتى، الكاف، الواو، رُبَّ، التاء، كي، لعل، ومتى، وقسم يجر الظّاهر والمضمر وهي العشرة الأخرى[3].

وتنقسم أيضاً إلى حرف أصلي، وحرف زائد، وحرف شبيه بالزّائد؛ فالأصلي هو الذي يضيف إلى الجملة معنى فرعياً جديداً، ويكون له تعلّق، والزّائد لا يضيف معنى وليس له تعلّق، أمّا الشّبيه بالزّائد فيضيف معنى ولا يكون له تعلّق، ومن الأحرف التي تستعمل أصليّة وزائدة: من، والباء، واللّام، والكاف.

معانيها[4]:

إنَّ لكلِّ حرف من هذه الحروف في اللغة العربية معنى، وهذا المعنى لا يتحقق إلا عندما

يُركَّب في جملة، فكل حرف منها يطلق عليه منفرد حرف جر، إمَّا إذا رُكِّب في الكلام فيكون له معنى وسأذكر بعض معاني هذه الحروف:

1ـ (مِنْ) تفيد ابتداء الغاية كقولك: ذهبت من البيت إلى الكلية، ولها معان أخرى تفهم من السياق كالجزئية كقوله تعالى ﴿سُبۡحَٰنَ ٱلَّذِيٓ أَسۡرَىٰ بِعَبۡدِهِۦ لَيۡلٗا مِّنَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ إِلَى ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡأَقۡصَا ٱلَّذِي بَٰرَكۡنَا حَوۡلَهُۥ لِنُرِيَهُۥ مِنۡ ءَايَٰتِنَآۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾[5]. فمن في الآية لابتداء الغاية، ومنه قولك: خرجت من البيت إلى الكلية.

---

(1) مقاييس اللغة لابن فارس، باب(جر) 410/1

(2) الخلاصة، ألفية ابن مالك ص 208.

(3) شرح ابن الناظم لألفيّة ابن مالك، ص، 257.

(4) ينظر في هذه المعاني: اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري، تح عبدالإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط1، 1995، 353/1ومابعدها.

[5] ـ سورة الإسراء الآية 1

2ـ (إلى) تفيد انتهاء الغاية مثل قول الله تعالى: ﴿ٱذۡهَبَآ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ ٤٣ فَقُولَا لَهُۥ قَوۡلٗا لَّيِّنٗا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوۡ يَخۡشَىٰ﴾ [1].

3- (عن)تفيد المجاوزة والتعدي مثل: ﴿ٱلَّذِينَ قَالُواْ لِإِخۡوَٰنِهِمۡ وَقَعَدُواْ لَوۡ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُواْۗ قُلۡ فَٱدۡرَءُواْ عَنۡ أَنفُسِكُمُ ٱلۡمَوۡتَ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ﴾[2]. وكقولك: أخذ ابن سحنون العلم عن مالك.

4ـ (على) تفيد الاستعلاء كقول الله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٖ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۖ يُغۡشِي ٱلَّيۡلَ ٱلنَّهَارَ يَطۡلُبُهُۥ حَثِيثٗا ...﴾ [3].و مثل: زيد على الفرس.

5ـ (اللَّام) تفيد معنى الملكية كقول الله تعالى" ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾[4]. وكقولك : الكتاب لمحمد.

6 (الباء) للإلصاق والسببية كقول الله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلۡكِتَٰبِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُصۡلِحِينَ﴾ [5]مررت بزيد وعوقب بذنبه.

7- (الواو) للقسم كقوله ـ تعالى ـ :﴿وَٱلۡعَصۡرِ ١ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ﴾[6].

8ـ (رُبَّ) وفيه خلاف؛ حيث إنَّها حرف عند البصريين، اسم عند الكوفيين[7]، والأوّل أسلم؛ لأنَّه ليس لها معنى في نفسها، ثم إنَّ ما بعدها مجرور دائماً.

وفي دوان علي بن الجهم جاء تركيب (الجار والمجرور) في مواضع متفرقة ، وقد أسهمبشكل كبير في امتداد الجملة، منها قول علي بن الجهم:

مَتَى عَطِلَتْ رُباكِ مِنْ الْخِيامِ * سُقِيتِ مَعاهِـدا صَوبَ الْغَمَامِ[8].**

فالشّاهد في البيت قوله: (من الخيام)،حيث أسهم هذا التركيب في امتداد الجملة، فالعارض إطالة الجملـة بالجار والمجرور(من الخيام).

ومنه:

شَوارِدُ إنْ لَقِيتَ بِهِنَّ جَيشاً * صَرَفْنَ مَعَرَّةَ الْجَيْشِ الْلُهَامِ[9].**

---

[1] ـ سورة طه الآيتان 43، 44.

[2] ـ سورة آل عمران 168.

[3] ـ سورة الأعراف من الآية 55.

[4] ـ سورة الفاتحة الأية 2.

[5] ـ سورة الأعراف آية 170.

(6) سورة العصر الآيتان 2، 1.

(7) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري686/2، و اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري 363/1..

(8) ديوان علي بن الجهم، ص 3، والبيت من بحر الوافر.

(9) ديوان علي بن الجهم، ص 6 والبيت من بحر الوافر

والشّاهد في البيت قوله: (بهن)، حيث ساهم في إطالة الجملة، لأنّ الأصل: شوارد صرفن معرة الجيش اللّهام.

ومنه أيضاً:

تَبَارَكَ الجامعُ القُلوبَ عَلى * طَـاعَتِهِ والقلـوبُ تَختَلِـفُ**

مِنْ أيّ أقطارِها أَتِيتَ رَأَيــ * تَ الحُسْنَ حَيْرانَ في جَوَانِبِها**

وجَاءَتْهُ مِـنْ أجْـرَمٍ بَيْعَـةٌ * عَلـى رأْسِ مِيلَيـنِ أَو أَبْعَدا[1].**

ففي كل بيت من الأبيات السّابقة جارّ ومجرور أسهم في إطالة التركيب وإثراء المعنى وفق معنى حرف الجرّ، ففي البيت الأوّل قوله: (على طاعته) وفي الثّاني قولـه: (فـي جوانبهـا) وفـي الثّالـث قولـه: (مـن أجرم)، فالعارض في الأبيات السّابقة هو الإطالة بالجرّ والمجرور، وهو محلّ الشّاهد.

وقوله:

إنَّ الَّذينَ سَعَوا إليْكَ بِباطِلٍ * أَعْداءُ نِعْمَتِك الَّتي لا تُجْحَدُ[2].**

والبيت من قصيدة يمدح بها جعفر المتوكّل وهو في السّجن، فيقول : إنَّ الذين سعوا إليك أعداء نعمتـك، وأراد أنْ يبين نوع السّعي فمدَّ التّركيب بالجارّ والمجرور(بباطل)، فالعارض هو امتداد التّركيب بالجارّ والمجرور، وهو محلّ الشّاهد.

ومنه قوله:

وَجَمْعُ الزُّطِّ حين عَمُوا وصُمُّوا*** عن الداعي إلى دار السلام([3]).

والشاهد في البيت (عن الداعي) (إلى دار السلام) حيث أسهم حرفا الجر(عن وإلى) في امتداد الجملة، ومن المعلوم أنَّ حرف الجر عن يفيد المجاوزة، والزط الزط، وهم أول من سكن البطائح، بين دجلة والفرات، وهما نهرا العراق، استغاث الناس إلى المأمون (ت 242هـ)، فندب إليهم عيسى بن يزيد الجلودي (ت بعد214هـ)، فجرت بينهم وبينه وقائع، ولم يظفر منهم ، فاستظهروا عليه، وعادوا إلى ما كانوا عليه من الفساد[4]..

فالزط لم يقدر عليهم أحد، واستقروا بين واسط والبصرة من خلال وصف ابن الأثير لديارهم.

---

(1)المصدر السابق صفحات، 15، 32، 80. والأبيات من بحور البسيط والمنسرح والسريع على التوالي.

(2) المصدر نفسه، ص 46، والبيت من بحر الكامل.

[3] ـ نفسه، ص 10، والبيت من بحر الوافر.

[4]ـ الكامل في التاريخ، لابن الأثير، تحقيق: عبدالسلام تدمري، دار الكتاب العربي ـ بيروت ـ لبنان، ط1، 1997، 5/ 515.

والعارض في البيت امتداد الجملة بالجار والمجرور في الشطر الثاني من البيت.

ومنه قوله يصف بركة القصر الهاروني، وحرف الجر (في):

لِلْمَوجِ فِيها تَلاطُمٌ عَجَبٌ *** وَالْجَزْرُ وَالْمَدُّ فِي مَشارِبِها[1].

ومعنى البيت واضح، والشاهد فيه(فيها) حيث أسهم حرف الجر مع مجروره في امتداد التركيب، وهو العارض في البيت.

وممَّا سبق فقد طال **التّركيب النّحويّ** في ديوان عليّ بن الجهم بالعناصر المؤسسة في الكلام، والتي تأتي بعد الرّكنين الأساسيين في الجملة الاسمية والفعلية، وهذه العناصر هي (المركب الإضافي) وهو النكرة المضاف إليها اسم آخر، والأسماء المشتقّة العاملة فيما بعدها، ومن المعلوم أنّ الاسم المشتقّ يعمل عمل فعله، فيرفع فاعلاً إن كان فعله لازماً وينصب مفعولاً إن كان فعله متعدياً، فيطول التّركيب بذلك، ومن أشهر العناصر المؤسسة (الجارّ والمجرور) الذي لاتكاد تخلو منه جملة، ويكون عادة متعلق بمحذوف، على أنّ البعض يعربه مفعولاً به؛ لأنه إنْ كان متعلقه مفرداً فهو في حكم المفرد[2].

---

[1] ـديوان علي بن الجهم، ص 32، والبيت من بحر المنسرح.

[2]ـ ينظر: فتح البرية في شرح نظم الأجرومية، محمد بن أبَّ القلاوي الشنقيطي، شرح: أحمد بن عمر بن مساعد الخازمي، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، ط1،2010، ص 334..

المطلب الثّاني

الإطالة بالعناصر غير المؤسسة.

أولا ــ الإطالة بتعدد الأخبار

ثانيا ـ الإطالة بتعدد المفاعيل

ثالثا ـ الإطالة بالتّوابع

إذا كانت العناصر المؤسسة تسهم في أداء معنى في الجملة، وحذفها قد يجعل الجملة ناقصة معنى، فإنَّ (العناصر غير المؤسسة) هي تلك التي تأتي بعد تمام الجملة وانتهاء المعنى وتحقق الدلالة، إلا أنَّها تضيف إلى الجملة معنى زائدا يمكن الاستغناء عنه وحذفه، من دون أنْ يؤثر ذلك في تركيب الجملة.

والعناصر غير المؤسسة هي تعدد المفاعيل، إذ إنَّ هناك أفعالاً في اللغة العربية لها مفعول واحد، وأخرى لها مفعولان، وثالثة لها ثلاثة مفاعيل[1]، ومن العناصر غير المؤسسة تعدد الخبر، إذ إنَّ لكل مبتدأ خبر لابد منه، وهو ركن من أركان جملة الابتداء، إلا أنَّ المجيء بخبر آخر أو أخبار يسهم في إطالة الجملة ويثري المعنى، وحذف الأخبار الزائدة لا يؤثر في المعنى، ومن هنا كان هذا التعدد من العناصر غير المؤسسة [2].

ومنها التّوابع، وهي الألفاظ التي لا يكون لها محل من الإعراب، وإنَّما تأتي بعد تمام أركان الجملة وتكون تابعة لما قبلها في الإعراب، رفعا وجرا ونصبا وجزما[3].

وسأدرس هذا المطلب بإذن الله ـ هذا النوع من الإطالة حسب ورودها في (ديوان علي بن الجهم).

أولا ـ الإطالة بتعدد الأخبار:

إنَّ الخبر هو الركن الثّاني من أركان جملة الابتداء، ولا يمكن أنْ يستقيم المعنى من دونه ولو تقديراً، وحكمه الرفع، والتأخر عن المبتدأ معنى لا لفظاً، إذ قد يتقدَّم ويكون تقديمه لفظا فقط، وقد سبق دراسة ذلك في النمط الأول من الفصل الأول.

والخبر يسهم في إثراء المعنى وإطالته إذا تعدد، وتعدد الخبر على ضربين:

الأوّل: أن يتعدد لفظاً ومعنى كقوله ـ تعالى ـ :﴿**وَهُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلۡوَدُودُ ۝ ذُو ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡمَجِيدُ ۝ فَعَّالٞ لِّمَا يُرِيدُ**﴾ [4]، فالضمير مبتدأ وما بعده أخبار له وكل خبر له معنى مستقل.

والآخر: أن يتعدد لفظا فقط، ويكون المعنى واحد نحوقولك: محمد طويل قصير، بمعنى متوسط، وقولك: الرمان حلو حامض، أي مُرٌّ[5].

ومثال الإطالة بتعدد الخبر قوله

---

(1) ينظر: شرح التصريح، للأزهري 1/ 504.

(2) ينظر: التطبيق النحوي لعبده الراجحي 106

(3) المصدر السابق، 373.

(4) الآيات من 14 إلى16 من سورة البروج.

(5) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان، 88/4

لَيلي عَلَيَّ بِهَمٍّ طَوِيْلٌ سَرْمَدُ*** وَهَوَىً يَغورُ بِهِ الْفِراقُ وَيُنْجِدُ[1].

والبهم: ما كان من الألوان لوناً واحداً لا شِيَةَ فيه من الدُّهْمَة والكُمْتة[2]، وقد استعاره هنا للسواد، والمعنى ليلي عليَّ أسود طويل لاينقطع ولا يأتي بعده صبح، لأنَّ السرمد: الدائم[3].

والعارض في البيت امتداد التركيب بتعدد الأخبار؛ لأنَّ ليلي مبتدأ و(بِهَمٍّ وطويل وسرمد) أخبار له،

وفي ديوان علي بن الجهم جاء(تعدد الخبر) لفظا ومعنى في بعض الأبيات، ومثاله قوله في مدحالمتوكل:

لا نُوالي لَكُمْ عَدوَّاً وَلانَحْــ * ــمِلُ ضِغْناً عَلى الْوَلي الْودُودِ[4].**

والشاعر يخاطب المتوكل، ويقول: لن يوالي أعدائه ولانحمل لكم كرها وحقدا، والعارض في البيت هو امتداد الجملة بتعدد الخبر(الولي ـ الودود) وهو المتوكل.

ومثاله:

كانَ يَبْلوكَ بِالرَّجاءِ وبِالْخَو * فِ اخْتِباراً وَهْوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ[5].**

والشّاهد في البيت امتداد الجملة بتعدد الخبر وهو (اللّطيف الخبير).

ومن تعدد خبر إنَّ قوله:

أَلا هَلْ مُسْعِدٌ يَبْكي لِشَجْوي * فَإِنّي هائِمٌ فَرْدٌ غَرِيبُ [6].**

والشّاهد في هذا البيت تعدد خبر (إنَّ) وهو (هائم فرد غريب).

ثانيا ـ الإطالة بتعدد المفاعيل:

إنَّ الأفعال في اللّغة العربيّة من حيث العمل نوعان:

نوع يحتاج إلى فاعل فقط وهو الفعل اللّازم، ونوع آخر يحتاج إلى مفعول أو مفاعيل في حال كان متعدياً لأكثر من مفعول به واحد.

---

[1] ـ ديوان علي بن الجهم، ص 85، والبيت من بحرالكامل.

[2] ـ العين62/4،

[3] ـ تاج اللغة وصحاح العربية، 187/2

[4] ـ ديوان علي بن الجهم، ص35، والبيت من بحر الخفيف.

(5) المصدر السابق ، 36، والبيت من بحر الخفيف.

(6) المصدر نفسه، 107، والبيت من بحر الوافر.

ونوع آخر يحتاج إلى اسم وخبر، ولا يُوصف بالمتعدي ولا باللّازم، وهذه الأفعال أطلق عليها النّحويون الأفعال النّاقصة ككان وأخواتها، فهي تحتاج إلى اسم وخبر كي يتم معناها وهي أيضاً مجردة عن الحدث، وهذا المطلب سأدرس فيه الأفعال التامة التي تدل على الزمن والحدث والتي تحتاج إلى مفعول أو مفاعيل بحسب نوع الفعل[1].

وقد سبق في المبحث الثاني من الفصل الأوّل في هذه الأطروحة دراسة الجملة الفعليّة وأركانها، من حيث التّقديم والتّأخير، ولن أعيد الحديث عنها، وإنّما سأدرسه هذه المرة بعدِّه عنصراً من عناصر الإطالة.

وبالعودة إلى ديوان علي بن الجهم ميدان الدراسة وجدتُ أنَّ أغلب الأفعال فيه إمَّا لازمة مكتفية بمرفوعها، وإمَّا متعدية لمفعول به واحد، ولم أجد كثيراً من الأفعال المتعدّية لأكثر من مفعول، ومثالها قوله عندما مرض المتوكل:

وَرَأَيْتُ الْأُمُورَ حَسْرى كَلِيلا * تٍ وَهَلْ يَلْبَثُ الْحَسيرُ الْكَليلُ[2].**

والشّاهد في البيت:(رأيت الأمور..كليلات) فـ (رأى) في البيت يقينيّة[3] وليست بصريّة، فهي (رأى) النّاصبة لمفعولين: الأوّل (الأمور)، والثّاني(حسرى) وهي منصوبة بفتحة مقدرة؛ لأنَّها اسم منقوص ؛وكليلات صفة للأموروهي منصوبة بالكسرة، حيث حُمِل النصب على الجر[4] والعارض في البيت (رأيت الأمور حسرى) حيث إنَّ للفعل رأى مفعولين، أصلهما المبتدأ والخبر، فالعارض في البيت إطالة الجملة بالمفعول به الثّاني.

ومثال (علم) النّاصبة لمفعولين قوله في أحمد بن دُؤاد:

الله يَعْلَمُ أَنّي قَدْ نَذَرْتُ لَه ُ* صِيامَ شَهْرٍ إذَا مَا أَحْمَدُ رَكِبا[5].**

والشّاهد في البيت:(يعلم أني قد نذرت... صيام)، فـ(يعلم) فعل مضارع مرفوع بالضّمة لأنَّه صحيح الآخر، وأنَّ واسمها في محلّ نصب مفعول به أوّل، والتّقدير: (نذري له)، والمفعول الثّاني (صيام)،

(1) ينظر شرح التصريح للأزهري، 505/1.

(2) ديوان علي بن الجهم، 24، والبيت من بحر الرمل.

(3) ينظر: اللمحة في شرح الملحة، لمحمد بن حسان الجذامي، المعروف بابن الصائغ، تح إبراهيم صالح الصاعدي،عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط1، 2004، 333/1.

4 ـ ينظر: فتح البرية في شرح نظم الأجرومية،ص 170.

(5) ديوان علي بن الجهم، 109 والبيت من بحر البسيط.

وتقدير المفعولين: (الله يعلم نذري صيام شهر)، والعارض في البيت إطالة وامتداد الجملة بالمفعول الثّاني (صيام).

ومثاله أيضا قوله:

لَهَا شُرُفَاتٌ كَأَنَّ الرِّبيعَ * كَسَاهَا الرِّياضَ بِأَنْوَارِهَا[1].**

والشّاهد في البيت قوله: (كساها الرياض) فكسا فعل ماضٍ من أخوات أعطى، تنصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، والمفعول الأوّل الضّمير(الهاء) والثّاني (الرّياض) وهو العارض في البيت حيث امتدَّت الجملة بالمفعول به.

ومثال الإطالة بمفعولي (ظنّ) قوله من قصيدة يهجو فيها عمر بن الفرج الرُّخَّجي وهو كاتب وزر للمأمون والمعتصم والواثق[2]:

ظَنَنْتَ عِرْضَكَ لا يُرْمَى بِقارِعَةٍ * وَما أَرَاكَ عَلى حَالٍ بِمَتْروكِ[3].**

والشاعر يهجو عمر الرُّخَّجي، ويهجوه بعرضه، ويقول له حتى وإن تخليت عن عرضك فلن يتركك أعداؤك.

والشاهد (ظننت عرضك لا يرمى) فظننت فعل من الأفعال الناصبة لمفعولين، الأول (عرضك) والثاني الجملة الفعلية (لايرمى) فهي جملة في محل نصب المفعول الثاني للفعل ظن، والعارض امتداد الجملة بالمفعول به الثاني.

ثالثا ـ الإطالة بالتوابع:

قال ابن مالك:

يَتْبعُ في الْإِعْرابِ الْأَسْماءِ الْأُول * نَعْتٌ وتوكيد وعطف وبدل[4].**

فابن مالك يقرر بأنَّ (التوابع)هي الأسماء التي تتبع ما قبلها في الإعراب "يتبع في الإعراب الأسماء الأُول" ثم يذكر هذه التّوابع وهي: النّعت، والتّوكيد، والعطف، ثم البدل.

---

(1) ديوان علي بن الجهم، 29، والبيت من بحر المتقارب.

[2] ـ ينظر: المقفى الكبير، تحقيق: محمد البعلاوي، دار الغرب الإسلامي، بيروت ـ لبنان، ط2، 2006، 258/3.

(3) ديوان علي بن الجهم، ص 161، والبيت من بحر البسيط.

(4) الخلاصة، ألفية ابن مالك، 249.

أولاً ـ النّعت:

إنَّ التّوابع هي الألفاظ التي لا يمسها الإعراب مباشرة إلَّا على سبيل التّبع لما قبلها، فلا تكون ركناً في الجملة، وإنَّما تأتي بعد الخبر في الجملة الاسميّة، وبعد الفاعل والمفعول به في الجملة الفعليّة.

وظاهر كلام المؤلف أنَّها أربعة: نعت، وتوكيد، وعطف وبدل؛ وهي في الحقيقة خمسة؛ لأنَّ العطف نوعان: عطف بيان، وعطف نسق، وقد صرح بذلك صاحب شذور الذّهب[1].

والنّعت هو التّابع "المشتقّ أو المؤول به، يفيد تخصيص متبوعه أو توكيده، أو مدحه"[2].

فالنّعت لا يكون إلا مشتقاً، أو مؤولاً، ومعنى مؤول؛ أنَّ لفظ النّعت يكون جامداً مثل: جاء زيد هذا، والمعنى جاء زيد المشار إليه.

والنّعت على ضربين: حقيقي وسببي، فالحقيقي ما يبين صفة من صفات متبوعه، أمَّا السببي فما يبين صفة من صفات ما له تعلق بمتبوعه[3]، مثل قوله ـ تعالى ـ : ﴿**رَبَّنَآ أَخۡرِجۡنَا مِنۡ هَٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهۡلُهَا وَٱجۡعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ وَلِيّٗا وَٱجۡعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ نَصِيرٗا** ﴾[4]، فالظّالم ليست القرية، وإنما أهلها.

وقد عدَّ بعض النّحويين الصّفة والنّعت شيء واحد فلا فرق بينهما؛ فيجوز القول: صفة كما يجوز القول: نعت، ومنهم من يرى أنَّ النّعت يكون بالحِلْية كطويل وقصير، بينما الصّفة تكون بالأفعال كضارب وخارج[5].

ومثال النّعت في ديوان علي بن الجهم قوله:

لَهُ عِلَلٌ دُونَ الطَعامِ كَثِيرَةٌ * وَوَجهٌ قبيحٌ أَربدُ اللَّونِ كَالِحُه[6].**

الشّاهد في البيت قوله: (كثيرة) وهي لـ(علل)، وقوله: (ووجه قبيح أربد اللّون كالحه)، فقبيح نعت أوّل لوجه، وأربد نعت ثان، كالح نعت ثالث، والعارض هو امتداد الجملة بالنّعوت التي ذكرنا.

ومثاله أيضا قوله:

كُلُّ شَيْءٍ إذا اعْتللْتَ عَليلُ * وَشكَاة الإمامِ خطْبٌ جَليلُ[7].**

---

(1) ينظر: شرح شذور الذهب لابن هشام الأنصاري، تحقيق إميل يعقوب554.

(2) المصدر السّابق، 559.

(3) ينظر: شرح التصريح لخالد الأزهري107/1

(4) سورة النساء من الآية 75.

(5) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش، 232/2.

(6) ديوان علي بن الجهم،ص66، والبيت من الطويل.

(7) المصدر السابق، ص 23،والبيت من بحر الخفيف

والشّاعر يخاطب المتوكل حين ألمَّ به المرض، فيقول كل شيء يعلُّ إذا أصابتك علةٌ، وفي الشّطر الثّاني (شكاة) مبتدأ معرَّف بإضافة الإمام إليه، (وخطب) خبر أول وجليل نعت، والعارض امتداد الجملة بالنعت.

ومثاله أيضا:

لَو يَجْمَعُ الْخَصْمَينِ عِنْدَ كَ مَشْهَدٌ * يَوماً لَبانَ لَكَ الطَّرِيقُ الْأَ قْصَدُ [1].**

والشّاهد في البيت(يوما لبان لك الطّريق الأقصد)، فيوما مفعولا فيه للفعل يجمع في الشطر الأوّل، وبان فعل ماض، ولك جار ومجرور متعلق بالفعل، الطّريق فاعل، والأ قصد صفة للطّريق، والعارض في البيت، امتداد الجملة بالنّعت وهو (الأقصد).

ومثال النّعت السّببي قول علي بن الجهم:

وَفـرَّ عُبَيدُ اللهِ فيمَنْ أَطاعَهُ * إلى سَقَرِ اللهِ الْبطَيءُ خُمودُها [2]**

وفر فعل ماض، وعُبيد فاعله، وفي حرف جر، ومن أسم موصول بمعنى الذي وجملة أطاعه صلة الموصول لامحل لها من الإعراب، إلى حرف جر، وسقر اسم مجرور وهي أحد أسماء جهنم ـ أجارنا الله منها وإياكم ـ البطيء نعت أول وخمود نعت ثان لأحد أبواب جهنم وهو سقر، والعارض امتداد الجملة بتعدد النعوت.

ثانياً ـ التّوكيد:

والتوكيد على ضربين: لفظي ومعنوي، فاللّفظي: هو تكرار اللّفظ بعينه[3]، مثل: جاء زيد زيد،

وخرج عمرو عمرو، ولا يقتصر على الأسماء، إذ قد يكون المكرر حرفاً أو فعلاً، مثل قوله ـ تعالى ـ :**﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾[4].**

أمَّا المعنوي فله ألفاظ مخصوصة، كالنفس والعين، وكل، وبعض، وجميع، وأجمعين[5].

---

(1)يوان علي بن الجهم، 47، والبيت من بحر الكامل.

(2)المصدر السابق، 60، والبيت من بحر الرمل.

(3) المفصل للزمخشري، 146.

(4) سورة المؤمنون، الآية 36.

(5) ينظر: المفصل للزمخشري، 145.

والتّوكيد فائدته تمكين المعنى في النّفس، إما بإعادة اللّفظ عينه، وإمّا ألفاظ التّوكيد المعنوي فلإزالة الإبهام، فإذا قلت مثلا: جاء زيد، قد يتوهم السّامع أن الذي جاء خبره، أو أهله، فإذا قلت: جاء زيد نفسه، ارتفع الإبهام.

ولم يرد التوكيد (اللفظي) في ديوان علي بن الجهم، وإنّما ورد فقط التّوكيد المعنوي وأغلبه بلفظ كلّ، ولم يرد غيرها عدا لفظ أجمعين في موضعين، ومثال التوكيد بكل قوله:

"بماء بانا" كُلُّهُم * لا بِلِسانِ الْعَرَبِ [1].**

و(بماء بانا) في البيت حكاية صوتهم بالنّبطية، والنبطيّة هي لغة سأغلب أهل العراف، وتنحدر هذه اللغة من اللغة الآرامية، وكانت منتشرة في أجزاء كثيرة من المشرق العربي"[2].

الشّاهد في البيت (كلّهم) وهي توكيد معنوي ل(بماء بانا)، والعارض في البيت الإطالة بالتّوكيد المعنوي (كل).

ومثاله أيضاً:

وَقَدْ سُرِّح الصِّبيانُ كـلُّـهُمُ * وَبَقِيتُ مَحْصُوراً بِلا جُرْمِ[3].**

والشّاهد(قَدْ سُرِّحَ الصِّبْيانُ كُلُّهُم) فـ(قد) حرف تحقيق، وسُرِّح فعل ماض مبني للمجهول، والصّبيان نائب فاعل، و(كل) توكيد معنوي له، والهاء ضمير مضاف إليه، والعارض في البيت إطالة الجملة بالتوكيد المعنوي(كل).

ومثاله التّوكيد قوله:

وَيَودُّ لَو مَسَختْ رَبِيْعَةُ كُلُّها *** وَبَنو إِيادٍ صَحْفَةً وَثَرِيْدا[4].

والصحفة هي الإناء الذي يوضع فه الطعام[5]، وثريد نوع من الطعام، والكلام كناية عن تمني أحمد بن دُؤاد زوالهم جميعا، أي زوال قبيلتي ربيعة وبني إياد، والعارض في البيت (ربيعة كلُّها) حيث أكد بكل وهو ما أسهم في امتداد التركيب.

---

(1) ديوان علي بن الجهم، 116، والبيت على بحرمجزوء الرجز

(2) ينظر: بغية الطلب في تاريخ حلب، عمر بن أحمدهبة الله، تحقيق: سهيل زكّار، دار الفكر العربية ـ بيروت، د.ت، 6/ 2654. .

(3) ديوان علي بن الجهم، 180، والبيت من بحر الكامل والعروض والضرب أحذان.

4 ـ المصدر السابق، ص 126، والبيت من بحرالكامل.

5 ـ ينظر: مختار الصحاح ص 173.

ومثال التوكيد بأجمعين قوله:

وَلَمْ يَرْضَ مِنْ خَلْقِهِ أَجْمَعِينَ * ألاَّ تُحِبَّ (ولايُعْبَدا)[1].**

فـالشّاهد قوله: خلقه أجمعين، وهي العارض في البيت حيث امتد بها.

ومثاله من أرجوزته المحبرة في بدء الخلق:

وَبايَعوا مَرْوانَ أَجْمَعينا* فَكان حِصْناً لَهُمْ حَصيْنا[2].**

والعارض (بايعوا.. أَجْمَعينا) حيث أكَّد الضمير في بايعوا حيث أسهم في امتداد التركيب.

ثالثاً ـ العطف:

والعطف على ضربين:عطف بيان وعطف نسق.

أمَّا عظف البيان: فهو تابع يؤتى به لإيضاح شيء في متبوعه[3]، مثل: أقسم بالله أبوحفص عمر، وبينـه وبين البدل خصوص وعموم؛ لأنَّ كل عطف بيان بدل، وليس كل بدل عطف بيـان، فـإذا جـاز أنْ يحـل الثّاني محلّ الأوّل فهو بدل وعطف بيان، أمَّا إذا لم يستقم المعنى بحلول الثّـاني محـلّ الأوّل تعين كونـه عطف بيان[4].

وأمَّا عطف النسق: فيسمى العطف بالحرف، ومعنى العطف الاشتراك فـي تـأثير العامـل، وسـمي نسـقاً لمساواته الأوّل في إعرابه، ولا يكون الإتباع فيه إلا بحرف من أحرف العطف[5]، وهي:

1ـ الواو لمطلق الاشتراك في الحكم، فلا تفيد ترتيباً ولا تعقيباً، كقوله تعالى: **﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾ [6]**، والمعنـى نحيـا ونمـوت؛ لأنَّ الكـلام علـى لسـان الكفـار وهـم لا يؤمنون بأنَّ هناك حياة بعد الموت، إذ لو كانت الواو للترتيب للزم إيمانهم بالحياة بعد الموت، وهذه مـن المسائل التي كفروا بها[7].

من أمثلة العطف بـ(الواو)، قول علي بن الجهم يمدح الواثق ويصف بنيان داره:

---

(1) ديوان علي بن الجهم، 78، والبيت من بحر المتقارب.

[2] ـ المصدر السابق، ص 247، والبيت من بحر الرجز.

(3) ينظر شرح المفصل 271/2.

(4) ينظر شرح شذور الذهب لابن هشام565.

(5) ينظر شرح المفصل 276/2.

(6) سورة المؤمنون الآية 37.

[7] ـ ينظر: شرح الناظم على ألفية ابن مالك ص372.

الْبَحْرُ والْبَرُّ فِي يَدَيْ مَلِكٍ * تُشْرِقُ مِنْ نور وَجْهِهِ السُّدَفُ [1].**

و"السَّدَفُ: ظَلامُ اللَّيْل، أو سَوادُ شَخصٍ تراه من بعيد"[2] والشّاهد فيه(البحر و البرّ) معطوف و معطوف عليه، والعطف هنا بالواو التي تعني مطلق الاشتراك في الحكم، والمعنى هنا الشّمول، فكل ما في هذه البسيطة في يدي ملكٍ، والعارض في البيت امتداد الجملة بالمعطوف وهو(البر).

ومنه قوله:

يَشْتاقُ كُلُّ غَرِيْبٍ عِنْدَ غُرْبَتِهِ * وَيَذْكُرُ الْأَهْلَ والْجيرانِ والْوَطَنا[3]**

والعارض امتداد الجملة بعطف النّسق بـ(الواو) في الشطر الثّاني وهو قوله: الأهل والجيران والوطن، وهو محل الشاهد.

2ـ الفاء وهو يفيد الترتيب والتعقيب، وثُمَّ للترتيب والتراخي، وقد اجتمع المعنيان في قوله ـ تعالى : ﴿**ثُمَّ أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ ثُمَّ إِذَا شَآءَأَنشَرَهُ**﴾[4]، فالموت يليه القبر مباشرة دون فاصل، أمَّا البعث فيأتي بعدهما بمدة الله أعلم بها وبوقتها؛ ولذلك عطف بين الموت والقبر بالفاء، وبين القبر والنّشر أو البعث بـ(ثُمَّ).

من أمثلة العطف بـ(الفاء)، قول علي بن الجهم:

مَنازِلُ لَو أَنَّ امْرأَ الْقيسِ حلَّها ** لَأَقْصَرَ عَنْ ذِكْرِ الدُّخَولِ فَحَومَلِ [5].

والدخول وحومل مكانان، وفي البيت تناص، أو سرقة شعرية، فالشاعر يحاكي امرئ القيس في مطلع معلقته التي استهلها بقوله:

قِفا نبكِ، من ذِكرى حبيبٍ، ومنزلِ ... بسِقطِ اللّوى بينَ الدَّخولِ، فَحَوْمَلِ[6]

والعارض في بيت علي بن الجهم، امتداد الجملة بحرف العطف (الفاء) في قوله: (فحومل)، وهو موطن الشاهد، وقد ساهم في إثراء المعنى واستقامة الوزن.

ومثاله أيضا:

وَمُفْسِدَ أَمْرٍ تَلافَيتَهُ * فَعادَ فَأَصْلَحَ مَا أَفْسَدَا [7].**

---

(1) ديوان علي بن الجهم، 14، والبيت من بحر المنسرح.

[2] ـ العين للخليل بن أحمد،230/7

3() ديوان علي بن الجهم، ص 184 والبيت من بحر البسيط.

(4) سورة عبس، الآيتان 21، 22.

(5) ديوان علي بن الجهم، 55، والبيت من بحر الطويل.

[6] ـ ديوان امرئ القيس ص 21

(7) ديوان علي بن الجهم، 77، والبيت من بحر المتقارب.

والعارض في البيت، امتداد الجملة بحرف العطف (الفاء) في قوله: (فأصلح)، وهو موطن الشّاهد، وقد ساهم في إثراء المعنى واستقامة الوزن.

3– (حتّى) فتفيد الغاية مثل: مات النّاس حتى الأنبياء.

ولم أعثر في الدّيوان على شواهد للعطف بـ(حتّى).

4- (أم) فعلى ضربين: متصلة ومنفصلة، المتصلة هي المسبوقة بهمزة التسوية، مثل: أفي الدار زيد أم عمرو، والمنفصلة غير ذلك مثل قوله تعالى:﴿هَلۡ يَسۡتَوِي ٱلۡأَعۡمَىٰ وَٱلۡبَصِيرُ أَمۡ هَلۡ تَسۡتَوِي ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُۗ **أَمۡ جَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ خَلَقُواْ كَخَلۡقِهِۦ فَتَشَٰبَهَ ٱلۡخَلۡقُ عَلَيۡهِمۡۚ قُلِ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ وَهُوَ ٱلۡوَٰحِدُ ٱلۡقَهَّٰرُ**﴾[1].

من أمثلة العطف بـ(أم)، قول علي بن الجهم:

أَأَصْدُقُ أَمْ أَكْنِي عَنِ الصِّدقِ أيُّمَا * تَخَيَّرْتَ أَدَّ تـْهُ إِلَيكَ الْمَحَافِلُ** [2].

والشّاهد في البيت قوله: (أأصدق أم أكني) فأم هنا للّتخيير، و المعطوف (أكني) و المعطوف عليه (الصّدق)، والعارض في البيت الإطالة بحرف العطف (أم) في الشّطر الأوّل التي أفادت معنى التّخيير.

ومثالها أيضا:

وَقائِلٍ أَيَّهُما أَنْورُ * الشَّمْسُ أَمْ سيدُنا جَعْفَرُ**[3]

والشّاهد في البيت قوله: (الشَّمْسُ أَمْ سيدُنا جَعْفَرُ)، فـ(أم) أفادة التّخيير؛ لأنَّها تستدعي جواباً من خيارين، والعارض في البيت امتداد الجملة بأسلوب العطف.

5- أو، وتفيد التخيير، وهو نوعان: نوع نوع يجوز فيه الجمع بين المتعاطفين مثل: كل تمرا أو حليبا، فيجوز الجمع بينهما، ونوع لا يجوز الجمع بينهما مثل: تزوج هندا أو أختها، فلا يجوز الجمع بينهما هنا.

من أمثلة العطف بـ(أو)، قول علي بن الجهم:

إِمَّا قَتِيلٌ أَوْ أَسِيرٌ فَلا * يُرْثى لِمَنْ يُقْتَلُ أَوْ يُؤسَرُ**[4].

---

(1) سورة الرعد من الآية 16.

(2) ديوان علي بن الجهم، 166، والبيت من بحر الطويل.

(3) المصدر السابق، 71، والبيت من بحر السريع.

(4) ديوان علي بن الجهم، 73، والبيت من بحر السريع.

والشّاهد في البيت قوله: (قَتِيلٌ أَوْ أَسِيرٌ) في الشّطر الأوّل، وقوله: (يُقْتَلُ أَوْ يُؤسَرُ)، فقد جاء العطف بـ(أو) في الشّطرين، وأسهم في إطالة الجملة وإثراء المعنى، فالعارض في البيت إطالة الجملة بحرف العطف (أو) الذي أفاد التّخيير مع عدم جواز الجمع بينهما؛ لأنَّ (أو) قد تكون للتخيير مع جواز الجمع بين المعطوف و المعطوف عليه مثل: جالس الحسن أو ابن سيرين، وقد لا يجوز الجمع بينهما مثل: تزوّج هنداً أو أختها [1].

6- (لكنْ وبل)،ولا يعطف بهما إلا بعد النفي أو النهي، ومعناهما إثبات الحكم لما بعدهما، ونفيه عما قبلهما مثل: ماجاء زيد بل عمرو أو لكن عمرو.

أمّا (لا) فلا يعطف بها إلا بعد الإثبات، ومعناها إثبات الحكم لما قبلها ونفيه عمَّا بعدها[2].

وهذه الأحرف لم ترد بمعنى العطف في ديوان علي بن الجهم.

البدل - هو التابع هو التابع الرابع، ويكون المتبوع فيه تابعا لما قبله من دون واسطة؛ إذ يكون اللفظان بمعنى واحد، حتى إذا وضعت الثاني موضع الأول استقام المعنى، فالبدل: هو "التّابع المقصود بالحكم بلا واسطة"[3].

أقسامه:

1- البدل المطابق أو بدل (كل من كل) وهو: أن يكون الثّاني مساوياً للأوّل مثل: جاء أبو حفص عمر، فعمر هو نفسه أبو حفص.

2 -(بعض من كل)، وهو: ما كان الثّاني جزءاً من الأوّل كقوله - تعالى - : ﴿**قُمِ ٱلَّيۡلَ إِلَّا قَلِيلٗا ۝ نِّصۡفَهُۥٓ أَوِ ٱنقُصۡ مِنۡهُ قَلِيلًا**﴾ [4]، فالنّصف جزء من اللّيل.

3 - بدل اشتمال وهو:ما كان بين البدل والمبدل منه ملابسة بغير الجزئية مثل: أعجبني خالدٌ علمُه، فالعلم من مشتملات خالد.

4 - بدل إضراب أو غلط أو نسيان مثل: أكلت خبزاً تمراً، والإضراب في اللسان، والنّسيان في الجنان، فإن قصدت الأوّل وسبق اللّسان إلى الثّاني فهو إضراب أو غلط، وأما إذا نسيت فهو نسيان[5].

ولم أعثر في الدّيوان على شواهد تشتمل أقسام للبدل،عدا بدل (الكل من كل)، ومن أمثلته قول علي بن الجهم:

---

(1) ينظر: شرح شذور الذهب، لابن هشام 305.

(2) ينظر: شذور الذهب 579، وما بعدها.

(3) المصدر السابق، 569.

(4) المزمل الآيتان 2، 3.

(5) ينظر: شرح كتاب الحدود في النحو، ص 268.

نَحْنُ أَبْنَاءُ هَذِهِ الْخِرَقِ السُّو * دِ وَأَهْلِ التَّشيُّع الْمَحْمُودِ[1].**

والخِرق السّود، وهي الرّايات السّوداء وهي شعار العباسيين [2]، وأهل التّشيع المحمود، إشارة إلى أنَّه ليس من الشّيعة الذين يضمرون الكره لآل بيت النبي وصحابته.

والشّاهد في البيت قوله: (هذه الخرق)، حيث امتدت الجملة بالبدل المطابق، وهو بدل (الخرق) من اسم الإشارة (هذه).

ومنه أيضا قوله:

خُصَّ الْخَلِيفَةُ جَعْفَرُ بـْ * ـنُ مُحَمَّدٍ بِثَنَائِها[3].**

والشّاهد في البيت قوله: (الخليفة جعفر)، والعارض في البيت الإطالة بالبدل، وهو جعفر، ويجوز إعرابه عطف بيان؛ لأنّ كلّ بدل كلّ من كلّ، يجوز إعرابه عطف بيان ولا يجوز العكس؛ لأنَّه على نية إحلاله محلّ الأوّل[4].

لقد تبيّن من خلال دراسة النّمط السّابق أنّ الإطالة بالعناصر المؤسسة كانت حاضرة في ديوان علي بن الجهم، ومن هذه العناصر تعدد الأخبار، ومن المعلوم أنّ الخبر يتعدد لفظاً ومعنى أو معنى فقط، وقد تعدد في الديوان مجال الدراسة لفظاً ومعنى وجاء أغلبه في مدح الخلفاء أو الوزراء وتعداد صفاتهم.

كما تعددت المفاعيل في التركيب الواحد في الأفعال المتعدية لمفعولين، حيث تكرر هذا التركيب أكثر من مرة وهو ما أعطى تنوعاً في أسلوب الشاعر، ودلّ على سعة لغته.

وطال التّركيب أيضا بالتّوابع، وهي الألفاظ التي لا يمسها الإعراب إلا على سبيل التّبع لغيرها.

وذكر الشاعر في أبيات شعره كافة التوابع، كالنعت والتوكيد، والعطف ، ولم يرد عنده التوكيد اللّفظي، وهو تكرار اللّفظ بعينه.

من هنا أقول: إنّ جميع التوابع قد وردت في الديوان وطال بها التركيب وتنوع، وعلى الرغم من أنها ليست ركنا في التركيب وعنصرا أساسيا فيه إلا أنَّها أهمت في إثراء المعنى و إطالة االتركيب من دون أن يكون فيه إطناب مفرط، وهذا يدل ـ كما ذكرتُ ـ على القريحة الشّعريّة المدعومة بمعرفة واسعة بقواعد اللّغة والشّعر.

---

(1) ديوان علي بن الجهم، 35، والبيت من بحر الخفيف.

(2) ينظر : ديوان علي بن الجهم، حاشية رقم 1، ص 35.

(3) المصدر السابق، 39، والبيت من مجزوء الكامل.

(4) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام، تحقيق: مازن المبارك، ص 597.

المبحث الثّاني

الفصل في الجملتين الاسميّة والفعليّة

المطلب الأول ـ الفصل في الجملة الاسميّة

المطلب الثاني ـ الفصل في الجملة الفعليّة

إنَّ ما يميّز اللّغة العربيّة عن غيرها من اللّغات الأخرى اتّساعها بغزارة ألفاظها، وتعدد تراكيبها، ودلالاتها، و تتميزكذلك بكثرة المترادفات، والتضاد، وتوليد الألفاظ عن طرق الاشتقاق بأنواعه، هذه السّعة في جميع جوانبها: لفظاً ومعنى وتركيبا، لا نكاد نجدها في أيّ لغة من لغات الدنيا، وقد درست في هذه الأطروحة في الفصلين السابقين التقديم والتأخير، والحذف في الجملتين الاسمية والفعلية، وفي بداية الفصل الثالث درستُ موضوع الإطالة بنوعيها في مطلبين ، الإطالة بالعناصرالمؤسسة ، وبغير المؤسسة: ، وسأُخصص المطلبين: الثالث، والرابع لموضوعي (الفصل والاعتراض) فهما يدخلان ضمن موضوع إطالة الجملة، إلَّا أنَّهما يختلفان عمَّا سبق دراسته، ويختلفان فيما بينهما، ذلك أنَّ الفصل بين الجمل يكون للمفصول به محلٌّ من الإعراب، أمَّا الجملة المعترضة فلا محلَّ لها من الإعراب، وهذا يجعلهما موضوعين مختلفين؛ لذلك سأدرسُ كلًّا منهما على حدا ، والبداية مع مفهوم الفصل في اللغة.

الفصل لغة:

الفصل هو إبعاد شيء عن آخر للفصل بينهما قال الله تعالى: ﴿فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِٱلْجُنُودِ قَالَ إِنَّ ٱللَّهَ مُبْتَلِيكُم بِنَهَرٍ فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّيٓ إِلَّا مَنِ ٱغْتَرَفَ غُرْفَةًۢ بِيَدِهِۦ...﴾[1].

وفَصَلَ هنا مَعْنَاهُ خَرَجَ بِهِمْ. فَصَلْتُ الشَّيْءَ فَانْفَصَلَ، أَيْ قَطَعْتُهُ فَانْقَطَعَ، وفصل طالوت الجنود ابتلاء من الله سبحانه وتعالى[2].

و ورد معنى الفصل في معاجم اللغة العربية بمعنى الحاجز الذي يفصل بين شيئين، أو الفصل بين الحق والباطل، و الفصيل وهو ابن الناقة، سُميَّ بذلك لانفصاله عن أمه، وقد جاء في معجم العين "فصل: الفَصلُ بونُ ما بين الشَّيئينِ. والفَصْلُ من الجَسَد: موضِعُ المَفْصِل، وبين كل فَصْلَيْنِ وَصْلٌ. والفَصْلُ: القَضاء بين الحقِّ والباطل، واسمُ ذلكَ القضاءِ فَيصَلٌ، وقضاءٌ فَيْصَليٌّ وفاصِلٌ، وحُكْمٌ فاصِلٌ، والفَصيلةُ فَخِذُ الرجلِ من قومه الذين هو منهم، والفُصلانُ جمعُ الفَصيل، وهو وَلَدُ الإبِل، والفَصيلُ: حائطٌ قصيرٌ دون سور المدينة والحِصْنِ..."[3]، فالفصل هو البون ما بين الشيئين، وكذا الفصل بين الحقِّ والباطل، فهو يدور حول معنى الحاجز الذي يوضع بين الشيئين.

ولا يبتعد هذا المعنى عن المعنى الذي أورده صاحب لسان العرب حيث قال:"الفَصْل بَوْنُ مَا بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ. والفَصْل مِنَ الْجَسَدِ: مَوْضِعُ المَفْصِل... : الفَصْل الحاجِز بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ، فَصَلَ بَيْنَهُمَا يَفْصِل

---

[1] ــ سورة البقرة من الآية 249.

[2] ـ ينظر الجامع لأحكام القرآن 250/3.

3() العين للفراهيدي، ماد: (فصل)7/ 126.

فَصْلًا فانْفَصَلَ، وفَصَلْت الشَّيْءَ فانْفَصَلَ أَي قَطَعْتُهُ فَانْقَطَعَ. والمَفْصِل: وَاحِدُ مَفاصِل الأَعضاء. والانْفِصَال: مطاوِع فصَل. والمَفْصِل: كُلُّ مُلْتَقَى عَظْمَيْنِ مِنَ الْجَسَدِ"[1].

فالخليل وابن منظور متفقان على أنَّ لفظ(فصل) تعني الحاجز الذي يفصل بين الشيئين، وقد أورد كلٌّ منهما بعض المعاني الجزئية المرتبطة بهذا المعنى كالفصل بين الحقّ والباطل، والفصيل: ابن النّاقة .

الفصل اصطلاحا:

والفصل في الاصطلاح ينطلق من المعنى اللغوي، إذ لا يختلف عنه كثيرا، جاء في كشّاف اصطلاحات الفنون: " فصل: بالفتح وسكون الصاد المهملة هو يطلق على معان. منها طائفة من المسائل فصّلت أي فرّقت وقطّعت عما تقدّم لغرض..... ومنها الوقف كما يدلّ عليه كلام القرّاء في تعريفهم الوقف الجائز على ما يجيء، ومنها الزّحاف الواقع في العروض... ومنها ضمير مرفوع منفصل يتوسّط بين المبتدأ والخبر قبل دخول العوامل وبعدها، ويسمّيه الكوفيون من النحاة عمادا، نحو زيد هو القائم وكان زيد هو القائم"[2].

فالفصل إذن هو التفريق بين المعاني لغرض ما، ويطلق أيضا على الوقف في القراءة بفصل الآيات على بعضها، والأشهر فيه أنْ يكون بضمير الفصل، وهو ضمير من ضمائر الرفع يقع بين المبتدأ وخبره، وقد أُختلف فيه اختلافا كبيرا بين نحاة البصرة والكوفة، وهو ما سأوضحه في دراستي لهذا الموضوع.

وعُرّف الفصل بأنَّه : وجود صيغة أو أكثر بين جزئي التركيب اُللغوي، أو أجزائه التي يجب تواليها دون فاصل بينهما، حيث تفصل هذه الصيغة بين جزئي التركيب النحوي[3].

فالفصل حسب التعريفين السابقين هو الفصل بين أجزاء الجملة الواحدة، أو بين كلِّ متلازمين كالمبتدأ والخبر في الجملة الاسمية، أو الفعل والفاعل أو الفاعل والمفعول به في الجملة الفعلية.

ومن الجدير معرفة أنَّ الجملة التي فُصِل بها بين أجزاء التّركيب النحوي قد يكون لها علاقة موضع من الإعراب، وقد لا يكون لها موضع، فإنْ كان لها موضع من الإعراب فذلك هو الفصل ـ وهو ما

1() لسان العرب لابن منظور، مادة (ف ص ل)11/521.

2() كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي، 2/1275.

(3)ينظر: أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ط1،2007،ص 292.

أدرسه الآن ـ وإنْ لم يكن له محل من الإعراب كان اعتراضا، فما الفرق بين الفصل والاعتراض من جهة؟ وما الفرق بين الفصل النحوي والفصل البلاغي؟

لقد بيَّنت قبل قليل مفهوم الفصل وهو أنْ تقع جملة بين لفظين متلازمين، وتلك الجملة لها ارتباط بهما من ناحية الإعراب؛ أيّ لها محل من الإعراب، أمّا الاعتراض فكثيرا مايتداخل في الاسم مع الفصل فيطلق لفظ الفصل على كليهما، إلا أنَّ الفرق بينهما واضح، فهما يتفقان في الفصل بين أجزاء الكلام، إلا أنَّه ما يميز الاعتراض على الفصل أنَّ جملة الاعتراض أو اللفظ المعترض ليس له محل من الإعراب، إنَّ الجملة الاعتراضية تقع بين جزئي جملةً أخرى ولا يكون لها محل من الإعراب مثل: كان عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) عادلا ، والاعتراض يكون بالمفرد والجملة، بينما الفصل لايكون إلا بالجملة أو شبهها، ومثال الاعتراض بالمفرد كقوال عبدالله بن المعتز(ت 296):

صبَبْنَا عَلَيْهَا ـ ظَالِمِينَ ـ سِيَاطَنَا * فَطَارَتْ بِهَا أَيْدٍ سِرَاعٌ وَأَرْجُلُ**[1].

وعلى الرغم من ورود هذا البيت في باب الإطناب، إلا أنَّه يصلح شاهدا نحويا للاعتراض بين الفاعل المتصل الضمير (نا الفاعلين) في الفعل صبَّ، وبين المفعول به (سياطنا) وقد جاء الاعتراض بلفظ واحد وهو (ظالمين).

أمَّا الفصل في باب البلاغة فيختلف عن الفصل في باب النحو، ذلك أنّه يندرج تحت باب: الفصل والوصل، والفصل هو ترك العطف بين الجمل، أمَّا الوصل فهو أنْ تعطف جملة على أخرى بحرف العطف الواو، قال صاحب دلائل الإعجاز: "اعلم أنّ العلم- بما ينبغي أن يصنع في الجمل من عطف بعضها على بعض، أو ترك العطف فيها والمجيء بها منثورة تستأنف واحدة منها بعد أخرى- من أسرار البلاغة"[2].

فالوصل عطف جملة على أخرى (بالواو) فقط من دون غيرها من حروف العطف الأخرى، أمّا الفصل فهو ترك هذا العطف.

من هنا يتّضح الفرق بين الوصل في التّركيب النحوي، والفصل في البلاغة العربية.

وبالعودة إلى ديوان عليّ بن الجهم مجال الدّراسة نجده قد استخدم الفصل في الجملتين الاسميّة والفعليّة في عدة مواضع.

(1) ديوان عبدالله بن المعتز، دار صادر بيروت، ص 364.د.ت.

(2) دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني،ت ،ص 148.

المطلب الأوّل ـ الفصل في الجملة الاسميّة:

لقد سبق وإنْ درست الجملة الاسمية في هذا البحث من نواح متعددة كالتقديم والتأخير والحذف وغيرهما، وسأخصص هذا المبحث لدراستها من ناحية الفصل النحوي، حيث يمكن الفصل بين ركنيها الأساسيين: المبتدأ والخبر وكذلك الجملة المنسوخة سواء بالنواسخ الفعلية (كان وأخواتها) أو النّواسخ الحرفية (إنّ وأخواتها) بعدة فواصل كالجملة والجار والمجرور والظّرف .

ومن أمثلة الفصل بين المبتدأ والخبر في ديوان عليّ بن الجهم:

أنْتُم بَني عَمِّ النَّبيءِ مُحَمّ * أَوْلى بِما شَرعَ النَّبيُّءُ مُحَمَدُ[1].**

ف(أنتم) في البيت السّابق ضمير المخاطبين مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، وخبره (أولى) مرفوع بضمة مقدرة للتعذر، وقد فصل الشاعر بينهما بالجملة الدالة على الاختصاص، ذلك أنَّ بني منصوب على الاختصاص، ودلالة هذا الفصل الاختصاص فبني عم النّبي هم فقط الأولى بما شرعه، فالعارض في البيت السّابق الفصل بين المبتدأ وخبره بجملة الاختصاص(بني عم....).

ومثال الفصل بشبه الجملة قوله في مدح المتوكل وقد جاوز الأربعين:

فَها أَنا مِنْهُ حاسِرٌ مُتَعمّمٌ * ولَمْ أرَ قَبْلي حَاسِرًا مُتَعَمِّما [2].**

حسر من الانحسار وهو الِانْكِشَافُ يقال: حَسَرْتُ كُمِّي عَنْ ذِرَاعِي أي: كشفتها [3]، والشاعر يقصد أنَّ الشيب قد غزا شعره فصار يعمِّمه أي يغطيه، والشاهد في البيت(فها أنا منه حاسر) فالفاء للتعقيب؛ لأنه في البيت السابق كان يتحدَّث عن الشيب، وها هو قد غزا شعره ، والضمير(أنا) ضمير مبني في محل رفع مبتدأ، وخبره (حاسر) والشاعر هنا فصل بين المبتدأ والخبر(بالجار والمجرور(منه) وهو العارض في هذا البيت.

ومنه قوله مادحاً:

الشَّمسُ يَوْمَ الدَّجنِ محْجُوبَةٌ * واللَّيلُ يُخفِيها فَلا تَظْهَرُ [4].**

1() ديوان علي بن الجهم، ص 46 والبيت من بحر الطويل

2() المصدر السابق، ص 19،والبيت من بحر الطويل.

3 ـــ ينظر: لسان العرب 188/4.

4()ـديوان علي بن الجهم، ص 71،والبيت من بحر السريع.

والدجن جذرها: دجن هو إِلْبَاسُ الْغَيْمِ السَّمَاءَ[1]، والمقصود به في بيت علي بن الجهم : السواد،

والشاعر يمدح المتوكل ويقارنه بالشمس ، فهمي تغيب بفعل الغيوم أما الخليفة فلا يغيب، والشاهد في البيت(الشمس يوم الدجن محجوبة) فالشمس مبتدأ والخبر محجوبة وقد فصل الشاعر بينهما بظرف الزمان (يوم) المضاف إلى الدجن، وهو العارض في البيت.

وورد الفصل كثيرا بين المبتدأ والخبر في ديوان ابن الجهم ومنه:

لَنا في بَني الْعَبَّاسِ أَكْرمُ أُسْوةٍ * فَهُم خَيْرُ خَلْقِ اللهِ طُرًا وَأَفْضلُ[2]**

لَهُ عِللٌ دُونَ الطَّعامِ كَثيرةٌ * وَوجْهٌ قَبيحٌ أَرْبَدُ اللَّونِ كالِحُهْ[3]**

فقد فصل الشّاعر في البيتين السابقين بين الخبر والمبتدأ في البيت الأول، وهما: (لنا... أكرم) والمبتدأ معرف بإضافته إلى لفظ إسوة، وفي البيت الثاني فصل بين المبتدأ والنعت وهما(علل...كثيرة) ف(لنا) جار ومجرور خبر مقدّم ؛ و(علل) مبتدأ مؤخر، و(كثيرة) نعت للعلل، فالشاعر فصل بين المبتدأ والنعت وهو العارض في البيت.

لازِلْتَ لِلنَّاسِ حَدِيثًا بِما * أَسْدَتْهُ أَيَّامُكَ ما عُمِّروا [4].**

وأسدى بمعنى أدَّى له معروف، جذرها: (سدى)[5] والشاهد في البيت(لازلت...حديثا)

فلا نافية لا محلّ لها من الإعراب، زال من أخوات كان، والتاء اسمها، وحديثا خبرها

وقد فصل الشاعر بينهما بالجارّ والمجرور(للنّاس) وهو العارض في البيت.

ومنه قوله في هجاء بني متيم::

فَأَصْبَحَتْ كَمُرَاحِ الشَّوْلِ حافِلةً * مِنْ كُلِّ لاقِحةٍ في بَطْنِها دِرَرُ[6].**

المراح: مكان اسم مكان خاص بالدواب، واشتهرت بمكان الإبل، والشَّول : الإبل إذا شولت فلزقت

---

[1] ـ ينظر: مختار الصحاح ص 102.

2() ديوان علي بن الجهم، ص70،والبيت من بحر الطويل.

(3) المصدرالسابق، ص 60 والبيت من بحر الطويل.

4() المصدر نقسه، ص 27،والبيت من بحر السريع.

[5] ـ ينظر: لسان العرب 217/7.

6() ديوان علي بن الجهم، ص 134،والبيت من بحر البسيط.

بُطونها بظهورها. وشالتِ الناقةُ بذنبها: رفعته، وكل شيء مرتفع فهو شائل[1] والدرر: الدَرُّ: اللَبَنُ [2] والحافلة: التي امتلأ ضرُّعُها حليبا[3]

والشاعر في البيت السابق يشبه بني متيِّم بقطيع الإبل التي امتلأت بطونها وقلَّ خيرُها، ففي البيت تهكُّمٌ واستهزاءٌ وسخريةٌ.

والشاهد في البيت(فأصبحتْ... حافلة) فأصبح من أخوات كان واسمها ضمير مستتر يعود على أمِّ بني متيم، وخبر الفعل الناسخ حافلة، وقد فصل الشاعر بين الضمير المستترالواقع في محل رفع اسم أصيح وبين خبرها بالمضاف والمضاف إليه: (كمراح الشول).

ومن الفصل بين اسم الحرف الناسخ وخبره قوله يصف بركة المتوكل:

كأنَّها والرِّياضُ مُحْدِقَةٌ ب * بها عَروسٌ تُجلَى لِخاطِبِها[4].**

فقد فصل الشّاعر في البيت السّابق بالجملة الحاليّة (والرّياض محدقة بها) بين اسم كأنَّ وهو الضّمير المتّصل (الهاء) وبين خبرها وهو(عروس) لبيان حال بركةقصرالمتوكِّل فقد شبهها والرّياض بألوانها الزّاهية وهي محيطة بها بالعروس التي تزينت لخاطبها، فالفصل بين من خلاله حال حديقة المتوكل.

وقال يمدح المتوكّل وبنيه من حوله:

كأَنَّهُ وَوُلاةُ الْعَهْدِ تَتْـبَعُهُ * بَدْرُ السَّماءِ تَلَتْهُ الْأَنْجُمُ الزُّهُرُ[5].**

والشّاعر يمدح المتوكّل ويصفه وبنيه تتبعه، حيث شبهه بالقمر والنجوم تتبعه، وقد فصل بين اسم كأنّ وهو ضمير المذكر الغائب المتّصل، وبين خبرها وهو _بدر السماء...) فصل بينهما بالجملة الحالية التي تبين حال المتوكل وبنيه حوله (وولاة العهد تتبعه) فالعارض في البيتين السّابقين هو الفصل بين اسم كأنَّ وخبرها بجلة الحال؛ ففي الأول لبيان حال البركة والرياض من حولها، وفي الثّاني لبيان حال المتوكل وبنيه من حوله.

---

[1] ـ العين، 6/ 285،مادة: (شول).

[2] ـ ينظرالمصدر السابق: 6/8، مادة: درَّ.

[3] ـ ينظر: المصدرنفسه 335/3.

(4) ديوان علي بن الجهم، ص 32،والبيت من بحر المنسرح.

(5) المصدر السابق، ص 135،والبيت من بحر البسيط.

المطلب الثّاني ـ الفصل في الجملة الفعليّة:

إنّ الجملة الفعليّة هي الجملة الأخرى من جمل الّتركيب النّحوي، ومن المعلوم بديهة أن ركنيها الأساسيين هما: الفعل والفاعل في حال كان الفعل لازماً، والفعل والفاعل والمفعول أو المفاعيل في حال كان الفعل متعديا، لمفعول به واحد أو أكثر حسب نوع الفعل، وهذه الجملة سبق دراستها من جوانب متعددة، وستتوقف الدراسة لها في هذا المطلب على الفصل بين أركانها، الذي قد يكون بين الفعل والفاعل أو بين الفاعل والمفعول أو بين الفعل والمصدر المؤكد له وغير ذلك.

وفي ديوان عليّ بن الجهم مجال الدّراسة ورد الفصل في الجملة الفعلية بصور مختلفة، فمثال الفصل بين الفعل والفاعل بالجار والمجرور:

أَطَلَّ عَلَيهِم يَومٌ عَبُوسٌ * تَعَوَّذُ مِنْهُ أيَّامُ الْحِمامِ[1].**

فالشّاعر فصل بين الفعلين (أطلّ) وتعوَّذ) وفاعلهما وهما على التوالي يوم وأيام، بالجار والمجرور في الأول ب(عليهم) وفي الثّاني(منه)، ودلالة الفصل بالجار والمجرور للتركيز على المخاطبين وهم فلول الروم الذين قاتلهم المعتصم بالله العباسي ليبين للمخاطب ثقل هذا اليوم عليهم ، وهذا اليوم تستعيذ أيَّام الحِمام..

ومنه قوله:

قامَتْ بِحُجَّتِهِ رِيْحٌ مُعَطَّرةٌ * تَجْلو الْقُلوبَ مِنَ الْأَوْصابِ والْكَمَدِ[2].**

والبيت كسابقه؛ إذ فصل بين الفعل (قامت) وبين الفاعل (ريح) بالجارّ والمجرور (بحجّته)، وعلاوة على إبراز الحجّة والاهتمام بها كدليل على القيام، فإنّ إسناد فعل القيام إلى الرّيح يفيد بأنَّ هذه الحجة قد انتشرت كالريح العطرة التي تزيح هموم القلوب.

ومن الفصل بين المفعول المتّصل والفاعل الظاهر بالنّداء قوله:

لِيَهْنِكَ يا أبا إسْحاقَ مُلْكٌ * يَجِلُّ عَنِ الْمَفاخِرِ والمُسامي[3].**

---

(1)ديوان علي بن الجهم ، ص 11، والبيت من بحر الوافر.

(2) المصدر السابق ،ص 90، والبيت من بحر البسيط.

3() المصدر نفسه، ص 11، والبيت من بحر الوافر.

ليهنك فعل مضارع مجزوم باللام الطّلبيّة، والكاف ضمير في محل نصب مفعول به، والفاعل ملك، وقد فصل الشاعر بين المفعول به المتقدم وبين الفاعل المؤخر بالنداء (يا أبا إسحاق) وهي كنية المعتصم بالله، ودلالة الفصل هنا الاهتمام بالمنادى، فالخطاب موجه له.

وقال من قصيدة أخرى يمدح المتوكل:

وَأَنْشَأْتَ تَحْتَجُّ لِلْمُسْلِمينَ * عَلى مُلْحِدِيها وَكُفَّارِها**

بَدَائِعَ لَمْ تَرَها فارِسٌ * وَلا الرُّومُ في طولِ أَعْمارِها[1].**

فأنشأ فعل ماض، والتّاء ضمير مبني على الفتح في محل رفع فاعل، وتحتج فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر والمسلمين جار ومجرور متعلق بالفعل تحتج، على حرف جر، ملحديها جار ومجرور وهو مجرور بالياء؛ لأنه جمع مذكر سالم سقطت نونه للإضافة، الواو حرف عطف وكفار معطوف عليه، والهاء ضمير في محل جر بإضافة كفار إليه، وبدائع مفعول به للفعل أنشأ.

فالشاعر في البيتين السابقين فصل بين الفاعل المتصل وهو الضمير (التاء، وبين المفعول به(بدائع) بجملة الحال(تحتج...) وفصل بينهما لذكر الغاية والهدف من الإنشاء وهو الاحتجاج للمسلمين، ثم إنَّ تأخير المفعول (بدائع) فيه تعظيم لها، إذ لوذكرت دون فصل بينهما وبين الفاعل لما دلَّت على كل هذه الدلالات.

ومن الفصل بين الفعل والمصدر المؤكد له قوله في قصيدة غزلية يصف محبوبته:

طَلَعَتْ وَهْيَ في ثِيابِ حِدادٍ * طَلْعةَ الْبَدْرِ مِنْ خِلالِ السَّحابِ [2].**

وفي البيت صورة جميلة، فقد شبه الشاعر محبوبته وهي ترتدي ثياب حداد أيّ ثياب سوداء خرجت فيها، شبهها بخروج القمر المكتمل بدرا من بين السحاب، فالقصيدة غزلية.

فطلع فعل ماض والتاء للتأنيث، والفاعل مستتر تقديره هي يعود على محبوبة الشاعر، وجملة في ثياب حداد حال من الضمير المستتر، وقد اعترضت بين الفعل طلع وبين مصدره المؤكد له (طلعة) والدلالة بيان حالها وحال جمالها.

1()ديوان علي بن الجهم، ص 28، والبيت من بحر المتقارب.

2() المصدر السابق، ص 117، والبيت من بحر الخفيف.

المبحث الثالث

الاعتراض في ديوان علي بن الجهم

الاعتراض لغةً واصطلاحاً

المطلب الأول : الاعتراض في الجملة الاسمية

المطلب الثاني: الاعتراض في الجملة الفعلية

الاعتراض من أهم عوارض التّركيب، وبينهما علاقة لفظية ومعنوية، فكل منهما ينطلق من الجذر (عرض)، الذي يعني الاعتراض والمعارضة.

إنَّ بين الاعتراض والعوارض خصوص وعموم، إلاَّ أنّ العوارض أعمُّ من الاعتراض، لأنَّ العوارض تشمل التّقديم والتّأخير، والحذف والزّيادة، وغير ذلك، أمّا الاعتراض فيعني الفصل بين كل متلازمين، كالفعل والفاعل أو الفاعل و المفعول به، وكالفصل بين الصلة والموصول، أو بين الشرط والجواب.

الاعتراض لغة:

بالرّجوع إلى معاجم اللغة نجد أنَّ الاعتراض معناه: الفصل بين الشّيئين، وبمعنى: عرض الشّيء لبيعه.

قال الجوهري: "عَرَضَ له أمرُ كذا يَعرِضُ أي ظَهَرَ، وعَرَضْتُ عليه أمر كذا وعَرَضْتُ له الشيءَ أي أظهرته له،... وعَرَضتُ الجندَ عَرضَ العينِ إذا أمررتَهُم عليك ونَضرتَ ما حالُهم، وقد عَرَضَ العَارِضُ الجندَ واعْتَرِضَهُمْ ... وعَرَضَهُ عَارِضٌ مِن الحمَّى ونَحوها"[1].

فالاعتراض عند الجوهري معناه العرض، والمعارضة، والاعتراض، ومايعرض للإنسان من أمور كالمرض مثلاً.

وقال ابن فارس: "العين والراء والضاد: بناء تكثر فروعه، وهي مع كثرتها ترجع إلى أصل واحد، وهو العَرَضُ الذي يُخالفُ الطُولَ...ويُقَال أعْرَضَ في الأمْرِ فلان: إذا أدخل نفسه فيه، وعَارَضْتُ فُلاناً في الطريقِ، وعَارَضْتَهُ بِالكِتَابِ... واعْتَرَضَ الفَرَسَ إذا لَمْ يَسْتَقِمْ لِقَائِدِهِ"[2].

فعرض واعترض عند ابن فارس تعني خلاف الطول، وتعني المعارضة، وتعني إدخال شيءٍ بين متلازمين، وعدم استقامة الأمر، وهذا المعنى الأخير هو الأقرب للاعتراض ؛ لأنَّ الاعتراض هو الفصل بين المتلازمين، وعدم استقامة الكلام بسبب الطول، للفصل بين أجزائه.

ولم يختلف المعنى عند ابن منظور كثيراً، حيث قال:" العَرْضُ: خلاف الطولوالجمع أعراض... ويعرض واعترض: انتصب ومنع وصار عارضاً كالخشبة المنتصبة في النهر والطريق، ويقال: اعترض الشيء دون الشيء أي: حال دونه...وأعرض لك الشيء من بعيد أي: بان وظهر، واعترض فلان فلاناً أي: وقع فيه، وعارضه أي جانبه وعدل عنه"[3].

---

(1) ينظر: صحاح الجوهري، مادة(عرض)

(2) معجم مقاييس اللغة لأحمد ابن فارس، مادة (عرض).

(3) لسان العرب لابن منظور، مادة (عرض)

الاعتراض اصطلاحا:

إنَّ معنى الاعتراض اصطلاحاً لا يخرج عن المعنى اللغوي، وقد عرفنا أنَّ من المعاني اللغوية للاعتراض هو الفصل بين شيئين، كذلك الاعتراض في مصطلح النحويين، وهو ما يُطلق عليه الجملة الاعتراضية.

يقول ابن جني في باب الاعتراض: " أنَّ هذا القبيل من هذا العلم كثير، قد جاء في القرآن وفصيح الشعر ومنثور الكلام، وهو جار عند العرب مجرى التأكيد..." فالجملة الاعتراضية عند ابن جني منتشرة مشهورة في كتاب الله وفصيح كلام العرب، ويجيء بها عادةً لتوكيد الكلام، فهي ذات علاقة وطيدة بما قبلها وبعدها، منفصلة عما بعدها وما قبلها تركيباً ومرتبطة معنى.

ويرى أبو حيان التّوحيدي (ت 745هـ)، أنَّها مشابهة لجملة الحال والتفسير، حيث قال:" وجرت عادة بعض النحاة أن يذكر هنا مايشبه جملة الحال، وهي جملة الاعتراض، وجملة التّفسير، أما جملة الاعتراض فهي جملة المناسبة للمقصود، بحيث يكون كالتوكيد له، أو على التّنبيه على حال من أحواله"[1].

فالجملة الاعتراضية تشبه في تركيبها الجملة الحالية، إذ إنَّ كل منهما يقحم داخل جملة مستقلة، إلا أنَّ جملة الاعتراض فائدتها التوكيد، كما أنَّ جملة الحال يكون لها محل من الإعراب بينما جملة الاعتراض لا محل لها منالإعراب[2].

وعرض لها ابن هشام الأنصاري في باب: الجمل التي لا محل لها من الإعراب حيث عرَّفها بأنَّها:" الجملة المعترضة بين شيئين، لإفادة الكلام تقوية وتحسيناً وتسديداً"[3]، فالجملة الاعتراضية لا محل لها من الإعراب ويؤتى بها لتقوية الكلام وتحسينه، ولهذا لابد أنْ يكون بينها وبين ما اعترضته ارتباط بالمعنى.

وقد أحصى ابن هشام الجمل المعترضة فوجدها قأربت على الخمس عشرة جملة، حيث إنَّها تقع بين كل متلازمين كالمبتدأ وخبره، والفعل وفاعله، أو مفعوله، وبين الصلة وصلتها، والشّرط وجوابه[4]

---

(1) ارتشاف الضرب لأبي حيان التوحيدي، دراسة وتحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1998م، 1613/3.

(2) المصدر السابق، 1616/3.

(3)مغني اللبيب لابن هشام، 22/2.

(4) ينظر: المصدر السابق، 22/2 وما بعدها.

فالاعتراض نوع من أنواع الإطناب، وهو زيادة اللفظ على المعنى لفائدة يريدها المتكلم، وله صور متعددة ومعانٍ مختلفة [1].

وممن اهتم بدراسة الاعتراض من المحدثين على اعتباره فناً من فنون البلاغة ـ عبدالعزيز عتيق حيث قال: " أنْ يُؤتَى في أثْنَاءِ الكلام أو بين كلَامَيْن متَّصِلَيْن في معناهما بجملة أو أكثر لا محلّ لها من الإعراب لنكتة بلاغيّة سِوَى دفع الإيهام"[2].

فالاعتراض هو الفصل بين جملتين بجملة لرفع الإبهام.

ومن أشهر الفروق بين الجملة الاعتراضية والجملة الحالية ما يلي:

1ـ إنّ الجملة الاعتراضية لا تؤول بالمفرد، لأنَّها لا محل لها من الإعراب، لأنَّ كل جملة يكون لها محل من الإعراب تؤول بالمفرد.

2 ـ جواز تصدُّر الجملة الاعتراضية بأحد أحرف الاعتراض أو الاستئناف مثل: الواو والفاء وحتى.

3 ـ الجملة الاعتراضية يجوز أن تكون إنشائية أو خبرية، أما الجملة الحالية فلا تكون إلا خبرية[3].

وفي ديوان (عليُّ بن الجهم) جاء الاعتراض في جملة من المواضع، وقد جيء به بين أركان الجملة كالمبتدأ والخبر، أو بين الفعل وفاعله، أو بين الفاعل والمفعول به، وبين القول ومقوله، ومن المعروف أنّ الاعتراض له مواضع كثيرة،قد تتجاوز الخمسة عشر موضعا كما عدَّها ابن هشام في (مغني اللبيب)[4].

إلا أنَّي في هذه الدراسة ـ إنْ شاء الله ـ سأدرس المواضع الواردة في مجال الدراسة.

أولا ـ الاعتراض في الجملة الاسميّة:

إنَّ أهم مواضع الاعتراض الواردة في ديوان علي بن الجهم فيما يتعلق بالجملة الاسمية هي التّالية:

---

(1) ينظر البلاغة العربية، عبد الرحمن حبكنة الميداني، 8/2.

(2) البلاغة العربية ، عبدالرحمن حبنكة الميداني 80/2.

(3) ينظر: مفهوم الاعتراض بين الدرس النحوي والبلاغي، رسالة ماجستير غير منشورة، حسام فهد العيسي، جامعة تشرين، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 74، 76.

(4) ينظر مغني اللبيب لابن هشام تحقيق إميل يعقوب 22/2 وما بعدها.

الموضع الأوّل ـ بين المبتدأ والخبر ومثاله قوله:

لَأَنْتُمْ ـ يا بَني الْعَبَّاسِ ـ أَولَى * بِمِيراثِ النَّبيءِ مِنَ الْأَنَامِ[1].**

والشاهد في البيت قوله: (يابني العباس) حيث اعترضت بين المبتدأ وخبره، فاللام للابتداء، وأنتم ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ، وجملة النداء جملة اعتراضية لامحل لها من الإعراب، وقد اعترضت بين المبتدأ (أنتم) والخبر (أولى)، وقد أفادت تخصيص بني العباس بميراث النبي، فالعارض في البيت (يا بني العباس) التي اعترضت بين المبتدأ والخبر.

الموضع الثّاني ـ بين اسم الفعل النّاسخ وخبره:

ومثاله قوله في الهجاء:

وَلَمْ تَكُنْ أُمُّكُمْ ـ والله يَكْلؤُها ـ * محجوبةً دونَها الْحرَّاسُ والسُّتَرُ[2].**

والشّاهد في البيت قوله: (لم تكن أمكم ــ والله يكلؤها ــ محجوبة) حيث فصل بين اسم كان (أمكم) وخبرها(محجوبة)، بالجملة التهكمية (والله يكلؤها)، زيادة في دلالة السخرية والاستهزاء.

الموضع الثّالث ـ بين اسم الحرف النّاسخ وخبره:

ومنه قوله والحرف (كأنَّ):

كَأَنَّها ـ وَالرِّياضُ مُحَدِقَةٌ * بها ـ عَرُوسُ تُجْلَى لِخَاطِبِها[3]**

والشّاهد في البيت قوله: (والرياض محدقة بها)، فـ(كأنَّ) حرف ناسخ، و(الهاء) اسمه، وعروس خبره، وقد فُصِل بين اسم الحرف الناسخ وخبره بالجملة الاسمية(والرياض محدقة بها) فـ(الواو) حالية، وما بعدها مبتدأ وخبر، ومن هنا أقول: إن فائدة الاعتراض هو بيان حال بركة المتوكل وسط هذه الرياض وما أضافت إليها من جمال.

ومنه أيضا قوله في مدح المتوكل:

كَأَنَّهُ ـ وَوُلاةُ الْعَهْدِ تَتْبَعُهُ * بَدْرُ السَّماءِ تَلَتْهُ الْأَنْجُمُ الزُّهُرُ[4].**

---

(1) ديوان علي بن الجهم 11 والبيت من بحر الوافر.

2() المصدر السابق، ص 134، والبيت من البحر البسيط

(3) المصدر نفسه ، 32، والبيت من بحر المنسرح.

(4) نفسه ، 135، والبيت من بحر البسيط.

فالبيت كسابقه، والعارض فيه الفصل بين اسم الحرف الناسخ وهو الضمير (الهاء)، وبين خبره وهو(بدر) المضاف إلى السماء حيث فصل بينهما بالجملة الاعتراضية (وولاة العهد تتبعه) لبيان حاله وسطهم، فهو كالبدر وما سواه نجوم، وهو موطن الشاهد.

ثانيا ـ الاعتراض في الجملة الفعلية:

الموضع الأول ـ بين الفاعل ومفعوله ومن ذلك قول علي بن الجهم في مدح المتوكل:

وَقالَ ـ وَالْأَلْسُنُ مَقْبوضَةٌ * لِيُبْلِغِ الْغائِبَ مَنْ يَحْضُرُ[1].**

والشّاهد في البيت قوله: (والألسن مقبوضة)، حيث فصل بها بين الفعل (قال)، وبين مقوله وهو ليبلغ الغائب.. ومن المعلوم أنَّ مقول القول يعرب مفعولا به [2]، وعلى هذا، فإنّ الاعتراض وقع بين الفاعل وما أصله مفعول به وهو مقول القول، ودلالته تقوية المعنى وتوكيده وبيان حال المخاطب أو الممدوح.

ومثاله أيضا قوله:

كَما قالَ قَيسٌ ـ حِينَ ضاقَ مِنْ الْهَوى * فَلَمْ يَسْتَطِعْ فِي الْحُبِّ بَسْطًا وَلا قَبْضا ـ**

كـأنَّ بِـلادَ اللهِ حَـلَقـةُ خاتَمٍ * عَليَّ فَمـا تَـزْدادُ طـولاً ولا عرضا[3].**

فالشّاعر يصف حاله، وما صل إليه من ضيق كما ضاق قيس بن الملوح (ت68هـ)، من شدة الوجد.

والشّاهد في البيت(كما قال قيس...كأن...)والاعتراض في البيتين السابقين بين الفاعل قيس، ومقول القول الواقع مفعولا به وهو قوله: كأن بلاد الله...، وقد جاء الاعتراض بالجملتين المتداخلتين: (حين ضاق من الهوى فلم يستطع في الحب...) والاعتراض جاء لبيان حاله وما وصل إليه بسبب اللوعة والبعد.

الموضع الثّاني ـ الاعتراض بين الفعل والمصدر المؤكد لفعله:

ويقصد بالمصدر المؤكد المصدر الذي يؤتى به لتقوية عامله وتقرير معناه، ولا يجوز حذفه، إلا المبين للعدد فجائز[4].

ومثاله قول علي بن الجهم:

---

(1) المصدر نفسه، 74، والبيت من بحر السريع.

(2) ينظر شرح المفصل لابن يعيش، 118/1، وما بعدها.

(3) ديوان علي بن الجهم، 49، والبيت من بحر الطويل.

(4) ينظر: شرح الكافية لابن مالك 675/2.

طَلَعَتْ ـ وَهْيَ فِي ثِيابِ حِدَادِ * طَلْعَةَ الْبَدْرِ مِنْ خِلالِ السَّحابِ[1].**

العارض في البيت مجيء الاعتراض وهي الجملة الحالية (وهي في ثياب حداد) بين الفعل ومصدره المبين لنوعه وهما: (طلعت طلعة)، والغرض منه بيان حالها وهيئتها.

هذا ما وجدت من الجمل المعترضة في الديوان مجال الدراسة وقد صنفتها وفق منهجية البحث، ونسأل الله التوفيق والسداد.

وممّا سبق اتضح أنّ الاعتراض هو الفصل بين أجزاء الكلام لتقوية المعنى، أو لتصحيح مفهوم أو لبيان حال ما فصل بينهما أو الاستدراك عليه،وقد ورد الاعتراض عند عليّ بن الجهم في الجملتين الاسمية والفعلية؛ حيث جاء الفصل بين المبتدأ والخبر، وبين اسم الحرف الناسخ وخبره كذلك بين اسم الفعل الناسخ وخبره

وفي الجملة الفعلية جاء بين الفاعل ومفعوله، وكذلك بين الفعل والمصدر المؤكد له

والغرض منه تقوية المعنى أو تصحيح مفهوم، أو السخرية والاستهزاء، وكذلك لبيان حال ما فصل بينهما وعلاقتهما.

(1) ديوان علي بن الجهم، 117، والبيت من بحر الخفيف.

الْـــخـــــاتِـــمـَــةُ

الحمد لله حمد الشّاكرين، أحمدُك ربي وأشكرك حمداً كثيراً أنْ وفقتني لإتمام هذه الأطروحة التي أخذت مني وقتاً وجهداً ليس بالقليل، وأصلّي وأُسلّم على النّبي الأمّي الأمين، محمد ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ وعلى آله الأطهار الطّيبين.

أمّا بعد:

فبعد التّوفيق من الله على إتمام هذه الأطروحة ومن خلال دراسة ديوان عليّ بن الجهم دراسة نحويّة دلاليّة توصلت إلى جملة من النّتائج هي التّالية الذّكر:

1ـ طرق علي بن الجهم كافة أغراض الشعر العربي تقريبا، من مدح وهجاء ووصف، وامتاز شعره بسهولة التركيب، وجاء أغلب شعره على التركيب الأصلي.

2ـ ورد التناص في ديوان علي بن الجهم في أكثر من بيت ، وكان مقلدا لبعض الشعراء مثل البحتري في الوصف خاصة وصف الطبيعة.

3ـ من خلال متابعة أبيات الديوان وتحليلها مرَّ بي استخدامه لبعض اللغات كلغة (أكلوني البراغيث) أو لغة (يتعاقبون) كما استخدم ألفاظا للغات أخرى كالنبطية، وبعض الألفاظ المعربة.

4ـ لكل لفظ في اللغة العربية معنى معجميٍّ ثابت، لكن عند تركيب الكلام تمنحنا تلك المفردات دلالات جديدة من خلال تركيبها، كالتخصيص والتعميم والحصر والاهتمام، وغير ذلك.

5ـ إنّ علوم النّحو والدّلالة والبلاغة علوم يخدّم كل منها الآخر: الأوّل بتركيب الكلام، والثّاني بدلالته ومعناه، والثّالث بمطابقته لحال المخاطب كي يتحقق مراد المتكلم.

6ـ ـ ورد الحذف في ديوان عليّ بن الجهم في عدة مواضع، تنوع بين حذف المبتدأ والخبر والفعل والمفعول به، وأكثر الحذف وقع في الفعل؛ والحذف لا يكون عبثاً وإنَّما لأسباب بعضها يعطي دلالة زائدة على المعنى الأصلي، حيث يكون فيه الحذف أبلغ من الذّكر، وبعضه فرضته قواعد اللّغة، إذ لا يجوز ذكر المحذوف في بعض المواضع.

7ـ زيدت بعض الحروف في ديوان علي بن الجهم مثل حروف الجر، وبعض الحروف النافية ك(ما) بأنواعها و(لا) و(إن) وأدت زيادتها إلى إضافة دلالات زائدة على التركيب .

8ـ امتدت الجملة أو التركيب في ديوان علي بن الجهم بوسائل متعدة مثل: الجار والمجرور، وتعدد الأخبار والمفاعيل، وأسهمت هذه الإطالة في إثراء المعنى، وإقامة الوزن والقافية.

9ـ إنَّ إطالة التّراكيب بالعناصر المؤسسة أو غير المؤسسة أضاف إلى التّراكيب النّحويّة معاني زائدة على التركيب الأصلي ، وبعض الإ علاوة على ما ذكرت أسهمت في إقامة الوزن..

10ـ ورد الفصل في الديوان، حيث جاء في أكثر من موضع في الجملتين الاسمية والفعلية، وكان له دور في إثراء المعاني والاستدراك عليها وتأكيدها وتقويتها.

11 ـ ورد الفصل في ديوان علي بن الجهم في الجملتين الاسمية والفعلية، وأسهم في إثراء المعنى وتقويته وتوكيده، حيث جاء بين ركني الجملة الاسمية، والفعلية وبعض متعلقاتهما، كالاسمين المتعاطفين .

التوصيات:

من خلال دراسة عوارض التركيب في ديوان علي بن الجهم تبين لي أهمية هذه الدراسة في الدراسات النحوية، لأنَّها تكشف خفايا التراكيب النحوية ودلالاتها ، ولهذا أوصي الباحثين بالآتي:

1ـ دراسة عوارض التركيب النحوي ولا سيما في كتب التراث سواء أكانت شعرا أم نثرا؛ لأنَّها مصدر ثري لمثل هذه الدراسات المتعلقة بالتركيب.

2ـ إنَّ ديوان علي بن الجهم مصدر ثري لدراسة موضوع (التناص) أو كما أسماه الأقدمون (السرقات الشِّعرية) فهذا الشاعر اقتبس أشعارا من امريء القيس وتأبط شرا، وقلَّد البحتري في وصف الطبيعة.

الفهارس العامة

أوّلًا: فهرس الآيات القرآنية

ثانياً : فهرس الأبيات الشعرية

ثالثاً: فهرس المصادر والمراجع

رابعاً: فهرس المحتويات

أولا- فهرس الآيات القرآنية:

اسم السورة	الفاتحة	رقم الآية	الصفحة
1	﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾	2	99
/ت	البقرة		
2	﴿قَالُواْ ٱدۡعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا لَوۡنُهَاۚ ﴾	69	80
3	﴿وَلِلَّهِ ٱلۡمَشۡرِقُ وَٱلۡمَغۡرِبُۚ فَأَيۡنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجۡهُ ٱللَّهِۚ ﴾	115	85
4	﴿إِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾	117	80
5	﴿وَلَيۡسَ ٱلۡبِرُّ بِأَن تَأۡتُواْ ٱلۡبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا وَلَٰكِنَّ ٱلۡبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰۖ﴾	195	76
6	﴿وَلَا تُلۡقُواْ بِأَيۡدِيكُمۡ إِلَى ٱلتَّهۡلُكَةِ﴾	195	75
7	﴿وَٱلۡمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصۡنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٖۚ ﴾	228	76
8	﴿فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِٱلۡجُنُودِ قَالَ إِنَّ ٱللَّهَ مُبۡتَلِيكُم بِنَهَرٖ ...﴾	249	117
9	﴿أَنفِقُواْ ..... مِّن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَ يَوۡمٞ لَّا بَيۡعٞ فِيهِ وَلَا خُلَّةٞ وَلَا شَفَٰعَةٞۗ ﴾	254	83
ت	آل عمران		
10	﴿ٱلَّذِينَ قَالُواْ لِإِخۡوَٰنِهِمۡ وَقَعَدُواْ لَوۡ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُواْ ...﴾	168	98
ت	سورة النساء		
811	﴿رَبَّنَآ أَخۡرِجۡنَا مِنۡ هَٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهۡلُهَا ﴾	75	107
12	﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدٗا ﴾	166	75
ت	سورة الأعراف		

13	﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٖ... ﴾	55	99
14	﴿وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلۡكِتَٰبِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُصۡلِحِينَ...﴾	170	99
ت	سورة الأنفال		
15	﴿وَإِن تَوَلَّوۡاْ فَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ مَوۡلَىٰكُمۡۚ نِعۡمَ ٱلۡمَوۡلَىٰ وَنِعۡمَ ٱلنَّصِيرُ﴾	40	53
ت	سورة التوبة		
16	﴿لَا تَحۡزَنۡ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَاۖ﴾	40	83
17	﴿ تَوَلَّواْ وَّأَعۡيُنُهُمۡ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمۡعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُواْ مَا يُنفِقُونَ﴾	92	85
ت	سورة يوسف		
18	﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنۡ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٞ كَرِيمٞ﴾	31	80
ت	سورة الرعد		
19	﴿هَلۡ تَسۡتَوِي ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُۗ أَمۡ جَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ....﴾	16	112الإسراء
ت	سورة الإسراء		
20	﴿سُبۡحَٰنَ ٱلَّذِيٓ أَسۡرَىٰ بِعَبۡدِهِۦ لَيۡلٗا ...﴾	1	98–78
ت	سورة الكهف		
21	﴿وَتَحۡسَبُهُمۡ أَيۡقَاظٗا وَهُمۡ رُقُودٞۚ ... ﴾	18	95
22	﴿وَكَانَ لَهُۥ ثَمَرٞ فَقَالَ لِصَٰحِبِهِۦ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ أَنَا۠ أَكۡثَرُ مِنكَ مَالٗا وَأَعَزُّ نَفَرٗا﴾	34	95
ت	سورة مريم		76
23	﴿وَهُزِّيٓ إِلَيۡكِ بِجِذۡعِ ٱلنَّخۡلَةِ تُسَٰقِطۡ عَلَيۡكِ رُطَبٗا جَنِيّٗا﴾	25	76
24	﴿وَبَرَّۢا بِوَٰلِدَتِي وَلَمۡ يَجۡعَلۡنِي جَبَّارٗا شَقِيّٗا﴾	32	80

ت	سورة طه		
25	﴿ٱذۡهَبَآ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ ٤٣ فَقُولَا لَهُۥ قَوۡلٗا لَّيِّنٗا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوۡ يَخۡشَىٰ ﴾	43–42	99
ت	سورة المؤمنون		
26	﴿هَيۡهَاتَ هَيۡهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾	36	108
27	﴿إِنۡ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنۡيَا نَمُوتُ وَنَحۡيَا وَمَا نَحۡنُ بِمَبۡعُوثِينَ﴾	37	110
ت	سورة فاطر		
28	﴿إِنَّمَا يَخۡشَى ٱللَّهَ مِنۡ عِبَادِهِ ٱلۡعُلَمَٰٓؤُاْ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٞ﴾	28	41
ت	سورة ص		
29	﴿جَنَّٰتِ عَدۡنٖ مُّفَتَّحَةٗ لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ ﴾	50	95
ت	سورة الأحقاف		
30	﴿فَلَمَّا رَأَوۡهُ عَارِضٗا مُّسۡتَقۡبِلَ أَوۡدِيَتِهِمۡ قَالُواْ هَٰذَا عَارِضٞ مُّمۡطِرُنَا﴾	24	2
ت	سورة الذاريات		
31	﴿ إِذۡ دَخَلُواْ عَلَيۡهِ فَقَالُواْ سَلَٰمٗاۖ قَالَ سَلَٰمٞ قَوۡمٞ مُّنكَرُونَ ﴾	25	49
ت	سورة القلم		
32	﴿وَلَا تُطِعۡ كُلَّ حَلَّافٖ مَّهِينٍ ١٠ هَمَّازٖ مَّشَّآءِۭ بِنَمِيمٖ ١١ ...﴾	12–10	95
ت	سورة عبس		
33	﴿ثُمَّ أَمَاتَهُ فَأَقۡبَرَهُ ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُ ﴾	22–21	111
ت	سورة التكوير		
34	﴿إِنَّهُۥ لَقَوۡلُ رَسُولٖ كَرِيمٖ ١٩ ذِي قُوَّةٍ عِندَ ذِي ٱلۡعَرۡشِ مَكِينٖ ٢٠ مُّطَاعٖ ثَمَّ أَمِينٖ ﴾	21–19	95

ت	سورة الانشقاق		11
35	﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾	1	66
ت	سورة البروج		
36	﴿وَهُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلۡوَدُودُ ﴾	14	103
37	﴿ذُو ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡمَجِيدُ ﴾	15	103
ت	سورة الضحى		
38	﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾	3	70
39	﴿وَلَسَوۡفَ يُعۡطِيكَ رَبُّكَ فَتَرۡضَىٰٓ﴾	5	87
ت	سورة العصر		
40	﴿وَٱلۡعَصۡرِ 1 إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ﴾	2–1	100
ت	سورة الهمزة		
41	﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الحُطَمَةُ نَارُ اللَّهِ المُوقَدَةُ ﴾	6–5	58
ت	سورة المسد		
42	﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ 4﴾	4	54

ثانيا- فهرس الأبيات الشعرية:

قافية الهمزة	رقم الصفحة
وما حبس الخليفة لي بعار ** وليس بمؤيسي منه التنائي	77
خُصَّ الْخَلِيفَةُ جَعْفَرُ بـْ ** ــنُ مُحَمَّدٍ بِثَنائِها	114
ولم يك للدواء ولا لشيءٍ ** يعالجه به عنه غناء	83
ثم أزالَ الظلمةَ الضياءُ* وعاودتْ جِدَّتَها الأشياءُ**	44
قافية الألف	
لَولا الْهَوى لَتَجَارَيْنا عَلَى قَدَرٍ ** فَإِنْ أَفِقْ مِنْهُ يَوماً مَا فَسَوفَ تَرَى	60
قافية الباء	
لَمْ يَخْلُقْ الله مِثْلَها وَطَناً ** فِي مَشْرِقِ الْأَرْضِ أوْ مَغَارِبِها	10
لَهُ شِراعٌ مُشْرِفٌ ** كالْبَنْدِ يَوْم الشّغَبِ	21
كأنَّها ـ والرِّياضُ مُحَدِّقةٌ بهاــ ** عَرُوسٌ تَجَلَّى لِخَاطِبِها	129–31
نِعْم الْمُؤدِّبَةُ الأيّامُ والْحِقَبُ ** وللزَّمَانِ عَلَى عِلَّاتِه عُقَبُ	53
لِلْمَوجِ فِيها تَلاطُمٌ عَجَبٌ *** وَالْجَزْرُ وَالْمَدُّ فِي مَشارِبِها	100
إنما ذنبي إليهن المشيب ** فمتى يعفون أم كيف أتوب	80
وَكَانَ فِي زَمانِهِ أَيّوبُ * الصَّابرُ الْمُحْتسِبُ الْمُنِيبُ**	30
من أي أقطارها أتيت رأيــ ** ت الحسن حيران في جوانبا	99
أَلا هَلْ مُسْعِدٌ يَبْكي لِشَجْوى ** فَإِنّي هائِمٌ فَرْدٌ غَرِيبُ	104
الله يَعْلَمُ أَنّي قَدْ نَذَرْتُ لَهُ** صِيامَ شَهْرٍ إِذَا مَا أَحْمَدُ رَكِبا	105
" بماء بانا " كُلُّهُم ** لا بِلِسانِ الْعَرَبِ	109

طَلَعَتْ ـ وَهْيَ في ثِيابِ حِدَادِ ـ** طَلْعَةَ الْبَدْرِ مِنْ خِلالِ السَّحابِ	124
قافية التاء	
مَا أَحْوَجَ الْمَلِكَ إِلَى مَطَرّةٍ ** تَغْسِلُ عَنْه وَضَر الزّيتِ	38
قافية الحاء	
وَلَهْفَةُ مَظْلُومٍ تَمَنَّاكَ حَاضِرا ** وَقَدْ ذُعِرتْ أَسْرابُهُ وسوارِحُهُ	67
أقلي فإن اللوم أشكل واضحه ** وكم من نصيح لا تمل نصائحه	89
إلا يكن مالي كثيرا فإنني ** كثير إذا ما صاح بالجيش صائحة	85
سَأَصْبِرُ حَتَّى يَعْلَمُ الصَّبرُ أَنَّنَي ** أَخُوهُ الَّذِي تُطْوَى عَلِيهِ جَوَانِحُهُ	86
له علل دون الطعام كثيرة ووجه قبيح أربد اللون كالحه	94 –107
إذا جَزى اللهُ أمْراً بِفِعاله فَجَزى أَخاً لي ماجِداً سَمْحا	150
نادَيْتُهُ عَنْ كُربَةٍ فَكأنَّما * أَطْلَعْتُ عَنْ لَيلٍ بِهِ صُبْحا**	150
قافية الدال	
عَلِيه الْعَفاء أَلَيسَ الْذِي ** نَهَاهُ بِأَنْ يَقْرَبَ الْمَسْجِدَا	20
وَفـرَّ عُبَيدُ اللهِ فيمَنْ أَطاعَهُ إلى سَقَرِ اللهِ الْبطَيءُ خُمودُها	108
حَسْبُنا الله والْخَلِيفةُ مِنْ بَعْـ ** ـدِ ومَنْ بَعْدِه ولاة الْعُهُودِ	22
فَكَأَنَّها فوقّ الزُّجاجَةِ لُؤْلُؤ ** وَكَأَنَّ خُضْرَتَها عَلِيه زمرد	32
كَمْ مِنْ عَلِيْلٍ قَدْ تَخَطّاهُ الرَّدى فَنَجا وَماتَ طَبِيْبُهُ والْعُوَّدُ	78
إنّ الأسَارى في السّجونِ تفرّجوا ***لما أتتكَ مواكبُ العوّادِ	32
عَبِيدُ أَمِيرِ الْمُؤمِنِينَ قَتَلْنَهُ ** وَأَعْظَمُ آفَاتِ الْمُلوكِ عَبِيدُهَا	37
وَكُنْتُ إِذَا أَشْهَدتَهَا بي مَشْهدٌ ** تَطَأْمَنَ عَادِيْهَا وَذَلَّ عنِيدُهَا	37
كَأنَّ فِيهِ شِفَاء مِنْ صَبابَتِه * أوْ مانِعاً جَـفْـنَ عَينيهِ من السَّهَدِ**	33

أوصِيكَ خَيرًا بِه فإنّ لَهُ* سِجْيَّة لَا أزالُ أحمَدُها**	33
وَيَودُّ لَو مَسَختْ رَبِيْعَةُ كُلُّها *** وَبَنو إِيادٍ صَحْفَةً وَثَرِيْدا	109
يَا أحْمد بن أبي دؤاد إنما ** تدعى لكل عظيمة يا أحمد	65
يا أَحْمدُ بِنُ أَبي دَؤادَ دَعْوةً ** بَعثَتْ إليْكَ جَنَادِلاً وحَدِيدَا	65
أَمِن السَّوية يا بْنّ عمِّ مُحَمَّدٍ ** خَصْمٌ تُقرّبَه وآخَر تُبْعِدُ	70
والزّاعبيةُ لايُقيمُ كعوبَها * إلا الثقاف وجذوةٌ تَتوقَّدُ**	41–97
قالتْ حُبسْتَ قُلْتُ لَيسَ بِضائِرِ حَبْسي وأيُ مُهنَّدٌ لايُغمدُ	76
فلمَّا أضرَّتْ بِالْعُيُونِ بُرُوقُها وَكادَتْ تُصِمُّ السَّامِعِينَ رُعُودُها	78
كأنَّما يومنا فِعْلُ الْحَبيبِ بِنا بَذْلٌ وبُخْلٌ وإيعادٌ وميعادُ	81
وَلكلَّ حالٍ مُعقْبٌ ولربَّما ** أجْلى لكَ المكروهُ عمَّا يُحْمَدُ	81
وكان مِنْ أولادِ نوحٍ واحدٌ * مخالفٌ لأمرهِ مُعانِدُ**	30
ودِجْلَةُ كالدِّرْعِ الْمُضاعَفُ نَسْجُها لها حَلَقٌ يَبْدو ويَخْفى حَدِيدُها	96
وجاءته من أجرم بيعة ** على رأس ميلين أو أبعد	100
إنَّ الّذينَ سَعَوا إليْكَ بِباطِلٍ * أعْداءُ نِعْمَتِكَ الّتي لا تُجْحَدُ**	100
وَلَمْ يَرْضَ مِنْ خَلْقِهِ أَجْمَعِينَ * ألاَّ تُحِبَّ (ولايُعْبَدا)**	110
قَدْ سُرّحَ الصِّبْيانُ كُلّهُمُ *** وَبقَيتُ مَحْصوراً بِلا جُرْمِ	109
قافية الراء	
إذا الرِيحُ هبَّتْ لها أسْمعتْ ** غناءَ الْقِيانِ بأوتَارِها	66
قالُوا أتاك الأملُ الأكبرُ** وفَاز بالملك الفتى الأزهرُ	8
عُيُونُ الْمَها بَينَ الرَّصَافَةِ والْجِسْرِ** جَلَبْنَ الْهَوَى مِنْ حَيثُ أَدْرِي وَلَا أَدْرِي	10
لَهَا شُرُفَاتٌ كَأَنَّ الرَّبِيْعَ ** كَسَاهَا الرِّيَّاضَ بِأَنْوَارِهَا	17–32–106

فأصْبَحا قدْ ظَفِرا بالَّتي ** مَا مِثْلها غُنْمٌ لِمَن يَظْفَرُ	29
كانَ يَبْلُوكَ بِالرَّجاءِ وَبالْخَو * فِ اخْتبَاراً وهو الَّلطيفُ الْخَبيرُ**	29–104
قدْ كانَ شَيخُكمُ شَيخاً له خَطَرُ** لَكِنَّ أمَّكمُ في أمْرِها نَظَرُ	30
فَأَمَرَ الله إمامَ الْهُدى والله مَنْ يَنْصُرُهُ يُنْصَرُ	42
وَفَرَّقَ شَمْلَ الْمَالِ جُودُ يَمِينِه ** عَلَى أَنَّهُ أَبْقَى لَهُأَحْسَنِ الذِّكرِ	43
وَلمْ تَكُنْ أُمُّكُمْ ـ والله يَكْلؤُها ـ محجوبةً دونَها الْحرَّاسُ والسُّتَرُ	129
ثُمّ ولّاكَ نَاصِراً لكَ مَولا ** كَ فَنِعْمَ الْمولَى ونِعْم النَّصِيرُ	53
صِلي وَاسْأَلِي مَنْ شِئتِ يُخْبرْكِ أنَّنِي ** عَلَى كلِّ حالٍ نِعْمَ مُسْتَودعُ السِّرِ	53
خَيرُ مَنْ أُسْنِدَتْ إِلِيهِ الْأمُورُ ** وأَجَلَّتْهُ أَعْيُنٌ وصُدورُ	56
فَقُلْتُ فَتَىً إِنْ شِئْتُما كَتَمَ الْهَوى ** وَإِلّا فَخَلَّاعُ الْأَ عِنَّةَ والْعذْرِ	59
لَولا تَلَفُّع عَارِضَيهِ لَمَا ** أَخْطَأَ عَلِيْها حِينَ يُنْصُرُهُ	60
مَلِكٌ باسِطُ الْيَدَينِ إِلَى الْخَيـــــــــــ**ـــــر صَفُوحٌ عَن الذّنُوبِ غَفُورُ	95
صَدْرُ فِيهِ لِلْهَمِّ اتّساعُ إذا ضاقَتْ بِما فِيها الصُّدُورُ	62
أَشْكُرُهُ إنْ كُنْتَ في نِعْمَةٍ ** مِنْهُ وإنْ أذْنَبْتُ اسْتَغْفِرُ	70
فكيف قابست بها غُرَّةً** غَرَّاءَ لا تخفي ولا تستر	71
أو تعاقب فأنت أعرف باللـــ ** ـــه وليس العقاب منك بعار	77
كفى بالهوى شغلا وبالسيف زاجرا ** لو أن الهوى مما ينهنه بالزجر	77
لازلتَ لِلنَاسِ حدِيثاً بمَا * أسدتَّهُ أيامُك يا عُمَر**	29–121
إنما تحسن الرياض إذا ما ** ضحكت في خلالها الأنوار	80
وتطرب الخيل إذا ماعلا ** متونها فالخيل تستبشر	85

يَا شَهْرَ ذي الْحِجَّةِ قَدْ أَصْبَحَتْ ** تُشْبِهُكَ الْأَيَّامُ والْأَشْهُرُ	93
الشَّمْسُ يَومُ الدَّجن مَحْجُوبَةٌ ** والَّليلُ يُخْفِيهَا فَلا تَظْهَرُ	120–94
وَقائِلٍ أَيَّهُما أَنْورُ ** الشَّمْسُ أَمْ سَيِّدِنا جَعْفَرُ	112
إِمَّا قَتِيلٌ أَوْ أَسِيرٌ فَلا ** يُرْثى لِمَنْ يُقْتلُ أَوْ يُؤسَرُ	113
كَأَنَّه ُـ وَوُلاةُ الْعَهْدِ تَتْبَعُهُ ـ ** بَدْرُ السَّماءِ تَلَتْهُ الْأَنْجُمُ الزُّهُرُ	129–122
وَقالَ ـ وَالْأَلْسُنُ مَقْبوضَةٌ ـ ** لِيبلِّغَ الْغائِبَ مَنْ يَحْضُرُ	130
مَاعاش إلّا أرْبَعاً وَأشْهُرا ***حتَّى تَهادوا رَأسَهُ معفّرا	39
قافية السين	
لَكُمُ الْمُلْك علينا ** آخَرَ الدّهرِ حَبيسُ	19
مَلِكٌ يَسْقَى بِه الْمَا ** لُ وَلَا يَسْقَى الْجَلِيس	55
قافية الضاد	
سّلِ الدَّمعّ عّنْ عّيني وّعّنْ جَسَدِي الْمُضْنَى ** وَهَلْ لَقِيتْ عَينَايَ بَعْدُكُمْ غَمْضا	10
وَأيْنَ الْهَوَى مِنّيْ وقَّدْ عَضّتِ النّوى **عَلَى كَبِدِي الْحَرَى بِأَنْيَابِهَا عَضّا	17
كَأنَّ بِلادَ اللهِ حَلَقَةُ خَاتَمٍ ** عَليَّ فَمَا تَزْدَادُ طُولاً ولا عرضا	130–31
وَيَجْمَعُنَا دَهْرٌ سَعَى بِفِرَاقِنَا ** وَيَرْجِعُ غُصْنٌ نَاعِمٌ قَدْ ذَوَى غَضّا	41
سّأخْلَعُ ثَوبَ اللَّهْوِ بَعْدَ أَحِبَّتي ** وّأرْفُضُ طِيبَ الْعَيشِ بَعْدَهُم رَفْضَا	86
كَما قالَ قَيسٌ ـ حِينَ ضاقَ مِنْ الْهَوى ** فَلَمْ يَسْتَطِعْ فِي الْحُبِّ بَسْطًا وَلا قَبْضا	130
كـأنَّ بـلادَ اللهِ حَـلَقَـةُ خاتَمٍ * عَليَّ فَمـا تَـزْدادُ طـولاً ولا عرضا**	130
قافية العين	
لعَمْرُكَ ما كَلُّ التَّعطُّلُ ضائرٌ ** ولا كُلُّ شُغْلٍ فيه للْمَرءِ مَنْفَعهْ	61
يقول في نأيه وغربته ** عدل من الله كل ما صنعا	59

قافية الفاء	
إنْ أَوْحَشَ الرَّبْعُ منْ حُنَيْنَ كَما ** أوْحَشَ منْ بَعْدِ (خُلَّةٍ سَرِفُ	57
فَاللَّهْوُ باقٍ وَفِي مُخَارِقلْأَسْـ ** ـماعِ من كلِّ هالِكٍ خَلَفُ	57
تبارك الجامع القلوب على ** طاعته والقلوب تختلف	99
دَارٌ تَحارُ الْعِيُونُ فِيْها وَلا ** يَبْلُغُها الْواصِفُونَ إنْ وَصَفُوا	55
اختارها الله للإمام الذي ينصف من نفسه وينتصف	79
قافية الكاف	
مَا رَأَى النَّاسُ إمَامَاً ** أَنْهَبَ الْأَمْوَالَ نَهَبكْ	42
سَيِّدِي مَا أَبْغَضَ الْعَـــيـ**ـــــشَ إذا فارقت قربك	37
ظَنَنْتَ عِرْضَكَ لا يُرْمَى بِقارِعَةٍ ** وَما أَرَاكَ عَلى حَالٍ بِمَتْروكِ	106
قافية اللام	
وَللهِ فِينَا عِلْمُ غَيبٍ وإنّمَا *** يُوفَّقُ مِنّا مَنْ يَشَاءُ ويَخْذِلُ	21
لَهُ الْمِنّةُ الْعُظْمَى عَلَى كُلِ مَسْلِمٍ وَطَاعَتُهُ فَرْضٌ مِنْ الله مُنْزِلُ	21
بأَبِي أَنْتَ مَا أَعَزَّ بِكَ الْحقَّ ** وَإِنْ كَانَ مُسْعِدِيكَ قَلِيلُ	38
وَحَمِيتَّ أَصْحَابي الْكَرى وَكَأَنَّهُم فَوقَ الْقِلاصِ الْيَعْملاتِ أَجّادِلُ	32
مَا أَحْسَنَ الصَّبرَ وَلَاسِيمَا ** بِالْحُرِّ إنْ ضَاقَتْ بِهِ الْحَالُ	38
فتىً جَمَعتْ فِيهِ الْمَكارِمُ شَمْلَها ** فَما فاتَهُ مِنْها أَخِيرٌ وَأَوَّلُ	56
وإذَا مَا نَصَرْتَ شَيْئاً فَمَنْصُورٌ ** وإلَّا فَخَائِنٌ مَخْذُولُ	56
لَعَمْرُكَ مَا شَيءٌ لِوجْهِكَ قِيمَةٌ ** فَلا تَلْقَ مَخْلُوقاً بِوجْهٍ ذَلِيلِ	61
إذا اللّليل أدنى مضجعي منه لم يقل ** عَقَرْتَ بَعيري يا امْرأَ الْقيسِ فانْزِلِ	67

كَمْ أَبْلتْ الدُّنْيا وكَمْ جّدَّدَتْ ** مِنَّا وكَمْ تُبْلِي وتّغْتَالُ	71
أشرْ بيدٍ واغمزْ بطرفٍ ولاتخفْ ** رقِيباً إذا ما كُنْتَ غير مبجلِ	85
كُلُّ شَيْءٍ إذا اعْتلَلْتَ عَليلُ وَشكَاة الإمامِ خطْبٌ جَليلُ	107
وَرَأيْتُ الْأُمُورَ حَسْرى كَلِيلا ** تٍ وَهَلْ يَلْبَثُ الْحَسيرُ الْكَليلُ	105
مَنازِلُ لَو أَنَّ امْرأَ الْقيسِ زَارَها ** لَأَقْصَرَ عَنْ ذِكْرِ الدَّخَولِ فَحَومَلِ	111
أَأَصْدُقُ أَمْ أُكْنِي عَن الصِّدقِ أيُّمَا ** تَخَيَّرْتَ أَدَّ تـْهُ إلَيكَ الْمَحَافِلُ	112
لَنَا فِي بَنِي الْعَباسَ أَكْرَمُ إسوةٍ** فَهُم خَيْر خَلْق اللهِ طرا وأفْضَلُ	21
لَكَ الْبيتُ مَادامتْ هَدايَاكَ جمّةً ** ودُمْتَ مَليّا بالشّرابِ المُعسّلِ	20
قافية الميم	
مَتى عَطِلَتْ رُباكَ مِنَ الْخِيامِ سُقيتِ مُعاهِدا صَوبَ الْغَمامِ	99
وقَفْتُ بِهَا عَلَى حِللٍ بَوالٍ ** تُعفّيهَا السّوافِي بالْقَتَامِ	40
عَلَى أَعْجَازِهَا قِرْمٌ إذَا مَا ** عَنَاهُ الْقَولُ أَوْجَزَ فِي تَمَامِ	16
وَمِنَ الْعَدَالَةِ مَا يَنالُكَ نَفْعُهُ ** وَمِنَ الصّدَاقَةِ مَا يَضُرّ وَيُؤلِمُ	22
فَأيدْنا بِهارُونِ وإنّا ** لّنرجو أنْ تُعمَّر أَلْفَ عامِ	33
غَاضَتْ بّدائِعِ فِطْنة الأوهام** وّعّدّتْ عّلِيهَا نَكْبَةُ الْأيَّامِ	44
وَعَمُّورِيَّةَ ابْتَدَرْتَ إلِيهَا ** بَوَادِرُ مِنْ عَزيزٍ ذِيْ انْتِقَامِ	45
فَلَمَّا أنْ تَجَلّى قَالَ صَحْبي أَضَوءُ الصُّبْحِ أَمْ وَجْهُ الْإِمَامِ	58
أرض مربعة حمراء من أدم** ما بين إلفين معروفين بالكرم	56
لَعمْرُكَ ما النَّاسُ أثنوا عَلِيكَ ** ولا قرَّظوكولا عظَّموا	61
وفاءً إن نأتْ بالجار دار** ورعيا للمودة والذِّمام	68
وَجَمْعُ الزَّطِّ حين عَمُوا وصُمُّوا*** عن الداعي إلى دار السلام	100

عزاءً عَنِ الْأمرِ الَّذي فَاتَ نَيلُه ** وصَبْراً إذا كانَ التَّصَّبرُ أحْزَما	68
عُلُوقاً بِأَسْبَابِ النبيّ وإنما ** يحبُّ بني العبَّاس مَنْ كَانَ مُسْلِّما	41
إلَى أنْ غاضَتْ الْعَبَراتُ إلَّا ** بَقَايا بَينَ أَجْفَانٍ دَوَامِ	93
انْظُروا هَلْ تَرَونَ إلَّا دُموعاً * شَاهِداتٍ عَلى قُلوبٍ دَوَامِي**	38
وَقَدْ سُرِّح الصِّبيانُ كلُّـهُمُ** وَبَقِيتُ مَحْصُوراً بِلا جُرْم	109
شَوارِدٌ إنْ لَقِيتَ بِهِنَّ جَيشاً ** صَرَفْنَ مَعَرَّةَ الْجَيْشِ الُّلهَامِ	99
لَأَنْتُمْ ـ يا بَني الْعَبَّاسِ ـ أَولَى ** بِمِيراثِ النَّبيءِ مِنَ الَأَنَام	129
لأَسْرَعَ مَا أَدَالتْكِ الّلياِلي ** وأَخْلتْ عَنْكِ عَاثِرةَ السّوامِ	39
إذَا رَفَعَ السُّلْطَانُ قَومَاً تَرَفّعُوا ** وَإنْ هَدَمَ السُّلْطَانُ مَجْدا تَهَدَّمَا	35
قافية النون	
مَاذَا تَقُولِينَ فِيمَنْ شَفّه سَهَرٌ** مِنْ جَهْدِ حُبِّكِ حَتّى صَارَ حَيرَانَا	8–39
قَدْ فَازَ ذُو الدُّنْيَا وَذو الدِّينِ ** بِدَولَةِ الْوَاثِقِ هَارُون.	43
مَا قَدْ تَولَّى شَرحَهُ القرآنُ* وَفِي القُرآنِ الصّدقُ والبَيَانُ**	21
وليس لي وطنٌ أمسيتُ أذكرهُ * إلا المقابرَ إذ صارتْ له موطنا**	30
وَبايَعوا مَرْوانَ أَجْمَعينا*** فَكان حِصْناً لَهُمْ حَصيْنا	110
قافية الياء	
يا بَدْرُ كَيفَ صَنعْتَ بِالْبَدْرِ** وفَضَحْتَه مِنْ حَيثُ لا يَدْرِي	65
وَأَيقَنَتــا أَنْ قَـدْ سَمعْتُ فَقــالَتا ** مَنْ الطَّــارِقُ الْمَصْغِــيُّ إلينا وَما نَدْري	59
وُلّيتَ فَلَمْ تَدَعْ لِلدّينِ ثَأْرَاً ** سُيوْفُكَ والْمُثَقفةُ الدَّوَامِي	43

ثالثاـ فهرس المصادر والمراجع:

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم بن أبي النجود.

أولاـ المصادر والمراجع:

1ـ ارتشاف الضرب لأبي حيان التوحيدي، دراسة وتحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى 1998م.

2ـ أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، دار الأرقم، الطبعة الأولى ، د.ت.

3ـ ـ إعراب القرآن، أبوجعفر النحاس، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت،لبنان، 1421هـ.

4ـ ـ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 2007.

5ـ ـ الإيضاح في علوم البلاغة، محمد بن عبدالرحمن القزويني، تحقيق: محمد عبدالمنعم خفاجي، دار الجيل بيروت الطبعة الثالثة،د.ت.

6ـ ـ أسرار البلاغة، عبدالقاهر الجرجاني، تحقيق: محمود محمد شاكر، المؤسسة السعودية بمصر الطبعة الأولى 1991م.

7ـ أصولالتفكيرالنحوي،عليأبوالمكارم،دارغريبللطباعةوالنشر،القاهرة،ط2007،1

8ـ الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق: عبدالمحسن الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، 1988م.

10ـ ـ الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشرة 2020م.

11ـ ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، جمال الدين عبدالله بن هشام، تحقيق: بركات يوسف هبود، دار الفكر للطباعة والنشر ، بيروت، ط2000دون ذكر رقم الطبعة.

12ـ ـ البرهان في علوم القرآن، أبوعبدالله بدر الدين الزركشي، تحقيق: محمد أبوالفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الأولى، 1957م.

13ـ بغية الطلب في تاريخ حلب، عمر بن أحمد هبة الله، تحقيق: سهيل زكّار، دار الفكر العربية، بيروت، د.ت.

14ـ ـ البلاغة العربية، عبدالرحمن حبنكة الميداني، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى،1996م.

15ـ البهجة الوفية بحجة الخلاصة الألفية، تحقيق: حمزة مصطفى أبوترهة، دار الكتب العلمية، بيروت،لبنان، الطبعة الأولى،2017م.

16- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضي الزبيدي، جماعة من المحققين، وزارة الإرشاد الكويت.

17ـ تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة: الرابعة، 1987 م

18- التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984.

19ـ - التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى 2013م.

20ـ التطبيق النحوي، عبده الراجحي، مكتبة المعارفللنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1999.

21ـ توضيح المقاصد والمسالك، أبو محمدزين الدين المرادي، تخحقيق: عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكرالعربي، الطبعة الأولى 2008.

22ـ الجامع لأحكام القرآن، أبو عبدالله محمد بن أحمد القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، الطبعة الثانية، 1964.

23ـ جمهرة اللغة، لابن دريد، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، 1987.

24ـ ـ حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، لأبي العرفان محمد بن علي الصبان، دار الكتب العلمية ، بيروت، الطبعة الأولى: 1997م،

وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، الطبعة الثانية، 1964م.

25 ـ الجمل، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى،1985م.

26ـ الجملة العربية، تأليفها وأقسامها، فاضل السامرائي، دار الفكر، عمّان، الطبعة الثانية،2007م.

27ـ الجنى الداني في حروف المعاني، لأبي محمد بدر الدين حسن المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى، 1992م.

28ـ حجة القراءات، عبدالرحمن محمد أبوزرعة، تحقيق، سعيد الأفغاني، دار الرسالة، د.ت

29 ـ الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: عبدالحكيم بن محمد، المكتبة التوفيقية، د.ت.

30- ـ الخلاصة النحوية، تمام حسان، عالم الكتب، الطبعة الأولى، 2000.

31ـــ الخلاصة في النّحو (ألفية ابن مالك)، بن مالك الأندلسي، المحقق: د عبد المحسن بن محمد القاسم، الطّبعة: الرابعة،2021 م

32 ـ دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى،2001م.

33ـ ـ دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ويليه الإنجاز بوعد التعليق على دلائل الإعجاز، محمد الطاهر بن عاشور، تحقيق: إبراهيم بن أحمد الوافي، مكتبة دار الأمان للطباعة والنشر، الرباط،2021م.
34ـ ديوان امريء القيس، تحقيق: عبدالرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية 2004م.
35ـ ديوان عبدالله بن المعتز، دار صادر بيروت، د.ت.
36ـ ديوان علي بن الجهم، تحقيق: خليل مردم بك، منشورات المجمع العلمي بدمشق، الطبعة الأولى 1949م.
37ـ شرحا أبي العلاء والخطيب التبريزي على ديوان أبي تمام(دراسة نحوية صرفية) إيهاب عبدالحميد سلامة، ، كلية دار العلوم ـ جامعة القاهرة، تاريخ النشر2012م
38ـ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل العيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى 2000م.
39ـ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الوسطية، 2009م.
40ـ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، **علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني**، دار الكتب العلمية ،بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى 1998.
41ـ شرح التصريح على التوضيح، لخالد عبدالله الأزهري ، دار الكتب العلمية ، بيروت، الطبعة الأولى 2000م،
42ـ شرح تسهيل الفوائد، محمد عبدالله الطائي الجياني، تحقيق: عبدالرحمن السيد و محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 1990م.
43ـ شرح شذور الذهب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: بركات يوسف هبود، مراجعة: يوسف الشيخ البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، د.ت.
44ـ شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، القاهرة، الطبعة الحادية عشرة، 1383هـ
45ـ شرح كافية ابن الحاجب، محمد بن الحسن الرضي الاستراباذي، تحقيق: حسن بن محمد الحفظي، إدارة الثقافة والنشر، الرياض، الطبعة الأولى،1993م.
46ـ شرح الشافية الكافية، جمال الدين بن مالك الطائي الجياني، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، 1982م.
47ـ شرح كتاب الحدود في النحو، عبدالله بن أحمد الفاكهي، تحقيق: المتولي رمضان أحمد، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الثانية، 1993م.

48ـ شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى،2008م.
49ـ شرح المعلقات السبع، حسين بن أحمد الزوزني، دار إحياء التراث، الطبعة الأولى،2002م.
50ـ شرح المفصل، موفق الدين ابن يعيش، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 2001م.
51ـ شرح المقرب، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: محمد علي فاخر، الطبعة الأولى، 1990م.
52ـ شرح الكافية الشافية، لجمال الدين بن مالك الطائي الجياني، تحقيق: عبدالمنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مكَّة المكَرَّمة، الطبعة الأولى، 1982.

53 ـ طبقات الحنابلة، أبو الحسين محد بن أبي يعلى، صححه، محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية،1952م.
54 ـ طبقات الشعراء، عبدالله بن المعنز، تحقيق: عبدالستارأحمد فرّاج، دارالمعارف،مصر القاهرة، الطبعة الثالثة.
55ـ ضياء السالك إلى أوضح المسالك، محمد عبدالعزيز النجار، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى 2001.
56ـ علم العروض والقافية، عبدالعزيز عتيق، دار النهضة العربية، بيروت، 1987م.
57 ـ علم اللغة، محمود فهمي حجازي، دار غريب للطباعة والنشر،د.ت.
58ـ علم المعاني، عبدالعزيز عتيق، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى،2009م.
59ـ فتح البرية في شرح نظم الأجرومية، محمد بن أبُّ القلاوي الشنقيطي، شرح: أحمد بن عمر بن مساعد الخازمي، مكتبة الأسدي، مكَّة المكرَّمة، الطبعة الأولى 2010.
60 ـ الكافية في علم النحو، ابن الحاجب، تحقيق: صالح عبدالعظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الأولى،2010م.
61ـ الكامل في التاريخ، أبو الحسن علي بن أبي الكرم المشهور بابن الأثير، تحقيق: محمد عبدالسلام تدمري، دار الكتاب العربي ، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى 1997.
62 ـ الكتاب، لأبي بشر عمروبن قنبر، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة،1988م.
63ـ كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

64 ــ الكناش في فني النحو والصرف، أبو الفداء عماد الدين بن شاهنشاه، تحقيق: رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت ـ لبنان2000م
65ـ لسان العرب، جمال الدين بن مكرم بن منظور الأفريقي، خرّج حواشيه اليازجي ومجموعة من اللغويين، دار صادر،بيروت ــ لبنان، الطبعة الثالثة،1414هـ .
66ـ اللُّباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: عبدالإله النبهان، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى1995م.
67ـ اللغة العربية، معناها ومبناها، تمام حسان، عالم الكتب، الطبعة السادسة،2009م.
68ـ اللمحة في شرح الملحة، محمد حسّان الجذامي المشهور بابن الصائغ، تحقيق: إبراهيم صالح الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى 2004م.
69ـ اللمع في العربية، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت د.ت.
70ـ مختار الصحاح، زين الدين أبو عبدالله الحنفي الرازي، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، المكتبة العصرية، صيداـ بيروت، الطبعة الخامسة، 1999م.
71ـ المسائل العسكريات في النحو العربي، أبو علي الفارسي، تحقيق: علي جابر المنصوري، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان ـ الأردن، 2002م
72 ــ معجم البلدان، شهاب الدين أبو عبدالله ياقوت الرومي الحموي، دار صادرـ بيروت، الطبعة الثانية 1995.
73ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبدالله بن يوسف، جمال الدين بن هشام، المشهور بابن هشام النحوي ، تحقيق: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى 1998.
74ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبدالله بن يوسف، جمال الدين بن هشام، المشهور بابن هشام النحوي، تحقيق: مازن المبارك, محمد علي حمدالله، دار الفكرـ دمشق، الطبعة السادسة 1985.،
75ـ معجم التعريفات، الشريف الجرجاني، ضبطه وشرحه مجموعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى،1983م.
76ـ معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار عمر،عالم الكتب، بيروت، لبنان،الطبعة الأولى 2008،
77ـ معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، دار الفكر، 1979.
78ــ المفتاح في الصرف، لأبي بكر عبدالقاهر الجرجاني، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة الأولى 1987.

79ـ المفصل في صنعة الإعراب،، أبوالقاسم محمود بن عمروبن أحمد الزمخشري، تحقيق: علي بوملحم، مكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولى 1993م.
80ـ المقتضب، محمد بن يزيد عبدالأكبر الأزدي المشهور بالمبرِّد، تحقيق: محمد عبدالخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت.
81ـ المقفى الكبير، تحقيق: محمد البعلاوي، دار الغرب الإسلامي، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثانية 2006.
82ـ النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، مصر الطبعة الخامسة عشرة.د.ت.
83ـ نزهة المالك والمملوك في مختصر سيرة من ولى مصر من الملوك، الحسن بن أبي محمد القلقشندي، تحقيق: عمر عبدالسلام تدمري، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى 2003.
84ـ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، د.ت.

ثانياـ الرّسائل الجامعية:

1ـ مفهوم الاعتراض بين الدرس النحوي والبلاغي، رسالة ماجستير، حسام فهد العيسي، جامعة تشرين، كلية الآداب والعلوم الإنسانية.

ثالثاـ المجلات:

1ـ زيادة الحروف في التراكيب النحوية ، فائز صبحي عبدالسلام، حولية مجمع اللغة العربية، ليبيا، رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية، 522ـ 2008م
النحوي، العدد الحادي والأربعون، 2020م.
2ـــ مجلة جماليات التركيب النحوي، ظاهرة الحذف في شعر نزار قباني، رائدة علي أحمد عاصي، العدد الحادي والأربعون، 2020
3ـــ المركب الإضافي في التراث اللغوي، عائد عبدالرحمن عبدالرحيم، مجلة دراسات العلوم الإنسانية، العدد الثالث2012م.
4ـ معاني حروف الزيادة عند النحاة، (دراسة نحوية دلالية) نبعة محمد جمعة، مجلة الدراسات الاجتماعية، اليمن، العدد الخامس عشر،2003م

Abstract in English

Syntactic Constructions in the Diwan of Ali ibn al-Jahm

(Semantic-Syntactic StudyA)

Abstract

Syntactic Anomalies in the Diwan of Ali ibn al-Jahm

(A Grammatical and Semantic Study)

All praise is due to Allah, Lord of the Worlds, and peace and blessings be upon the noblest of all creation, Muhammad (peace and blessings be upon him), and upon his family and companions, and all those who follow his guidance until the Day when mankind will stand before the Lord of the .Worlds

...To proceed

This study examines syntactic anomalies in the Diwan of Ali ibn al-Jahm. It analyzes the anomalies present in the Diwan, namely fronting, backshifting, ellipsis, augmentation, lengthening, and parenthetical phrases in both nominal and verbal sentences, while also explaining the semantic implications of these .anomalies

This study employs a descriptive-analytical approach and consists of an introduction, three chapters, and a conclusion. The first chapter examined the use of fronting and backshifting in the poetry of Ali ibn al-Jahm, dividing it .into two patterns and several examples as required by the study

The second chapter was devoted to the phenomena of deletion and addition in .nominal and verbal sentences, following the previously established plan

The third chapter explored the phenomena of lengthening, separation, and parenthetical phrases. The first section examined lengthening with foundational elements, the second with non-foundational elements, the third with separation in nominal and verbal sentences, and the fourth with .parenthetical phrases

The first section addressed lengthening with non-foundational elements. Then came the conclusion, dedicated to the most prominent findings of this :research, the most important of which are

The most frequent stylistic device in the Diwan of Ali ibn al-Jahm is fronting and backshifting, whether in nominal or verbal sentences, followed by lengthening, then deletion, and least frequent is parenthetical remarking. The reason, according to the researcher, is that most of the poems in the Diwan are panegyrics, which necessitate limiting or specifying the attributes of those .being praised, thus requiring the fronting of those attributes

.In conclusion

Any success in this research is due to God's grace and the valuable efforts and guidance of my professor. Any shortcomings are my own, and I bear full responsibility for them. If any flaws or errors are found, I await the guidance of my professors, the members of the discussion committee, to rectify them. .Perfection belongs to God alone

الفهرس العام

ت	العنوان	رقم الصفحة
1	الآيـــــــة	أ
2	الإهـــــداء	ب
3	الشكر والتقدير	ج
4	المستخلص باللغة العربية	د
5	الـمـقـدمـة	و
5	أسباب اختيار الموضوع	و
6	أهمية الدراسة	ز
7	أهداف الدراسة	ز
8	الدراسات السابقة	ز
9	منهج الدراسة	ط
10	حدود الدراسة	ي
11	إشكالية الدراسة	ي
12	أهم المصادر والمراجع	ي
13	هيكلية الأطروحة	ي
14	التمهيد	1
15	العارض لغة	2
16	العارض اصطلاحا	3
17	التركيب لغة	4
18	التركيب اصطلاحا	4
19	مفهوم الجملة	5
20	الجملة لغة واصطلاحا	6
21	ترجمة الشاعر علي بن الجهم	8
22	التعريف بديوان علي بن الجهم	9

23	الفصل الأول: عوارض التقديم والتأخير في ديوان علي بن الجهم	12
24	المبحث الأول: عوارض التقديم والتأخير في الجملة الاسمية	13
25	العامل في المبتدأ والخبر	15
26	المطلب الأول: التقديم والتأخير الواجب	16
27	المطلب الثاني: التقديم والتأخير الجائز	19
28	المبحث الثاني: التقديم والتأخير في الجملة المنسوخة	24
29	المطلب الأول: مفهوم النواسخ لغة	25
30	مفهوم النواسخ اصطلاحا	26
30	أولاـ كان وأخواتها	26
31	ثانياـ إنّ وأخواتها	27
32	المطلب الثاني ـ التقديم والتأخير بين معمولي كان وأخواتها	28
33	المطلب الثالث ـ التقديم والتأخير بين معمولي إنّ وأخواتها	30
34	المبحث الثالث ــ التقديم والتأخير في الجملة الفعلية	34
35	المطلب الأول: التقديم والتأخير الواجب	36
36	المطلب الثاني: التقديم والتأخير الجائز	42
37	الفصل الثاني ـ الحذف والزيادة في ديوان علي بن الجهم	46
38	الحذف لغة واصطلاحا	47
39	شروط الحذف	48
40	أسباب الحذف	49
41	المبحث الأول ـ الحذف في الجملة الاسمية	51
42	المطلب الأول: حذف المبتدأ وجوبا	52
43	المطلب الثاني: حذف المبتدأ جوازا	54
44	المطلب الثالث: حذف الخب وجوبا	59
45	المطلب الرابع: حذف الخبر جوازا	61
46	المبحث الثاني: الحذف في الجملة الفعلية	64
47	المطلب الأول: حذف الفعل وجوبا	65

48	المطلب الثاني: حذف الفعل جوازا	68
49	المطلب الثالث: حذف المفعول به	70
50	المبحث الثالث: الزيادة في ديوان علي بن الجهم:	75
51	الزيادة لغة واصطلاحا	75
52	المطلب الأول: الزيادة في الجملة الاسمية	77
53	المطلب الثاني: الزيادة في الجملة الفعلية	84
54	الفصل الثالث: الإطالة والفصل والاعتراض	90
55	الإطالة لغة	91
56	الإطالة اصطلاحا	91
57	المبحث الأول: الإطالة بالعناصر المؤسسة	93
58	أولاــ الإطالة بالمركب الإضافي	94
59	ثانيا ـ الإطالة بالمشتقات العاملة	96
60	ثالثاـ الإطالة بالجار والمجرور	99
61	المبحث الثاني ـ الإطالة بالعناصر غير المؤسسة	104
62	أولا ـ الإطالة بتعدد الأخبار	105
63	ثانياـ الإطالة بتعدد المفاعيل	106
64	ثالثاـ الإطالة بالتوابع	108
65	المبحث الثالث ـ الفصل في ديوان علي بن الجهم	118
66	الفصل لغة	119
67	الفصل اصطلاحا	120
68	المطلب الأول ـ الفصل في الجملة الاسمية	122
69	المطلب الثاني ـ الفصل في الجملة الفعلية	125
70	المبحث الرابع ـ الاعتراض في ديوان علي بن الجهم	127
71	الاعتراض لغة	128
72	الاعتراض اصطلاحا	129

73	المطلب الأول: الاعتراض في الجملة الاسمية	131
74	المطلب الثاني: الاعتراض في الجملة الفعلية	132
75	الخاتمة	134
76	الفهارس	136
77	فهرس الآيات القرآنية	137
78	فهرس الأبيات الشعرية	141
79	فهرس المصادر والمراجع	150
80	المستخلص باللغة الإنجليزية	156
81	الفهرس العام	158